كلية الحقوق

قسم الاقتصاد والمالية العامة

بحث بعنوان

إستراتيجية التوجه نحو الشمول المالي في ظل سياسات التحرر الاقتصادي

إعداد الباحث: وليد فتحي حافظ العزب

تحت إشراف: أ.د/ إبراهيم عبدالله عبدالرؤوف

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية والمالية

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

٢٠٢٠

مقدمة:

إزداد الإهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحي، إضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال القائمين على هذه الخدمات، ونظرا لأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي ٦٠ دولة بإتخاذ خطوات لإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء، وتزامن ذلك مع إنضمام أكثر من ١٢٢ مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي وإلتزام أكثر من ٤٧ دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا (Maya Declaration) لتعزيز الشمول المالي في بلدانها [١].

في ظل عدم حصول نحو نصف البالغين على مستوى العالم على خدمات مالية رسمية، وقرابة ٧٥% من الفقراء لايتعاملون مع البنوك، فقد إستهدف البنك الدولي ضم جميع البالغين في العالم الذين يزيد عمرهم عن ١٥ عاما إلى النظام المالي بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك بحصولهم وإستفادتهم من الخدمات المالية الرسمية بشكل مريح وبتكلفة مقبولة [٢].

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أضعف مناطق العالم في الشمول المالي، فبالرغم من تميز دول هذه المنطقة بإرتفاع فئة الشباب بها، إلا أنها تعاني من من عوائق رئيسية تحول دون الإستفادة من الخدمات المالية والمصرفية، حيث يتمتع نحو ١٤ % فقط من عدد السكان البالغين بوجود حسابات مصرفية لديهم.

يجب على كل دولة إتخاذ الإجراءات والأساليب التي تتناسب مع ظروفها؛ إستناداً إلى المعايير والممارسات الدولية ، مع الأخذ بعين الإعتبار عدم وجود نموذج موحد يلائم جميع الدول، فقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على قيام كل دولة بمراعاة خصوصيتها وظروفها المحلية ودرجة التطور في القطاع المالي ودرجة الوعي المالي لمواطنيها وذلك عند بناء الإستراتيجية الوطنية، ومن الممكن أن تكون الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي مستقلة أو جزء من إستراتيجية الدولة التنموية العامة[٣].

الإشكالية:

الشمول المالي يعزز الإستقرار المالي ويساهم في تحقيق التنمية المستديمة بكل أبعادها، فقد تزايد إهتمام البنوك المركزية به، من هنا تثار بعض التساؤلات حول المقصود بالشمول المالي وأهميته في التنمية، أهدافه وأبعاده والتحديات التي تعيق تحقيقه، وهل إستطاعت الدولة المصرية تحقيق الشمول المالي من خلال إستراتيجيتها؟

أهمية البحث:

تواجه مصر تحديا اقتصاديا بالغ الأهمية، وهو ضرورة التحول من إقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يقوم على

---

(١) تم إطلاق مبادرة إعلان مايا (Maya Declaration) في منتدى السياسات العالمية Global Policy Forum (GPF) في مدينة ريفيرا مايا بالمكسيك، والتي تعتبر المنصة الأولى في العالم التي تمكن الأعضاء من منظمة التحالف الدولي من تحقيق أهداف ملموسة في مجال الشمول المالي، وتضم هذه المبادرة أكثر من ١٠٠ مؤسسة مالية وسياسية من أكثر من ٩٠ دولة نامية وناشئة.

(2) World Bank, 2015

(٣) صندوق النقد العربي، ورقة عمل حول "متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥، ص٢.

التسوية المصرفية والإلكترونية والتي لا يمثل التعامل النقدي فيها سوى نسبة صغيرة، وتأتي أهمية هذا التحول بسبب الأضرار الناتجة عن إستمرارالتعامل النقدي، وتأثير ذلك على جهود التنمية الإقتصادية والتي تتمثل في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي، وتشجيع التهرب الضريبي، وعدم إستفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية والمصرفية الحديثة، وضعف الثقافة الإدخارية والإستثمارية، وتيسير غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.
بناء على ماتقدم؛ أصبح من الضروري العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة بين جانبي العرض والطلب وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لتعزيز الشمول المالي بين كافة فئات المجتمع، مع الوضع في الإعتبار ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفيرآلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك كله إلى تعزيز قدرات ووعي الفئات المستهدفة من المجتمع بما يشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتمكينهم من تحقيق الإستفادة المثلى من الخدمات المالية وإتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع إحتياجاتهم، ومن خفض معدلات البطالة والفقر وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة بشكل ملموس.

على الرغم من قيام الدولة المصرية وسلطاتها النقدية بالعديد من الإجراءات في سبيل التحول نحو الشمول المالي، إلا أنه مازال هناك الكثير من القصور في التنفيذ، وإحتياج الكثير من شرائح المجتمع للدخول في المنظومة المصرفية، **ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة؛ لكي يتم التركيز على نقاط الضعف والمتطلبات اللازمة، من خلال دراسة المؤشرات الدالة على الموقف العالمي والإقليمي والمحلي، بالإضافة الى دراسة تجارب بعض الدول في تطبيق إستراتيجيتها في التحول نحو الشمول المالي؛ وذلك بهدف إنجاح إستراتيجية الشمول المالي المبتغاه.**

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

١- تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، في ظل التطور التكنولوجي، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها.
٢- دراسة المؤشر العالمي للشمول المالي، وتوضيح الدور الذى يلعبه الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، والإشارة إلى واقع الشمول المالى في الدول العربية ولاسيما مصر، والمعوقات التى تواجه مصر لتحقيق الشمول المالى.
٣- البحث في الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في مصر والدول العربية.
٤- الكشف عن مدى تاثيرمستوى الثقافة والمعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي.
٥- عرض وتحليل تجارب بعض الدول في تحولها نحو إستراتيجية الشمول المالي، للوقوف على أسباب نجاحها وتعاملها مع المعوقات والتحديات.
٦- التطرق إلى دراسة التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة (بإختلاف درجاتها) في التعاملات المصرفية والمالية، ومدى الإستفادة من الخدمات المصرفية الحديثة، وما إذاكانت النصوص التشريعية تكفل لهم التمتع بكامل حقوقهم في هذا الإتجاه من عدمه، ودور الشمول المالي في مواجهة التحديات التي تواجههم.

منهج البحث:
يعتمد البحث على منهجين رئيسين وهما: المنهج التحليلي، والمنهج المقارن.
أولا: المنهج التحليلي، حيث تطلب طبيعة الدراسة تحليل المؤشر العالمي للشمول المالي، و مؤشرات ملكية الحسابات في المؤسسات المالية، وأسباب الإقصاء المالي، علاوة على تحليل نسب ذوي الإعاقة في الدول العربية ومصر، ومدى إستخدامهم للتكنولوجيا، ومدى تمتعهم بحقوقهم في الإستفادة بالخدمات المصرفية، ودورالشمول المالي في مواجهة تحديات ذوي الإعاقة.
ثانيا: المنهج المقارن، من خلال الإطلاع على بعض التجارب العالمية والإقليمية، لبيان كيفية تطبيقهم لإستراتيجيات التحول نحو الشمول المالي.

الدراسات السابقة:
أ- دراسة بعنوان: الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول [٤]**:**
إستهدفت الدراسة التعريف بماهية الحرمان والإستبعاد من الخدمات المصرفية، وتناولت بالشرح والتحليل أنواع وأشكال وأسباب وأبعاد الحرمان والإستبعاد المالي، وجهود السودان في نشر الوعي المصرفي والمالي وزيادة الشمول المالي بين السكان بمختلف الوسائل، وإستعانت الدراسة ببعض البيانات والمعلومات الدولية والإقليمية وبيانات عن السودان تم الحصول عليها من مصادر مختلفة، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، **وتلخصت نتائجها في:**

- ضعف المجهودات المبذولة لزيادة الشمول المالي ولاسيما في الدول النامية ومنها السودان، حيث أن أغلب المؤسسات المالية هي مؤسسات خاصة وربحية، تحجم عن توسيع وتمديد نطاق خدماتها في المناطق الريفية الفقيرة والتي تتسم بضعف متحصلاتها.

-لايمثل موضوع الإستبعاد المالي مشكلة للدول الأوربية وأمريكا بفضل الإستراتيجيات الواضحة التي إتبعتها والمجهودات الكبيرة التي بذلتها تلك الدول في توفير البنية التحتية والحوافز المجزية التي وجدتها المؤسسات المالية للتوسع في تقديم خدماتها .

وتوصلت الدراسة لعدة توصيات لمعالجة مشكلة الحرمان أو الإستبعاد المالي تتلخص في:
- ضرورة تبني الجهات المختصة القيام بإعداد البحوث والدراسات لقياس ورصد إمكانية الحصول على الخدمات المالية، ويتطلب ذلك تحسين البيانات عن المستفيدين وغير المستفيدين من الخدمات المالية، وأي نوع من الخدمات المالية، وأنواع المؤسسات المقدمة لتلك الخدمات، بما فيها المؤسسات غير الرسمية .
- ضرورة قيام البنوك بإعادة تصميم إستراتيجيات أعمالهم لإستيعاب خطط محددة لتعزيز الإندماج المالي للمجموعات ذات الدخل المنخفض وإتباع نهج شامل في خلق الوعي حول المنتجات المالية وتقديم المشورة بشأن إدارة الأموال عن طريق الإدخار أو الاقتراض بهوامش معقولة، علاوة على ضرورة إقامة روابط مع مؤسسات التمويل الأصغر والمجتمعات المحلية كأحد الطرق الفعالة، إضافة إلى ضرورة إستغلال التكنولوجيا كأداة فعالة في توفير فرص الحصول على المنتجات المصرفية في المناطق النائية حيث يمكن تعديل أجهزة الصراف الآلي بشكل مناسب لجعلها سهلة الإستعمال بالنسبة للأشخاص الأميون والأقل تعليما أو لا يعرفون اللغة الإنجليزية.

---
(٤) د. مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرفي – السودان، العدد ٧٧ ، سبتمبر ٢٠١٥.متاح على الرابط الإلكتروني:
http://search.mandumah.com/Record/728126

ب- دراسة بعنوان: متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية[٥]:

إستهدفت الدراسة ، البحث في متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ومدى أهمية ذلك وماقد يعترضها من معوقات وتحديات قد تطيل فترة عملية البناء وقد تقودها إلى التعثر الجزئي او الفشل التام، وتوصلت الدراسة إلى أن تفادي التعرض لهذه الحالات يتم بتحديد كافة المعطيات والخطوات على مستوى مراحل البناء بشكل واضح وبإتخاذ الإجراء المناسب في الوقت المناسب، والتدرج في بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي بحيث يتم بناء إستراتيجية وطنية للتوعية والتثقيف المالي كتمهيد لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي خلال السنوات اللاحقة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات، تلخصت في :

ضرورة توحيد وتظافر جهود الأطراف المشاركة في عملية بناء إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، وأن وضوح الرؤى والأهداف عناصر أساسية لنجاح عملية البناء، مع ضرورة توافر الموارد المادية والبشرية والأدوات والآليات القادرة على ضمان إستمرارية ونجاح عملية البناء،مع ضرورة الإستفادة من تجارب وخبرات الدول التي نجحت في بناء إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، مع إعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلى كأساس منهجي لعملية البناء وتطبيق هذه الإستراتيجيات لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الإشرافية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

كما أوصت الدراسة بضرورة قيام فريق عمل تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بتوجيه الدعوة لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية والهيئات الإشرافية لتبني فكرة بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي وتهيأة كافة الظروف المادية والإدارية لقيادة الإستراتيجية لضمان نجاح المشروع وتحقيق الأهداف وفق الخطط الموضوعة، في ظل أهمية تعزيز وتمكين قدرات الفئات المستهدفة من الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية وإستخدامها بما يتلائم وإحتياجاتهم وبأسعار معقولة لتحسين ظروفهم المعيشية.

ج- دراسة بعنوان: دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر[٦]:

إستهدفت الدراسة توضيح الدور الذى يلعبه الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، مع الإشارة إلى واقع الشمول المالى في الدول العربية، وخاصة فى مصر، والمعوقات التى تواجه مصر لتحقيق الشمول المالى، ومن ثم إستنتاج المتطلبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالى في مصر.

توصلت الدراسة إلى أن مساهمة الشمول المالي في توفير فرص عمل للأفراد، ومن ثم زيادة دخولهم، والتى توجه إلى زيادة الإستهلاك، أو إلى زيادة المدخرات وهو ما يؤدى إلى تحسين مستوى التعليم والصحة لدى هؤلاء الأفراد، ومن ثم زيادة انتاجيتهم، وبالتالى زيادة النمو الإقتصادى، وخروج هؤلاء الأفراد من دائرة الفقر، كما يعمل الشمول المالي على تقليل التفاوت بين الجنسين ، وتشجيع الإبتكار، وهو ما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

لم تحقق مصر المستوى المناسب من الشمول المالي، وذلك في ظل توافر العديد من المعوقات، تلخصت في: (تدنى مستويات الدخول الفردية، والتفاوت في توزيع الدخل، إرتفاع معدلات الفقر والبطالة ومعدلات الإعالة، ارتفاع معدلات التضخم، زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، ضعف

---

(٥) ورقة عمل حول "متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية" - أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي٢٠١٥

(٦) د. منى محمود على الاشقر، دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، غير منشور

الوعي والثقافة المصرفية ، وضعف مؤشر الكثافة المصرفية ، تحديات البنية الأساسية ، وبطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية) .

كما توصلت الدراسة إلى أن متطلبات التخلص من تلك المعوقات، تتمثل في ضرورة دراسة الفجوة بين العرض والطلب لإعداد إستراتيجية مناسبة ، وتوفير بنية مالية وتكنولوجية تحتية قوية، تعزيز وتطوير الثقافة المالية، وحماية المستهلك وإنشاء قواعد بيانات شاملة، وتعزيز الإنتشار الجغرافي لفروع البنوك ومقدمى الخدمات المالية.

د- دراسة بعنوان: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) [٧]:

إستهدفت الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، في ظل التطور التكنولوجي، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها، حيث لعب إنتشار التكنولوجيا الرقمية دورا هاما في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق إستراتيجيته، التي عملت دولا عديدة على تطبيقها ومنها مصر من خلال ترسيخ مفهوم الشمول المالي في إستراتيجيتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الوصول إلى المعاملات هو خطوة البداية للشمول المالي، حيث يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل عمليات الإدخار والإستثمار والمدفوعات والتأمين والإئتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة، وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الإستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات وفي مواجهة الأزمات المالية، فمنذ عام ٢٠١٠ قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ إستراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئت السياسات التنظيمية ذلك، وشجعت على الإبتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وقد ساعد على ذلك التطور التكنولوجي، مما عمل على إنتشار التكنولوجيا المالية الرقمية، والتي أدت إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية في كل مكان، وبين كل أنواع المؤسسات والشركات الكبرى والصغرى ورجال الأعمال والتجار وحتى الأفراد العاديين.

هـ - إضافة إلى الدراسات السابقة، تناولت بعض الدراسات واقع الشمول المالي في مصر، منها: دراسة بعنوان" الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية " [٨]، حيث أشارت الدراسة إلى واقع مصر بالنسبة للشمول المالى ومعوقات ومتطلبات تحقيق الشمول في مصر . وخلصت إلى أهمية بذل المزيد من الجهود لتعميم الخدمات المصرفية وتقديمها بجودة أفضل ، وتكاليف أقل ، لضمان استفادة جميع أفراد المجتمع ، وبالتالي التوسع في الشمول المالي .

خطة البحث:

بناء على ماتقدم؛ سنتناول هذا البحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: أهمية الشمول المالي ودور التكنولوجيا في تعزيزه.
المبحث الثاني: الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في مصر والدول العربية.
المبحث الثالث: تجارب التحول إلى الإقتصاد غيرالنقدي كخطوة نحو الشمول المالي.

---

(٧) د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد ٣/ العدد٢ جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر سنة ٢٠١٨

(٨) د. صبري نوفل، " الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية "، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، نادى التجارة ، ع ٦٦٧ ، يناير ٢٠١٨

المبحث الأول: أهمية الشمول المالي ودور التكنولوجيا في تعزيزه

تمهيد وتقسيم:

يهدف مفهوم الشمول المالي أو التمويل الشامل إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد والمجتمعات، والمؤسسات، ولاسيما الشرائح ذوي الدخول المنخفضة ، على عكس الإقصاء المالي الذي يستبعد هذه الشرائح، ويتطلّب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية وإستخدامها بفعالية، والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبرأكثروعياً لحقوقه وواجباته وأكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية[٩].

تعددت مفاهيم وتعريفات الشمول المالي ومدى إستيعاب الأنظمة والأفراد للمفهوم والعمل عليه وتفعيله، وإختلفت نسب مالكي الحسابات المصرفية من دولة إلى دولة أخرى, ومن فئة لأخرى داخل نفس الدولة، وتدخلت التكنولوجيا بدورها الفعال في حل الكثير من التحديات في سبيل تحقيق شمول مالي حقيقي.

بناءعلى ماتقدم، سنتناول في هذا المبحث مفهوم الشمول المالي وأهميته ومؤشره العالمي (المطلب الأول)، مؤشرات ملكية الحسابات في المؤسسات المالية (المطلب الثاني)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي وأهميته ومؤشره العالمي

أولا- مفهوم الشمول المالي:

تعددت تعريفات الشمول المالي التي وضعت من قبل المؤسسات المالية الدولية، وصبت معظمها في نفس الإتجاه حيث عرفته مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".

كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيزالوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والإندماج الإجتماعي والإقتصادي".

كما يمكن تعريفه بأنه: إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد(جانب العرض)، والعمل على تمكين فئات المجتمع من إستخدام تلك الخدمات(جانب

(٩) إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه، المجلة الشهرية، العدد ٤٢٧، يونيو ٢٠١٦، ص٨.

الطلب) وتقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة، وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية [١٠].

ثانيا- أهمية الشمول المالي: تتمثل أهمية الشمول المالي في أنها تساهم في [١١]:

١- دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي، وزيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية ومن ثم تقليل عجز الموازنة و إستهداف أكثر كفاءة للدعم.

٢- التأثير على الجانب الاجتماعي من حيث الإهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاءإهتمام خاص بالمرأة، ورفع الدخل الشهري للأفراد، والمساهمة في دمج الفقراء في السوق، من خلال الشركات متناهية الصغر والمشاريع المنزلية وريادة ا لأعمال، ومن ثم التعامل مع الشمول المالي كإستراتيجية لمكافحة الفقر.

٣- توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، كما أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مثل إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم دعم النمو الإقتصادي .

ثالثا- المؤشر العالمي للشمول المالي[١٢] :

وفقا لتقرير البنك الدولي في ٢٠١٧ ، فقد إمتلك قرابة ٣,٨ مليار شخص حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول[١٣] بنسبة تقدر بنحو ٦٩% من البالغين في العالم، مقارنة بنسب قدرت بنحو ٥١%، ٦٢% في عامي ٢٠١١، ٢٠١٤ على الترتيب، وحصل و١,٢ مليار بالغ على حسابات مصرفية منذ عام ٢٠١١، منهم ٥١٥ مليون بالغ خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ وذلك وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول

---

(١٠) البنك المركزي المصري، الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، ٢٠١٩

(١١) الشمول المالي في مصر..هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية ؟، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٨، ص٧. متاح على الرابط الإلكتروني:
.http://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2018/04

- البنك المركزي المصري، الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، ٢٠١٩

(١٢) البنك الدولي، **المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المطرد في الشمول المالي مع استمرار الفجوات**، بيان صحفي بتاريخ 2018/04/19. متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows
تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي قد أصدر المؤشر العالمي للشمول المالي، وهو قاعدة بيانات واسعة النطاق عن كيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية في ١٤٤ بلداً، بتمويل من مؤسسة بيل وملينداً جيتس وبالتعاون مع مؤسسة جالوبGallup ، على أن يجري نشر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاث سنوات بدأت منذ عام ٢٠١١، وتم إصدار النسخة الثانية في عام ٢٠١٥ وتتضمن بيانات عام ٢٠١٤، في حين صدرت النسخة الأخيرة في عام ٢٠١٨ وتتضمن البيانات المتعلقة بعام ٢٠١٧، حيث أصبحت ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي، وتوفر هذه البيانات ثروة من المعلومات للعاملين في مجال التنمية وواضعي السياسات والباحثين، كما تساعد في تتبع التقدُّم نحو تحقيق هدف مجموعة البنك الدولي المتعلق بتحقيق الشمول المالي بحلول عام ٢٠٢٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
للمزيد أنظر: محمد ابن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام ٢٠١٧، مجلة الإستراتسجية والتنمية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٨، ص٤٤، ٤٥. متاح على الرابط الإلكتروني:
http://search.mandumah.com/Record940984

(١٣) أسهمت الزيادة الكبيرة في إستخدام الهواتف المحمولة والإنترنت في إجراء المعاملات المالية في الفترة مابين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧إلى إرتفاع نسبة مالكي الحسابات الذين يقومون بإرسال وتلقي المدفوعات رقمياً، وذلك من ٥٧% إلى ٧٠% في البلدان النامية ومن ٦٧% إلى ٧٦% عالمياً.

المالي، ورغم إرتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، إلا أن التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء[١٤]، وسنتناول ذلك فيما يلي:

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مازالت فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصةً بين النساء، حيث يمتلك ٥٢% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز ٣٥% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنةً بالمناطق الأخرى، ويتيح إرتفاع عدد مالكي الهواتف المحمولة مجالاً لتوسيع نطاق الشمول المالي، فنجد من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية نحو ٨٦% من الرجال ونحو ٧٥% من النساء يمتلكون هواتف محمولة، ويقوم حوالي ٢٠ مليونا من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك، من بينهم ٧ ملايين في **مصر**.

في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: أدت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول إلى تعزيز الشمول المالي، ورغم أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية ظلت ثابتة، فإن نسبة من لديهم حسابات مالية عبر الهاتف المحمول زادت تقريباً إلى ٢١% بواقع الضعف، فمنذ عام ٢٠١٤ إنتشرت الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول من شرق أفريقيا إلى غرب أفريقيا وما وراءها، وتضم هذه المنطقة جميع البلدان الثمانية التي يستخدم ٢٠% أو أكثر من البالغين فيها هذه الحسابات فقط (بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، والجابون، وكينيا، والسنغال، وتنزانيا، وأوغندا، وزيمبابوي). وتوجد فرص كثيرة متاحة لزيادة ملكية الحسابات هناك؛ لوجود نحو ٩٥ مليون بالغ ليست لديهم حسابات مصرفية في المنطقة يتلقون المدفوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية نقداً، ويقوم قرابة ٦٥ مليونا بالادخار باستخدام وسائل شبه رسمية.

في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: تزايد إستخدام المعاملات المالية الرقمية حتى مع ثبات ملكية الحسابات، حيث يمتلك نحو ٧١% من البالغين حسابات، وهي نسبة لم تتغيَّر كثيراً منذ عام ٢٠١٤، ويُستثنى من ذلك **إندونيسيا** حيث إرتفعت نسبة مالكي الحسابات بنحو ١٣% لتصل إلى ٤٩%. كما أن مستوى التفاوت بين الجنسين منخفضاً، حيث يتساوى الرجال مع النساء في إحتمال إمتلاك الحسابات في كمبوديا وإندونيسيا وميانمار وفييتنام، وقد تسارعت وتيرة إجراء المعاملات المالية الرقمية خاصةً في **الصين**، حيث زادت نسبة مالكي الحسابات الذين يستخدمون الإنترنت في دفع الفواتير أو الشراء بأكثر من الضعف لتصل إلى نحو ٥٧%، كما يمكن الإستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتحقيق زيادة أكبر في استخدام الحسابات، حيث يدفع ٤٠٥ ملايين من مالكي الحسابات في المنطقة فواتير المرافق نقداً رغم أن ٩٥% منهم يمتلكون هواتف محمولة.

---

(١٤) مازال هناك ١,٧ مليار بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية، علما بأن ثلثيهم يمتلكون هواتف محمولة يمكن أن تساعدهم في الحصول على الخدمات المالية, ومن ثم فمن الممكن إدخالهم في النظام المالي من خلال صرف الأجور الحكومية والمعاشات والإعانات الاجتماعية مباشرةً في حسابات، أي حصول نحو مائة مليون بالغ آخرين على مستوى العالم من بينهم ٩٥ مليونا في البلدان النامية على الخدمات المالية الرسمية، وهناك فرص أخرى لزيادة ملكية الحسابات وإستخدامها من خلال المدفوعات الرقمية حيث يعمل بالقطاع الخاص أكثر من ٢٠٠ مليون بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية ويتلقون أجورهم نقداً فقط، وبالطريقة ذاتها يتلقى أكثر من ٢٠٠ مليون شخص المدفوعات الزراعية.
للمزيد أنظر: البنك الدولي، **المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المطرد في الشمول المالي مع استمرار الفجوات**،المرجع السابق.

في منطقة جنوب آسيا: إرتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات بواقع ٢٣% لتصل إلى نحو ٧٠%. وقادت **الهند** هذا التقدُّم، حيث إرتفعت نسبة مالكي الحسابات إلى نحو ٨٠% مدفوعةً بإعتماد الحكومة سياسة لزيادة الشمول المالي من خلال تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية، مع تحقيق مكاسب كبيرة بين النساء والبالغين الأشد فقراً. وبإستثناء الهند، إرتفعت نسبة ملكية الحسابات في المنطقة بنحو١٢%، وإستفاد الرجال بدرجة أكبر من النساء، وفي **بنغلاديش**، ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بنحو ١٠% بين النساء، فيما زادت بواقع الضعف تقريبا بين الرجال، ومن خلال رقمنة المدفوعات الخاصة بالمنتجات الزراعية، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بحوالي ٤٠ مليونا على مستوى المنطقة.

في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى: إرتفعت نسبة ملكية الحسابات بين البالغين من نحو٥٨% في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٦٥% في عام ٢٠١٧. وساعدت أنظمة الدفع الحكومية الرقمية للأجور والمعاشات والإعانات الإجتماعية في دفع تلك الزيادة، قام ١٧% بفتح أول حسابات لهم من بين مالكي الحسابات؛ لتلقي المدفوعات الحكومية. وإرتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية بنحو ١٤% لتصل إلى نحو ٦٠%، ومن خلال صرف جميع مدفوعات المعاشات العامة رقمياً، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بما يصل إلى ٢٠ مليونا.

في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: يمكن تحقيق نمو سريع في إستخدام التكنولوجيا المالية من خلال توسيع سبل الحصول على التكنولوجيا الرقمية، حيث يمتلك نحو ٥٥% من البالغين هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالإنترنت، وهي نسبة تزيد عن المتوسط في العالم النامي بنحو ١٥ % ، وإرتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية منذ عام ٢٠١٤ بنسبة تقدربنحو ٨% أو أكثر في بلدان مثل بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وهايتي وبيرو. ويقوم نحو ٢٠% من البالغين الذين لديهم حسابات بإستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لإجراء معاملات من خلال الحسابات في الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا، ويمكن لمؤسسات الأعمال من خلال سداد مدفوعات الأجور النقدية رقمياً توسيع نطاق ملكية الحسابات لقرابة ٣٠ مليونا من البالغين ممن ليست لديهم حسابات، علما بأن حوالي ٩٠% منهم يمتلكون هواتف محمولة.

المطلب الثاني: مؤشرات ملكية الحسابات في المؤسسات المالية

في إطار سعي الدول العربية ومنها مصر في التوجه نحو إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة بين جانبي العرض والطلب لتعزيز الشمول المالي بين كافة فئات المجتمع، في ظل إستهداف البنك الدولي ضم جميع البالغين في العالم الذين يزيد عمرهم عن ١٥ عاما إلى النظام المالي بحلول عام ٢٠٢٠؛ الأمر الذي يستلزم دراسة مؤشرات ملكية الحسابات لتلك الشريحة السنية، ومن ثم سنتناول مؤشرات ملكية الحسابات للمؤسسات المالية الرسمية في صورة مقارنة إقليمية وفقا للبالغين فوق سن الخمسة عشر عاما، والنوع (ذكور وإناث)، ونسبة المقترضين من مؤسسات مالية رسمية أو مستخدمي البطاقات الإئتمانية.

أولا- وفقا لنسبة من البالغين فوق سن ال ١٥ عاما:

شكل رقم (١) رسم بياني يوضح مقارنة إقليمية لملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن ال ١٥ عاما

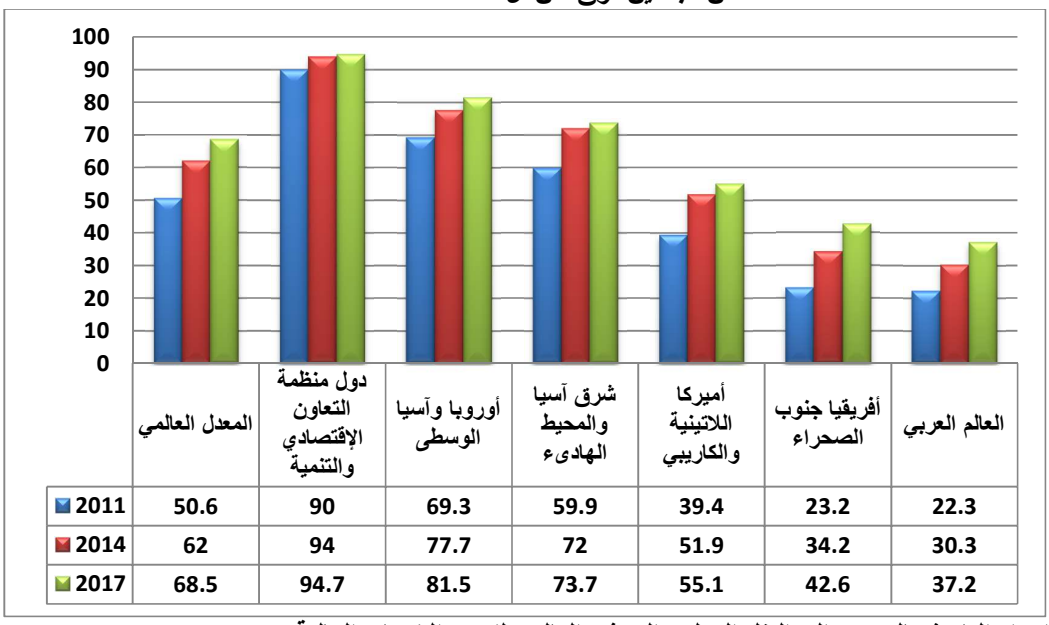

	المعدل العالمي	دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادىء	أميركا اللاتينية والكاريبي	أفريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي
2011	50.6	90	69.3	59.9	39.4	23.2	22.3
2014	62	94	77.7	72	51.9	34.2	30.3
2017	68.5	94.7	81.5	73.7	55.1	42.6	37.2

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية.

The Little Data Book on Financial Inclusion 2018, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. Available at : https://globalfindex.worldbank.org/#related_sec_focus

بإستقراء البيانات الموضحة بالشكل السابق، تبين مايلي:

- إرتفاع نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات الرسمية على مستوى العالم في عام ٢٠١٧ مقارنة بمؤشرات عامي ٢٠١١، ٢٠١٤ ، كما تبين تسجيل دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لأعلى المعدلات، وجاءت الدول العربية في المركز الأخير.

- لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخصّ الشمول المالي، حيث يمتلك نحو ٣٧% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي ١٦٠ مليون شخص عربي أو ٦٣% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية.

بمزيد من الفحص: أشارت الإحصاءات إلى أن ٧٩% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين١٥ و ٢٤ عاماً في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم .ويمتلك٢٧,٧%من البالغين ضمن أفقر ٤٠% من الأسر في العالم العربي حساباتٍ مصرفية مقابل ٤٣,٤%ضمن أغنى ٦٠% من الأسر، مما يعكس عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية بين فئات المجتمع حسب الدخل.

ثانيا- وفقا للنوع (ذكور وإناث):

جدول رقم (١) مقارنة إقليمية لملكية الحسابات (للذكور والإناث) كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥ عاما

	الذكور			الإناث		
	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
المعدل العالمي	٥٤,٧	٦٥,٦	٧٢,٣	٤٦,٦	٥٨,٥	٦٤,٨
دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	٩١,٨	٩٤,٣	٩٥,٣	٨٨,٤	٩٣,٨	٩٤,١
أوروبا وآسيا الوسطى	٧٢,٦	٧٩,٥	٨٣,٧	٦٦,٤	٧٦,١	٧٩,٤
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٦٢,٢	٧٣,٧	٧٥,٩	٥٧,٥	٧٠,٣	٧١,٥
أميركا اللاتينية والكاريبي	٤٤,١	٥٤,٩	٥٨,٦	٣٥	٤٩,١	٥٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٥,٨	٣٨,٦	٤٨,٤	٢٠,٨	٢٩,٩	٣٦,٩
الوطن العربي	٣٠,٤	٣٧,٨	٤٨,٣	١٣,٨	٢٢,١	٢٥,٦

المصدر: إعداد الباحث، إعتمادا على المؤشرات المعلنة بواسطة البنك الدولي ٢٠١٧، نقلا عن إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، المجلة الشهرية، العدد ٤٥٨، يناير٢٠١٩، ص١١.

بإستقراء البيانات الموضحة بالجدول السابق تبين الآتي:

- إرتفاع نسب تملك الحسابات المصرفية على مستوى العالم لكل من الذكور والإناث البالغين فوق سن ال١٥ عاما في عام ٢٠١٧ مقارنة بمؤشرات عامي ٢٠١١، ٢٠١٤، وقد سجلت دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أعلى هذه المعدلات، وجاءت الدول العربية في المركز الأخير مقارنة بباقي الأقاليم.

- لازالت المرأة العربية تعاني من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، فعلى الرغم من إرتفاع نسبة الشمول المالي لدى النساء من ١٣,٨% عام ٢٠١١ ، إلى نحو ٢٥,٦% وهي أدنى نسبة تملك حسابات مصرفية للنساء عالمياً، بينما إرتفعت نسبة الرجال إلى نحو ٤٨,٣% في عام ٢٠١٧، مما يعكس فجوة كبيرة في نسب الشمول المالي وتملك حسابات مصرفية بين الجنسين تصل إلى نحو ٢٣% .

بمزيد من الفحص: أشارت الإحصاءات إلى إرتفاع نسبة ملكية الحسابات في الأرياف بالنسبة للنساء من ١١,٢% تقريبا عام ٢٠١١ إلى نحو ١٨,٧% عام ٢٠١٤ ثم إلى نحو ٢٧,٨% عام٢٠١٧، إلا أنها لا تزال النسبة الأدنى حول العالم.

وقد أكدت إحدى الدراسات[١٥] أهمية أن تضع حكومات الدول العربية على رأس أولوياتها سياسات لتمكين المرأة رقمياً في عصر الثورة الصناعية الرابعة التي سترتكز وظائفها على الرقمنة والمنصات الإلكترونية وريادة الأعمال، كما كشفت الدراسة أن الطلب على أصحاب المهارات التقنية سيرتفع بنسبة ٥٥% بحلول عام ٢٠٣٠، في حين أن مقابل كل عشر وظائف مرتبطة بالتقنية يحتلها الرجل في دول الخليج حالياً هناك ثلاث سيدات، فيما يرتفع العدد إلى ٦ سيدات في بلاد الشام و٨ في الدول المتقدمة.

---

(١٥) وائل اللبابيدي، أهمية تمكين المرأة العربية رقمياً، مقال منشور بجريدة البيان، في ١٧ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-02-17-1.3780354
https://www.mckinsey.com/middle-east/ar/media-center

وأشارت الدراسة إلى أن معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأدنى عالمياً بنسبة تقدر بنحو ٢٤,٦% مقارنة بالمعدل العالمي عند ٤٧,٨% تقريبا ، كما أن نحو ٢٥% فقط من المشاريع الناشئة الجديدة تملكها سيدات بشكل جزئي أو كامل، وبحسب بيانات مبادرة تمويل رائدات الأعمال، تساهم المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو ١٨% من الناتج الإجمالي المحلي مقارنة بالمعدل العالمي المقدر بنحو ٣٧%.

كما أوضحت الدراسة أن هناك أربعة عوامل مرتبطة بتمكين المرأة رقمياً وحصولها على فرصة عمل في عصر الثورة الصناعية الرابعة، وهي (مستوى التعليم، والشمول الرقمي أو قدرة المرأة على الوصول إلى الإنترنت، وقدرتها إلى الوصول إلى الخدمات البنكية والائتمانية، بالإضافة إلى الإطار القانوني الذي يضمن مساواة ظروف عملها بالرجل).

وأضافت أن المرأة الإماراتية تشكل نسبة ٧٠% من خريجي الجامعات في الدولة، وهي من أعلى النسب في المنطقة، في المقابل نجد أن نحو ٦٩ مليون امرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يملكن حتى الآن القدرة للوصول إلى شبكة الإنترنت.

تشير الدراسة إلى أن معدل الشمول المالي الذي يعتبر مؤشراً مهماً عن مدى مشاركة المرأة في الاقتصاد هو أقل من ٣٠% في بلاد الشام ويرتفع في الإمارات إلى نحو ٨٠%، أما في مصر فإن نحو ٧٣% من النساء لا يحصلن على خدمات بنكية كافية.

بالإضافة إلى ماسبق، هناك فجوة أخرى في ملكية الحسابات تتعلق بمستوى التعليم، فملكية حساب مصرفي لمن حصلوا على تعليم إبتدائي فقط لا تتجاوز ٢٦,٥%، بينما تصل إلى ٤٨,٧% لذوي التعليم الثانوي في العالم العربي، الأمر الذي يعكس أهمية الوعي الثقافة بصفة عامة، والوعي والثقافة المالية بصفة خاصة، عند فتح الحسابات المصرفية والمشاركة في القطاع المالي الرسمي[١٦].

(١٦) إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، المجلة الشهرية، العدد ٤٥٨، يناير ٢٠١٩، ص١٢.

ثالثا- وفقا لنسبة الإقتراض أو إستخدام بطاقات إئتمانية:

شكل رقم (٢) مقارنة إقليمية للإقتراض من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقات إئتمانية، كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥ عاما

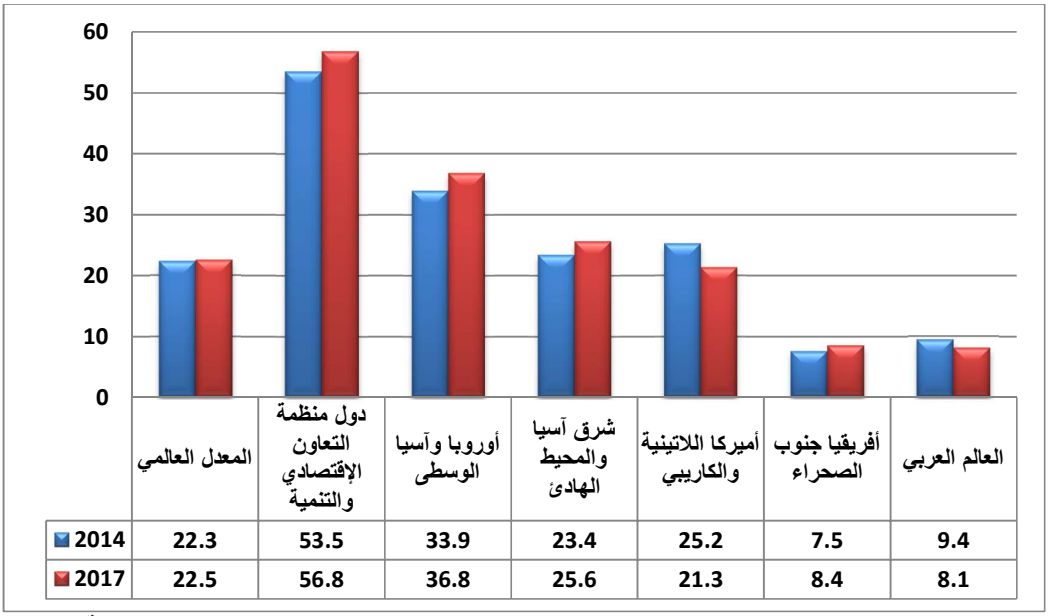

	المعدل العالمي	دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أميركا اللاتينية والكاريبي	أفريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي
2014	22.3	53.5	33.9	23.4	25.2	7.5	9.4
2017	22.5	56.8	36.8	25.6	21.3	8.4	8.1

المصدر: إعداد الباحث إعتمادا على بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية٢٠١٤، ٢٠١٧.

The Little Data Book on Financial Inclusion 2018, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank,Op cit.

بإستقراء البيانات الموضحة بالشكل السابق، تبين الآتي:

- سجلت دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أعلى معدلات الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أو بواسطة البطاقات الإئتمانية على مستوى العالم، بينما تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالمياً مقارنة بباقي دول العالم.

- **بمزيد من الفحص**: أشارت الإحصائيات إلى أن نحو ٣٩ % من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض بصفة عامة (سواء من مؤسسات مالية رسمية أو مؤسسات غير رسمية)، منهم نحو ٨ % منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة إئتمان، مقابل معدل عالمي بلغ ٢٢,٥ %، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإقتراض من مؤسسة مالية رسمية قد إنخفضت في العالم العربي مقارنة بعام ٢٠١٤ والتي سجلت فيه نحو ٩,٤% ، وذلك على الرغم من جهود المصارف والبنوك المركزية العربية لتحفيز الإقراض المصرفي ولاسيما للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- تجدر الإشارة إلى زيادة نسبة المقترضين الذكورعلى نسبة المقترضين النساء في جميع الدول العربية دون إستثناء، مما يُشير الى معاناة النساء في الوصول الى فرص التمويل عبر القنوات المالية الرسمية والإقصاء المالي أكثر من الرجال.
- التمويل الشامل والمساواة بين جميع شرائح المجتمع في الحصول على الإئتمان؛ يساعد على معالجة ظاهرة الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، وبالرغم من حاجة الفقراء إلى الإستدانة أكثرلأهداف أساسية مثل (التعليم، والصحة، والإستهلاك)، إلا أن أغنى ٦٠% من السكان يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من أفقر ٤٠% في جميع الدول العربية [١٧].

(١٧) إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مرجع سابق، ص١٤.

يرى الباحث: أن زيادة نسبة المقترضين الأغنياء مقارنة بالمقترضين الفقراء؛ قد يعود إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بعدم إمتلاك المقترضين الفقراء الى الضمانات الحقيقية (الأراضي والعقارات)، وذلك حال تخلفهم عن السداد، حيث تعتبرالمنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي إزدادت فقرا منذعام ٢٠١٠ .

رابعا- الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أو عبر بطاقات الإئتمان في الدول العربية:
تعتبرنسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية أو عبر بطاقة إئتمان في الدول العربية منخفضة بشكل عام، وبصفة خاصةً في كل من اليمن بنحو٠,٦% الصومال بنحو٢,١% والسودان ٤,٢% في عام ٢٠١٤، وسجلت العراق ٣,١ % ، بالإضافة إلى دول المغرب العربي حيث سجلت المغرب نحو ٢,٦% والجزائر نحو ٥%، كما سجلت مصر نحو٨,٨% في عام ٢٠١٧، في المقابل سجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى المؤشرات في المنطقة العربية في عام ٢٠١٧ بنحو ٤٦,١%، والبحرين بنحو ٣٦,٣% والكويت٢٨,٥ بنحو% ولبنان بنحو٢٢,٦% تقريبا.

بدراسة مصادر الإقتراض، نجد أن المنطقة العربية تأتي في المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، فعلى الرغم من حصول نحو ٣٩%من البالغين في الدول العربية على قروض، فإن ٨%منهم فقط إقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة إئتمان، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإقتراض من مؤسسة مالية رسمية قد إنخفضت في العالم العربي مقارنة بالعام٢٠١٤ ، على الرغم من جهود المصارف والبنوك المركزية العربية لتحفيز الإقراض المصرفي خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

شكل رقم (٣) مصادر الإقتراض في الدول العربية كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥ عاما

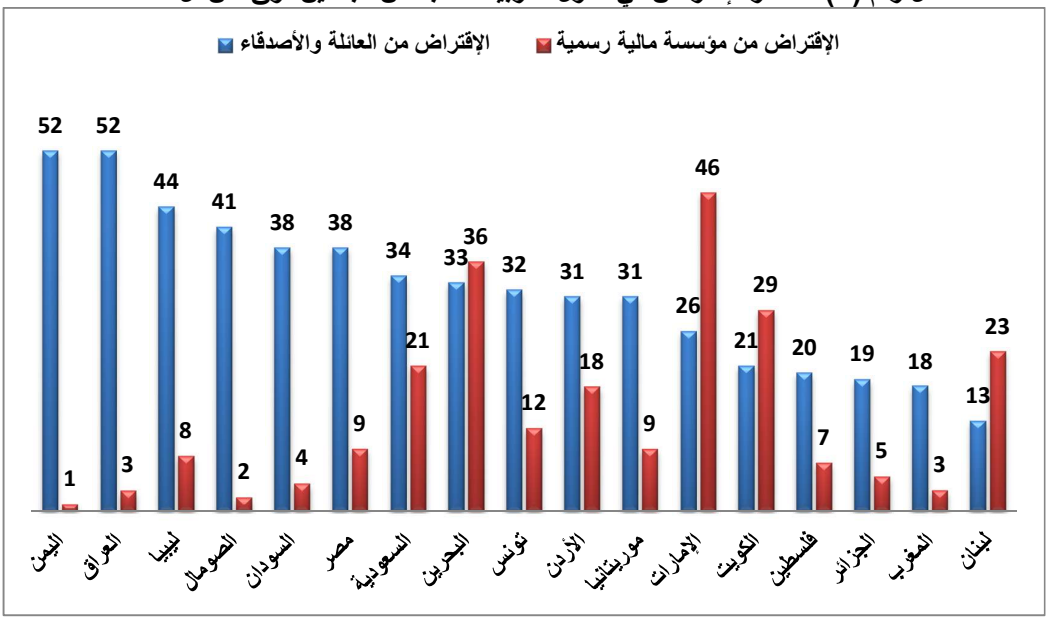

المصدر: إعداد الباحث، إعتمادا على بيانات البنك الدولي
The Little Data Book on Financial Inclusion 2018, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. Op.cit.

بإستقراء البيانات بالشكل السابق تبين الآتي:

- جاءت الإمارات في المركز الأول بين الدول العربية في نسبة المقترضين من مؤسسات مالية رسمية، وذلك للبالغين فوق سن الخامسة عشربنحو ٤٦%، تلاها البحرين بنسبة تقدر بنحو ٣٦%، ثم الكويت في المركز الثالث بنحو ٢٩%، وفي المركز الأخير اليمن بنسبة تقدر بنحو١%، بينما جاءت مصر في المركزالثامن بالتساوي مع موريتانيا بنسبة

تقدر بنحو ٩%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمستويات الأعلى من الدول العربية وبالمعدل العالمي المقدر بنحو٢٢,٥%.

- جاءت اليمن متساوية مع العراق في المركز الأول بين الدول العربية في نسبة المقترضين من العائلة والأصدقاء بنحو٥٢%، ثم ليبيا بنسبة ٤٤% ومن بعدها الصومال في المركز الرابع بنسبة تقدر بنحو ٤١%، وفي المركز الأخير لبنان بنحو ١٣%، بينما جاءت مصر متساوية مع السودان في المركز الرابع بنسبة تقدر بنحو٣٨% .

نلاحظ مما سبق أن الدول الأوائل في ترتيب نسب المقترضين من مؤسسات مالية هي نفس الدول ذات الترتيب الأعلى في نسبة ملكية الحسابات، والدول أصحاب المراكز الأخيرة هي الدول ذات النسب المنخفضة في ملكية الحسابات .

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

أدى التطور التكنولوجي والحلول الرقمية والتوسع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت إلى التحسن في الشمول المالي على مستوى العالم[١٨]، وتبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الإجتماعي من خلال تحويلات مصرفية، وسوف نتناول في هذا المطلب دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال التعريف بالمدفوعات الرقمية، العوامل الرئيسية لإستخدام منصات المدفوعات الرقمية.

أولا- المدفوعات الرقمية:

التكنولوجيا المالية أو(FinTech) هي عبارة عن كل المنصات والتطبيقات والشركات التكنولوجية التي تعمل في خدمة القطاع المالي في العالم وتطويره [١٩].

شكل قطاع التكنولوجيا المالية Fintech خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة، ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين، كما نجحت في خلق الطلب على تلك المنتجات، الأمر الذى يلقي بظلاله على مستقبل الخدمات المالية التقليدية في ظل النمو المتزايد لتلك الشركات الناشئة وكذلك سرعة الإبتكارات والحلول التكنولوجية في تقديم العديد من الخدمات المالية الرقمية، وتتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها

---

(١٨) ترجع أهمية تطوير الخدمات المالية الرقمية لما تتيحه من فرص تساعد في التغلّب على تحديات الإنتشار المادي للمؤسسات المالية والمصرفية، والطرق التقليدية في تقديمها للخدمات، كما أن تكلفة العملية التجارية الإلكترونية تقدر بعشرين مرة أقل من تلك التي تؤدى بواسطة الهاتف، وأقل بستين مرة من الخدمات التي تقدم وجهاً لوجه، ومن ثم إدخال أو دمج الفئات المهمشة مالياً، والتي لا يسمح لها دخلها المالي المنخفض من الإنخراط في عمليات القطاع المصرفي.

(١٩) عرف مجلس الإستقرار المالي (Financial Stability Board)**التكنولوجيا المالية بأنها:** إبتكارات مالية بإستخدام التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية.

أسرع، وأرخص، وأكثر أمناً وإتاحة، خصوصاً للشريحة الكبيرة من السكان التي لاتتعامل مع الجهاز المصرفي.

تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار(Empowering the Unbanked) أو تمكين المستبعدين مالياً، وإن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية كصناعة أو قطاع لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المُستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

بحسب تحالف الشمول المالي(AFI) ، يتم البحث حالياً في أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعّال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز مستويات الشمول المالي[٢٠].

شكل رقم (٤)مقارنة إقليمية لنسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية (دفع – إستلام)

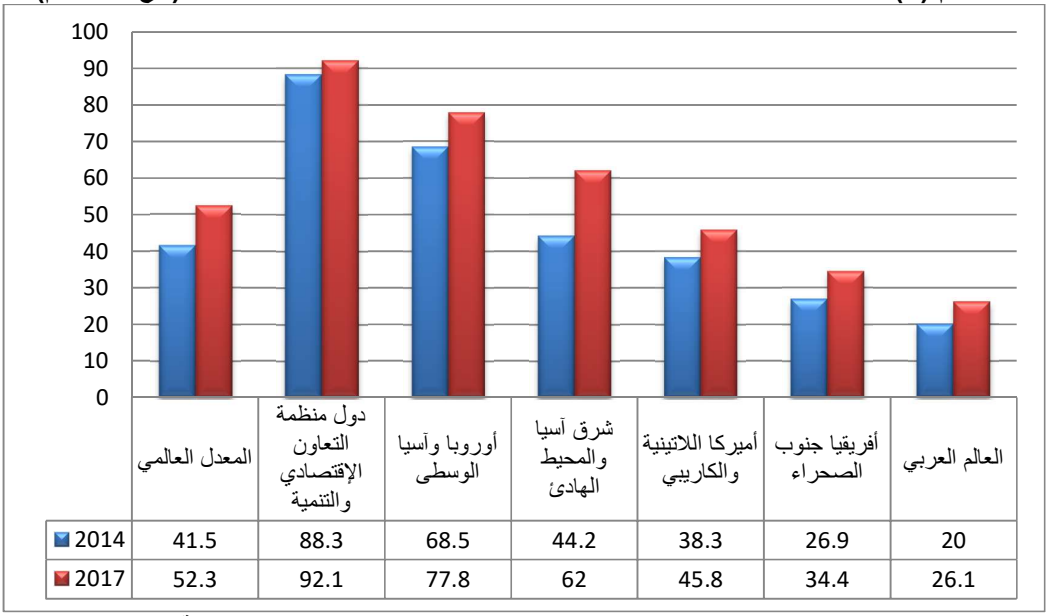

	المعدل العالمي	دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	أوروبا وآسيا الوسطى	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أميركا اللاتينية والكاريبي	أفريقيا جنوب الصحراء	العالم العربي
2014	41.5	88.3	68.5	44.2	38.3	26.9	20
2017	52.3	92.1	77.8	62	45.8	34.4	26.1

المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع إلى بيانات البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية ٢٠١٤، ٢٠١٧.

The Little Data Book on Financial Inclusion 2018, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank,Op cit.

(٢٠) - البلوكشين (Blockchain) وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات(على سبيل المثال في سياق التحويلات الدولية) وقدرتها على تعزيز أمن المعاملات.
- إعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية (Cloud Computing) في القطاع المالي.
- تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) وأهميتها في عمليات التصنيف الإئتماني (Credit Scoring)
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة إجراءات إعرف عميلك(KYC) .
- التكنولوجيا الرقابية (RegTech) لتعزيز الإمتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الإستقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي.

بإستقراء البيانات الموضحة بالشكل السابق، تبين الآتي:

- إرتفاع نسبة القيام بعمليات مدفوعات رقمية بواسطة البالغين على مستوى العالم، وذلك في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٤، وجاءت دول منظمة التعاون الإقتصادي في المقدمة بينما جاء العالم العربي في آخر الترتيب.
- إرتفعت نسبة البالغين في العالم العربي ممن قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية سواء دفع أو إستلام، وذلك من ٢٠% تقريبا في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٢٦% عام ٢٠١٧ ، إلا أن هذه النسبة تبقى الأدنى عالمياً.

بالنسبة لإستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للدخول إلى الحسابات المصرفية وإستخدام الإنترنت لدفع الفواتيرأو التسوّق: تظهر بيانات البنك الدولي أن نحو ١٥,٢% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي إستخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للدخول إلى حساباتهم المصرفية عام ٢٠١٧ ، ونحو ٩% فقط من البالغين قاموا بدفع الفواتير أو التسوق عبر الإنترنت، وهذه النسب هي الأدنى على الصعيد العالمي، في المقابل تسجل دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية النسب الأعلى عالمياً بنحو ٥٦,٥% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية إستخدموا الهاتف المحمول أو الإنترنت للدخول إلى حساباتهم المصرفية عام ٢٠١٧، ونحو٦٩,٨% من البالغين قاموا بدفع الفواتير أو التسوّق عبر الإنترنت [٢١].

يوضح تقرير ماكينزي لعام ٢٠١٦، أن دولا مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر هي دول رائدة في تطبيق حلول المستهلك الرقمية عن طريق اعتماد الهواتف الذكية بمعدلات كبيرة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كما يتيح التحول الرقمي وصول الأشخاص إلى حساباتهم ويقوم بإنشاء سجل إلكتروني للأعمال، إضافة إلى توفير فرص أعمال جديدة، وعلاوة على ذلك فإن التحول الرقمي يساعد الحكومات على توزيع المدفوعات النقدية بطريقة آمنة وتحصيل الضرائب والرسوم وتوفير الأموال.

نتيجة لأزمة اللاجئين السوريين فيما بعد عام ٢٠١١ ، تضافرت الجهود من أجل تطبيق حلول المدفوعات الرقمية للأغراض الإنسانية، وتعتبر سيجاب و ماستركارد وفيزا ومؤسسة بيل وميليندا جيتس من بين العديد من المؤسسات المهتمة بإستكشاف كيف يمكن أن يكون وضع حسابات رقمية للاجئين بمثابة مدخل للخدمات المالية الأخرى مع مرور الوقت، ويتضمن ذلك المدخرات والقروض، ليس فقط من أجل تسريع الشمول المالي بين اللاجئين بشكل أوسع، بل أيضا لإنشاء هويات رقمية من شأنها تكوين تاريخ مالي (والتفكير في التصنيف الإئتماني) والذي يمكن أن يرتبط بهم أينما يذهبون، وبهذه الطريقة يتواجد اللاجئون والمهاجرون على الخريطة ومن ثم يتواجد المزيد من العملاء القابلين للإستمرار مع المؤسسات المالية في دول جديدة[٢٢].

---

(٢١) إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مرجع سابق، ص١٨.

(٢٢) **إليسا ماكارتر لابورد، الخدمات المالية الرقمية ومستقبل الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط، مايو ٢٠١٧.**

مقال متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.findevgateway.org/ar/blog/2017

ثانيا- العوامل الرئيسية لإستخدام منصات المدفوعات الرقمية:

يعتمد إستخدام العملاء لمنصات المدفوعات الرقمية على ثلاثة عوامل رئيسية هي[٢٣]:

١- **البنية التحتية :**يؤدي عدم توافر بنية تحتية لفروع البنوك أو عدم ملاءمة ساعات العمل أو المواقع في بلد ما، إلى تشجيع العملاء على إجراء مدفوعاتهم بإستخدام التكنولوجيا الرقمية، وإذا كانت الفروع بعيدة جدا عن أماكن سكن العملاء أو أماكن قيامهم بأعمالهم، فهذا أيضا يدفعهم إلى استخدام وسيلة بديلة، وتجدر الإشارة إلى أن دولتي الأردن ولبنان تحظيا بتغطية بنكية جيدة على مسافات جغرافية صغيرة من مدينة لأخرى، كما نجد أنه في أماكن أخرى مثل مصر والعراق قد تم البدء في إنشاء أرضية ملائمة للخدمات المالية الرقمية.

٢- **التكلفة** : يؤدي ترك مشروع ما والذهاب بعيدا إلى فرع بنك أو إلى مكتب بريد من أجل إجراء بعض المدفوعات؛ إلى تضييع المال والوقت على حساب وقت العمل .وعلاوة على ذلك، فإذا كانت رسوم تكلفة عملية إرسال الأموال أو إجراء المدفوعات كبيرة، فإن العملاء سوف يبحثون عن خيارات أخرى أقل تكلفة. لذا يجب تحفيز العملاء عن طريق توضيح قيمة المبالغ التي سيتم توفيرها حال إستخدام المدفوعات الرقمية .

٣- **الإعتبارات الأمنية :**يعتبر الذهاب بعيدا إلى بنك أو مكتب بريد من الأمور غير الآمنة في بعض مجتمعات الشرق الأوسط ، إضافة إلى الوقت الكبير المستغرق في التنقل ، ومن ثم تولد الرغبة لدى العملاء في السعي وراء خيارات أسهل مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية ولاسيما في ظل ظروف الأمان والسلامة غير المواتية. فإذا نظرنا إلى حالة العراق ، نجد قيام مؤسسة فيتاس بصرف ما يزيد عن ١١ مليون دولار كل شهر للعملاء، إلا أنها كانت غالبا ما تضطر إلى إغلاق بعض الفروع مؤقتا أو تضع قيودا على بعض المعاملات من أجل التأقلم مع البيئة الأمنية غير المستقرة.

يرى الباحث: بناء على ماتقدم وبإستقراء بيانات الدول ودراسة أوضاعها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، أن هناك عوامل متداخلة ومؤثرة بالسلب وراء الإقصاء المالي في الدول أصحاب المراكز المتأخرة، وعكسها بالنسبة للدول ذات المراكز المتقدمة، ومن ثم ضرورة التطرق لدراسة الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية بصفة عامة، والدول أصحاب المراكز المتقدمة في الإقتراض من العائلات والأصدقاء دون اللجوء للمؤسسات الرسمية بصفة خاصة.

---

(٢٣) إليسا ماكارتر لابورد، مقال: الخدمات المالية الرقمية ومستقبل الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، مايو ٢٠١٧

المبحث الثاني: الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في مصر والدول العربية

تمهيد وتقسيم:

يشير الحرمان المالي إلي العملية التي بموجبها يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول Access إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية والتمكن من إستخدامها Usageبصوره تلائم إحتياجاتهم والتمكن في ذات الوقت من ممارسة حياة إقتصادية وإجتماعية طبيعية في المجتمع الذي يعيشون فيه، والحرمان المالي عملية ديناميكية معقدة، حيث يعاني البعض من هذه الظاهرة لفترات محدودة خلل حياتهم، والبعض الآخر قد يعاني منه مدى الحياة، ومعظمهم قد يعانون منه بسبب التسعير أو السوق أو عدم مناسبة المنتج أو تعقيد إجراءات الحصول عليه، ولاتنفصل الأسباب السابقة عن عامل مؤثر يتمثل في الثقافة المالية والتي عادة ما يرتبط انخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستواها، ولا تزال الدول العربية متخلّفة عن المناطق الأخرى في مستويات الثقافة والمعرفة المالية، حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لرفع تلك المعدلات في ظل التوجه نحو الشمول المالي؛ لذا أصبح التعليم المالي أمراً ضرورياً لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على إستخدامها، وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من توفير مناخ من الإستقرار المالي، والشفافية ومكافحة إقتصاديات الظل.

بناء على ماتقدم سنتناول في هذا المبحث مظاهر الحرمان المالي وأثر المعرفة على الشمول المالي (المطلب الأول)، ثم الثقافة المالية في الدول العربية وإستراتيجيات التعليم المالي في مصر(المطلب الثاني)، ثم العلاقات المتداخلة للشمول المالي (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مظاهر الحرمان المالي وأثر المعرفة على الشمول المالي

بالرغم من أن الحرمان المالي يستند بصورة رئيسة على مبدأ - من أنت - وهو مقابل لمبدأ "اعرف عميلك "، إلا أن سؤال أين تسكن؟ يعتبرأيضا من المبادئ الأساسية التي تؤدي إلى الحرمان المالي، لذا سنتناول من خلال هذا المطلب صور الحرمان المالي، والتوجه نحو الحلول الرقمية ودورها في حل مشاكل المستهلكين، و دراسة عوامل قيامها، إضافة إلى دراسة أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي.

أولا: صور الحرمان المالي: تتعد أشكال ومظاهر الحرمان المالي وبصفة عامه يدور الحديث عن أربعة أشكال ومظاهر للحرمان المالي، وتشمل[٢٤]:

أ- الحرمان المصرفي Banking Exclusion : ويقصد به عدم التمكن من الوصول إلى الخدمات المصرفية والاستفادة ، وتتمثل أهم مظاهره في الحصول علي حساب إيداع مصرفي (حساب جاري) وتتمثل ابرز الآثار السلبية التي تنجم عن الحرمان المصرفي في التعرض لمخاطر السرقة وفقدان الأموال، وعدم التمكن من استخدام السداد المؤجل عن طريق استخدام الشيكات، وعدم الاستفادة من خدمة التحويلات المالية مثل (الراتب، المعاش، التحويلات للغير)، عدم الإستفادة من خدمة التحويلات الإلكترونية والتي تعتبر أقل تكلفة وأكثر سرعة، والحرمان من الحصول على القروض أو التمويل، ويتسبب الحرمان المصرفي في حدوث معاناة بالنسبة للفرد فيما يتعلق بحياته اليومية.

ب- الحرمان الإدخاري Savings Exclusion: يعتبر الحرمان من الإدخار هو نتاج للحرمان الإجتماعي وليس أحد أسبابه ويتمثل ذلك في عدم التعود على وضع المدخرات في البنوك، أوعدم التعامل مع البنوك بسبب تجارب سابقة غير ناجحة أو بسبب حكم خاطئ مسبق تجاه البنوك، وللحرمان الإدخاري تداعيات تتمثل في الحرمان الإجتماعي على حياة الفرد .

ج - الحرمان الإئتماني Credit Exclusion: يعتبر الإئتمان أو القروض بمثابة أداة مالية هامة تيسر إمكانية الحصول على السلع والخدمات التي تزيد تكلفتهاعن الدخل المتاح مثل: الأثاث، السيارات و المباني والآلات والمعدات ،كما يعتبر الإئتمان أو القروض مصدر حماية في مواجهة الأزمات وصدمات الدخل، فالحرمان من الائتمان أومن القروض قد يتسبب في الحرمان الإجتماعي المتمثل في الشعور بالدونية وعدم تقدير الذات مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين، أوإستدامة العجز عن تغطية مصروفات ميزانية الأسرة من خلال مصادر الدخل, ومن ثم الدخول في مرحلة الإفراط في المديونية بسبب اللجوء إلي مصادر التمويل غير الرسمية التي تتسم بالمغالاة في تقاضي تكلفة التمويل .

د- **الحرمان التأميني Insurance Exclusion :** أصبحت بعض خدمات التأمين في المجتمعات العصرية تأخذ الطابع الإجباري كالتأمين على السيارات والتأمين ضد التقاعد عن العمل، بينما هناك خدمات أخرى ذات طابع إختياري كالتأمين الصحي، وبصفة عامة يلاحظ أن هناك توجه متزايد في المجتمعات نحو جعل الغالبية العظمي من أشكال التأمين ذات طابع إجباري وتطول مظلته لتشمل جميع أفراد المجتمع، ولاسيما الذين يمارسون نشاطهم في القطاع الرسمي

---

(٢٤) د. مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرفي، العدد ٧٧، السودان، ٢٠١٥، ص ص، ٥: ٧. متاح على الرابط الإلكتروني:
http://search.mandumah.com/Record/728126

من الإقتصاد ومن ثم يلاحظ في مثل هذا الوضع أن درجة وعمق الحرمان التأميني تتحدد بمدي وجود وإنتشار القطاع الرسمي في المجتمع فتزداد مع إنتشاره وتقل مع إنحساره.

ثانيا- أسباب إنخفاض ملكية الحسابات المصرفية في المنطقة العربية:

تتعدد الأسباب وراء إنخفاض ملكية الحسابات المصرفية في المنطقة العربية، فقد يعود ذلك لأسباب تتعلق بعدم كفاية أموال العملاء، أوإرتفاع تكلفة الخدمات المالية، أو عدم توفر المستندات والشروط اللازمة لفتح حسابات بنكية، أو لعدم الثقة في المؤسسات المالية، أو بعد المسافات عن المؤسسات المالية، أو نتيجة لأسباب دينية تتمثل في تفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

جدول رقم (٢) الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية

الدولة	عدم كفاية الأموال لدى العملاء	التكلفة المرتفعة للخدمات المالية	عدم توفرالمستندات المطلوبة	عدم وجود ثقة في المؤسسات المالية	بعد المسافة عن المؤسسات المالية	اسباب دينية
الإمارات	٤٨,٣	٢٧,٧	٢٦,٦	٩,٢	١٦,٥	٦,٤
البحرين	٥٦,٣	٢٠,١	٢٢,١	٧,٦	١٢	٥,٦
الكويت	٦٥,٨	٣٠,٨	٢٣,٨	٥,٩	٦,٩	٢,٦
السعودية	٦٥,٨	٢٨,١	٢١,٦	٧,٩	١٣,٥	٧,١
ليبيا	٦٠	٤٠,٩	٣٥,٧	٣٣,٨	١٦,٨	١٥
لبنان	٥٤	٢٠,٣	٠,٤	١٣,٢	٠,٨	٢,٩
الجزائر	٣٥,٥	٨,٧	١١,٥	١٤,٦	٦,٨	٧,٦
الأردن	٧٥,٤	٣٥,٣	١٤,٣	١٦	٥	١٧,٧
تونس	٧٩,٨	٧٠,٩	١٥,١	٥٥,٢	٥٣,٥	١٥,٣
مصر	٨٣,٢	١٧,٧	١٢,٧	٥,٢	٧	٤,٧
المغرب	٧٢,٣	١١,٢	٧,٦	٧,٣	٣,٥	٤,١
فلسطين	٦٧,١	١٢,٩	٤,٩	٧,٣	٣,٢	١٥,٥
العراق	٧٦,٦	٤٥,٩	٢٥,١	٢٥,٧	٢٦,٤	١٢,٦
موريتانيا	٥١,٢	٢٤,١	١٩,٣	٩,٢	١٥,٩	٦,٢

المصدر: إعداد الباحث، إعتمادا على بيانات البنك الدولي ٢٠١٧، نقلا عن إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مرجع سابق، ص ١٧.

بإستقراء البيانات الموضحة بالجدول السابق، تبين الآتي:

- يعتبرالسبب الرئيسي في عدم إمتلاك الغالبية العظمى من البالغين في الدول العربية لحسابات مصرفية؛ هو عدم كفاية الأرصدة أو الأموال لديهم ، وجاء المصريون في مقدمة الترتيب بين من يعانون من هذا العائق، حيث أفاد أكثر من ٨٣% من المستبعدين مالياً في مصر، أن السبب الرئيسي وراء عدم امتلاكهم حسابات مصرفية هو عدم كفاية الأموال، وجائت الجزائر في المرتبة الاخيرة بنسبة تقدر بنحو ٣٥,٥% وهي نسبة أيضا ليست بالقليلة.
- تتصدر تونس الدول العربية من حيث نسبة البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية نتيجة إرتفاع تكلفة الخدمات المالية بنحو٧٠,٩%، وبنسبة تقدر بنحو٥٣,٥% نتيجة بُعد المسافات ، وبنحو٥٥,٢% لضعف الثقة في المؤسسات المالية .
- يعاني المستبعدون مالياً في ليبيا من عدم توفر المستندات اللازمة لفتح حسابات مصرفية أكثر من أية دولة عربية أخربنسبة ٣٣,٨%، بينما جاءت نسبة عدم توفر المستندات

اللازمة كأحد أسباب الإقصاء المالي في مصر بقيمة تقدر بنحو١٢,٧% وهي نسبة ليست بالقليلة وخاصة في ظل توجه الدولة نحو الشمول المالي.

- تعتبر الأردن هي الدولة صاحبة النسبة الأكبر بنحو ١٧,٧%، وذلك في مايخص العائق الديني كأحد أسباب الإستبعاد المالي في الدول العربية، بينما سجلت مصر نحو ٤,٧% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بأسباب الإقصاء الأخرى، وعلى رأسها عدم كفاية الأموال لدى العملاء.
- بإحتساب إجمالي النسب لكل سبب من الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية لمعرفة حجم تأثير كل منها على الإقصاء المالي؛ جاء ترتيبها (عدم كفاية الأموال لدى العملاء، التكلفة المرتفعة للخدمات المالية، عدم توفرالمستندات المطلوبة، عدم وجود ثقة في المؤسسات المالية، بعد المسافة عن المؤسسات المالية، اسباب دينية) على التوالي.

يرى الباحث: أنه بناء على ماتقدم يتضح إشتراك معظم الأسباب السابقة في الجانب المعتمد على الناحية التثقيفية، والتي تقع مسئوليتها على عاتق السلطات النقدية ممثلة في البنوك المركزية للدول، إلى جانب ضرورة وجود دراسات مسحية لتغطية نقاط الندرة لفروع البنوك، سواء بفروع أووحدات تابعة، أوبماكينات صارف آلي، ومراعاة بعد المسافات والكثافة السكانية لتلك المناطق، وفي سبيل حل أسباب الإقصاء المالي تأتي الحلول الرقمية ودورها في حل مشكلة كبيرة للمستهلكين، وضرورة دراسة عوامل قيامها من أجل إنجاح المنظومة المصرفية والمالية في ظل التغيرات الإقتصادية الدولية.

ثالثا- أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي:

يرتبط كلا من الشمول المالي والثقافة المالية بعلاقة وثيقة، حيث يشكل فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطاً أساسياً لتعميمها وحسن إستخدامها والإستفادة منها بشكل فعّال، كما يعد إمتلاك حساب مصرفي حافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية، وعادة ما يرتبط إنخفاض معدلات الشمول المالي بتدني مستوى الثقافة المالية، لذلك أصبح التعليم المالي أمراً ضرورياً لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على إستخدامها[٢٥].

يحتاج المواطن إلى حد أدنى من الثقافة المالية تمكنه من إدارة أموره المالية، تماما مثل حاجته لحد أدنى من الثقافة الطبية، وأدركت ذلك الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ففي عام ٢٠٠٣ قام الكونجرس الأمريكي بتأسيس لجنة التعليم والثقافة المالية ووضعت الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، علاوة على قيام البنك المركزي بالمساهمة مع البنوك التجارية والوزارات المختصة ومؤسسات المجتمع المدنى بالتعاون لتقديم برامج متخصصة لنشر الثقافة المالية ومحو الأمية المالية[٢٦].

تعرف **الثقافة المالية** بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على إستخدام المهارات والمعرفة بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية المناسبة

---

(٢٥) إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم العربي :شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، ملخص تنفيذي، ٢٢/١١/٢١٧٠، متاح على الرابط الإلكتروني:
www.uabonline.org/en/research/financial/157516041579160215751601157715751604160515751604 16/47718/0

(٢٦) د. محمد ابن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام ٢٠١٧، مجلة الإستراتسجية والتنمية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مرجع سابق ص٤٦.

من أجل تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية، كما تهدف إلى التطوير المستمر للمعرفة والكفاءة المالية التي تُمكّن الأفراد من الإستجابة لكافة المتغيّرات الشخصية والإقتصادية وهي عنصر هام وأساسي من عناصر التطور والإستقرار الإقتصادي والمالي[٢٧].

في المقابل تظهر الأمية المالية من خلال مؤشرات عدم الإستقرار المالي، مثل الديون المتراكمة، والمدخرات غير الكافية، وعدم التخطيط مالياً للمستقبل، والإستثمارات غير المدروسة[٢٨].

محو الأمية المالية: مصطلح واسع يشمل مفاهيم تجمع مابين الوعي المالي والمعرفة بالمنتجات والمهارات المالية مثل القدرة على حساب مدفوعات الفائدة المركبة والقدرة المالية من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي[٢٩].

كما عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية **التعليم المالي** بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية وإتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لإتخاذ قرارات فعّالة لتحسين أوضاعهم المالية.

وعليه فإن التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والقيم والسلوك الضروري لإتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، ويعد التعليم المالي

---

(٢٧) إكتسب التثقيف المالي مكانة بارزة في جداول أعمال الحكومات والهيئات الدولية عقب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، وأصبح شرطاً أساسياً لتحقيق الإستقرار المالي، وقد أقر قادة مجموعة العشرين ثلاثة مبادئ رئيسية تعكس مدى الأهمية المتزايدة لمسألة التوعية المالية والشمول المالي حول العالم، وتمثلت تلك المبادئ في **الإدماج المالي المبتكر (٢٠١٠)، والحماية المالية للمستهلك (٢٠١١)، والإستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي (٢٠١٢)**، وفي عام ٢٠١٦ قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي، حيث يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تساعد على الوصول إلى أفراد أكثر بتكاليف أقل، بما في ذلك قاطني المناطق الريفية والنائية.
باتت الثقافة أو المعرفة المالية مسألة ضرورية لإتخاذ القرارات المالية السليمة، وللجهل المالي كلفة عالية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تسهيل فرص الحصول على الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي، يتزايد عدد الأشخاص الذين لديهم حسابات وقروض مصرفية، وقد تبيّن على سبيل المثال أن العملاء الذين يفشلون في فهم مفهوم الفائدة المتراكمة، ينفقون أكثر على رسوم المعاملات ويدفعون فائدة أعلى على القروض.**للمزيد أنظر:**

Lusardi, A., and Bassa Scheresberg, C. (2013). "Financial Literacy and High-Cost .Borrowing in the United States," NBER Working Paper 18969
Lusardi, A., and Tufano, P. (2015). "Debt Literacy, Financial Experiences, and Over Indebtedness," Journal of Pension Economics and Finance, Vol. 14, special issue 4, pp. 332-328, October

(2) Kozup, J., and Hogarth, J. M,"Financial Literacy Public Policy and Consumer's Self-Protection – More Questions, Fewer Answers". Journal of Consumer Affairs, 42, 2008.
(3) Kishan, K., & Alfan, E,"Financial statement Literacy of individual investors in China". International Journal of China studies,9, 2018.

هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى الثقافة أو المعرفة المالية، أي أن الثقافة المالية هي نتيجة تابعة لعملية التعليم المالي[٣٠].

يحتاج المستهلكين إلى معلومات كافية لاتخاذ قرارات جيدة :ففي الوقت الذي يسعى فيه مقدموا الخدمات المالية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول العملاء الجدد والسوق و إجراء تحليل لبياناتهم التاريخية الائتمانية وتقييم السوق، حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات سليمة بشأن التعامل مع هؤلاء العملاء، يفتقر مستهلكي الخدمات المالية وخاصة العملاء الجدد إلى المعلومات الكافية عن النظام المالي والمعاملات المالية .

تجدر الإشارة إلى أنه كلما كانت المنتجات والخدمات المالية أكثر تطورا وتعقيدا كلما زادت الفجوة بين المؤسسات المالية وعملائها، إلا أن المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية قد تؤدي إلى تخفيف مشكلة تباين المعلومات، خاصة مع وجود قدر من الإفصاح للعملاء عن المعلومات التي يمكن استخدامها، مما يساعد على التثقيف المالي وبالتالي إدخال عملاء جدد في السوق[٣١].

- يعتبر إستقصاء مؤسسة ستاندرد آند بورز(S &P Global FinLit Survey) , أكبر مقياس عالمي لمحو الأمية المالية، وقد أصدر في عام ٢٠١٥ بالتعاون مع البنك الدولي ومركز غالوب للإستطلاعات ، وقد شمل الإستطلاع أكثر من ١٥٠ألف شخص في نحو ١٤٤ دولة. ويقيّم المعرفة الأساسية لأربعة مفاهيم رئيسية في إتخاذ القرارات المالية هي: أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخّم، إضافة إلى معلومات عن تنويع الإستثمار لتقليص المخاطر[٣٢].

تظهر الدراسة التي أجرتها مؤسسة ستاندرد آند بورز (S &P Global FinLit Survey) النتائج الآتية[٣٣]:

١- ٣٣% من البالغين لديهم معرفة أو ثقافة مالية وفهم للمبادئ الأربعة (أسعار الفائدة، والفائدة المركبة، والتضخم، وتنويع المخاطر)؛ أي أن حوالي ٣,٥ مليار شخص تنقصهم المعرفة المالية (معظمهم في الإقتصادات النامية).

٢- تفاوت معدلات الثقافة المالية بين الإقتصادات المتقدمة والناشئة: حيث أن ٥٥% من البالغين في الإقتصادات المتقدمة الرئيسية (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية) لديهم معرفة مالية، مقابل ٢٨% فقط من البالغين في الإقتصادات الناشئة الرئيسية أو دول البريكس (البرازيل وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا).

أما الدول ذات أعلى معدلات المعرفة المالية فهي الدنمارك والنرويج والسويد (٧١%)، تليها كندا (٦٨%)، والمملكة المتحدة (٦٧%) وألمانيا وهولندا (٦٦%)، وأستراليا (٦٤%)، وفنلندا (٦٣%)، ونيوزيلندا (٦١%). في المقابل، فإن الدول التي سجّلت أدنى نسب من المعرفة المالية

---

(٣٠)**إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث،** الثقافة المالية في العالم العربي :شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، ملخص تنفيذي، مرجع سابق.

(٣١)صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي،** أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥، ص ص ١٤، ١٥.

(٣٢) د. محمد ابن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام ٢٠١٧، مجلة الإستراتسجية والتنمية، مرجع سابق ص٤٧.

(٣٣) ستاندرد آند بورز، المؤشر العالمي للمعرفة المالية٢٠١٥، نقلا عن:
إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم العربي :شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، ملخص تنفيذي، مرجع سابق.

هي اليمن (١٣%)، وأفغانستان وألبانيا (١٤%)، وأنغولا والصومال (١٥%)، وطاجيكستان (١٧%)، وكل من النيبال وهايتي وكمبوديا (١٨%)، وجمهورية قيرغيزستان وبنغلادش (١٩%).

٣- **إرتفاع مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل:** حيث ارتفعت نسبة المعرفة المالية بين الأسر الأكثر ثراءً عن نظيرتها بين الأسر الأقل دخلاً في الإقتصادات الناشئة والمتقدمة على حد سواء. وأظهرت الدراسة أن ٣١% من البالغين الذين ينتمون إلى أغنى ٦٠% من الأسر في الإقتصادات الناشئة الرئيسية لديهم معرفة مالية، مقابل ٢٣% من البالغين الذين ينتمون إلى أفقر ٤٠% من السكان،وتسجّل الإقتصادات المتقدمة فجوة مشابهة في نسب المعرفة المالية بين الأغنياء والفقراء.

٤- **إرتفاع مستوى المعرفة المالية مع مستوى التحصيل العلمي:** حيث تصل الفجوة عالميا في نسب المعرفة المالية إلى نحو ١٥% بين الذين أتموا المرحلة العلمية الإبتدائية فقط أو الثانوية أو الجامعية، **كما أظهرت الدراسة** أن الإئتمان المصرفي أكثر شيوعاً في الدول المرتفعة الدخل، حيث يعتمد العديد من المقترضين في الدول الناشئة على العائلة والأصدقاء أو الإقراض غير الرسمي، كما يستخدم ٥١% من البالغين في الإقتصادات المتقدمة الرئيسية بطاقات ائتمان، مقابل ١١% فقط في الإقتصادات الناشئة([٣٤]).

المطلب الثاني: الثقافة المالية في الدول العربية وإستراتيجيات التعليم المالي في مصر

أحرزت الدول العربية تقدما ملموسا في رفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية مقارنة بالعقود الماضية، وسوف نتناول ذلك من خلال هذا المطلب بعرض لبعض المؤشرات لمعرفة درجة الثقافة المالية، ونتبعها بالتطرق لإستراتيجيات وبرامج التعليم والتثقيف المالي في مصر.

أولا- الثقافة المالية في الدول العربية:

يمتلك نحو ٣٠% من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، مقابل معدل عالمي يبلغ ٣٤%، ووفقا **لمؤشر ستاندرد أند بورز العالمي لمعدلات المعرفة المالية في عدد من الدول العربية:** إحتلّت تونس المرتبة الأولى عربياً والـ٣٢ عالمياً من حيث الثقافة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً نحو٤٤%، وحلّ لبنان في المركز الثاني عربياً والـ٣٣ عالمياً بنسبة تقدر بنحو٤٤%، والكويت في المرتبة الثالثة عربياً والـ٣٧ عالمياً بنحو٤٤%، في المقابل سجل اليمن والصومال أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي بنسبة ١٣% و١٥% على التوالي.

نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء: بالإضافة إلى معاناة المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، تجدر الإشارة إلى الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في الدول العربية، حيث يبلغ معدل المعرفة المالية ٢٧,٧% لدى النساء مقابل ٣٣,٥% للرجال، وترتفع الفجوة بين الجنسين إلى ١٣% في تونس، و١١% في لبنان، و١٠% في الجزائر، أما الإمارات العربية المتحدة فهي الدولة العربية الوحيدة التي تمتلك فيها النساء معرفة مالية أكثر من الرجال و تقدر بنحو (٤١%) للنساء ونحو (٣٧%) للرجال.

([1]) Klapper, L. et al. (2015). "Financial Literacy Around The World: Insights from the Standard. Available at: & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey". http://gflec.org/wp-content/uploads/2015/11/Finlit_paper_16_F2_singles.pdf

يرتفع مستوى الثقافة المالية مع مستوى الدخل في الدول العربية بإستثناء الأردن والسودان، ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، يمتلك ٣٥% من أغنى ٦٠% من الأسر ثقافة مالية، مقابل ٢٧%من أفقر ٤٠%من الأسر وتتماشى تلك النتائج مع نظيراتها العالمية.

بالنسبة للثقافة المالية بحسب الفئات العمرية: فإن نسبة البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥- ٣٤ عاماً في معظم الدول العربية لديهم معرفة مالية أكثر من الفئات العمرية ٣٥-٥٤ و٥٥؛ مما يُشير إلى أن برامج التعليم المالي التي تستهدف الشباب العربي هي وسيلة فعالة لتعزيز الثقافة المالية، فعلى سبيل المثال نجد أن نحو ٥٠% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٤ عاماً في لبنان لديهم معرفة مالية، مقابل ٤٠% من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و٥٤ عاماً، و٣٨% من البالغين فوق سن الـ٥٥ .

ثانيا- إستراتيجيات ومبادرات وبرامج التعليم المالي في مصر:

أطلق المعهد المصرفي المصري في عام ٢٠١٢مبادرة وطنية برعاية البنك المركزي المصري في مجال التثقيف المالي وتطوير المنتجات والخدمات المالية التي تناسب الأطفال والشباب في مصر والشرق الأوسط تحت **مسمى'عشان بكرة' (Shaping the Future)**، وقد حرص المعهد المصرفي علي معرفة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية من خلال عضويته في المنظمات الدولية التي تعمل بشكل كبير في مجال التثقيف والتعليم المالي كالشبكة الدولية للتعليم المالي التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب[٣٥].

في عام ٢٠١٣ قام المعهد المصرفي المصري تحت رعاية البنك المركزي المصري، بتأسيس اللجنة الوطنية لوضع إستراتيجية قومية للتثقيف المالي في مصر، وتضم اللجنة عضوية العديد من الجهات المعنية كالجهات الرقابية والوزارات والمؤسسات المالية والمؤسسات الحكومية والمؤسسات التعليمية والتدريبية والجهات المانحة.

([٣٥]) خلال سنوات المبادرة، قام المعهد المصرفي المصري بوضع إطار متكامل لتنفيذ أنشطة التثقيف المالي وضمان استدامتها. ويعتمد هذا النظام المتكامل علي إشراك جميع الجهات المعنية، وبناء قدراتهم وخلق ثقافة الإدخار في المدارس والجامعات، وتتضمن العناصر الأساسية لهذا النظام مايلي:

- **صياغة إستراتيجية:** عن طريق خلق إطار وطني للتثقيف المالي من خلال تشكيل اللجنة القومية لصياغة الإستراتيجية القومية للتثقيف المالي وتعزيزها بأفضل الممارسات.
- **التعليم:** بحيث يتم التأكد من أن الجهات المعنية بالتعليم المالي لديها القدرة على تقديم المناهج الدراسية الوطنية للتعليم المالي للشرائح المستهدفة المختلفة.
- **التنفيذ:** عن طريق تطوير وتطبيق مجموعة واسعة من أنشطة التثقيف المالي التي تلبي احتياجات مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية.
- **قياس التأثير:** تقييم تأثير أنشطة التثقيف المالي من خلال تقنيات مختلفة.

درّب المعهد المصرفي المصري أكثر من ٣٠ألف شخص، من خلال ١٥٠٠ برنامج تدريبي وأكثر من ٣٥ ألف ساعة تدريب سنوياً.

للمزيد أنظر:

Engelhardt, H. (2016). "Financial Education Initiatives in the Arab & .Attia, H Region: A stocktaking report". Arab Monetary Fund (AMF) and the Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit)GIZ,pp26:32. Available at: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Studie_Arab.Region_190417_v5-FINAL.pdf

ثالثا- أنشطة التثقيف والتعليم المالي في مصر[٣٦]:

تهدف مبادرة 'عشان بكرة' إلى خلق منبر لأفضل الممارسات وتمكين عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني من خلال سلسلة من الأنشطة تعتمد على مستويين، **الأول** وهو التعليم والتثقيف المالي الذي يستهدف توفير التعليم والتوعية المالية للأطفال والشباب، **والثاني** مساعدة البنوك في إبتكار منتجات وخدمات مالية مناسبة للأطفال والشباب، **وتتكون هذه الأنشطة من:**

١- عقد ندوات التثقيف المالي في الجامعات والمدارس بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، و وزارة الشباب والرياضة والمدارس والجامعات الدولية.

٢- ترتيب زيارات للبنوك والبورصة لتعريف الأطفال والشباب بالوظائف المختلفة بالبنك.

٣- تطوير مناهج التعليم المالي مع شركاء دوليين ووكالات تنموية.

٤- تنظيم فاعليات الأسبوع المالي العالمي سنويا وهو إحتفال يقام لرفع الوعي المالي للأطفال والشباب.

٥- تشجيع البنوك المصرية على تطوير المنتجات المالية المناسبة للشباب.

خلال عام ٢٠١٥، وسع المعهد المصرفي المصري نطاق المبادرة واستهدف قطاعات أكبر لتشمل المناطق المهمشة وتنفيذ المشاريع القومية، وهي مشاريع تجمع بين جميع مستويات المبادرة **(التعليم المالي وتطوير المنتجات)** على سبيل المثال:

• **مشروع البنك المدرسي:** وهو برنامج مصمم للأطفال والشباب ما بين ٦ و ٢٥ عاماً، من خلال النظام المدرسي من قبل المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب.

• **مشاريع المجتمع المدني:** وتهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي وتثقيف الأفراد والأسر في المناطق المهمشة.

• **مشروع تثقيف موظفي الجهات الحكومية**: بإطلاق حملات توعية مالية تستهدف تعليم موظفي الحكومة كيفية إستخدام حساباتهم المصرفية بكفاءة في المدفوعات الإلكترونية.

---

(٣٦) المعهد المصرفي المصري، نقلا عن: إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم العربي :شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، ملخص تنفيذي، مرجع سابق.

المطلب الثالث: العلاقات المتداخلة للشمول المالي

نظرا لمساهمة التقدم في الشمول المالي في تعزيز الإستقرار المالي والمساهمة الفعالة في النموالاقتصادي، والكفاءة المالية، بخلاف الجانب الإجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء ولاسيما الفقراء منهم؛ لذا فقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف إستراتيجيتها القومية، وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف إستراتيجي والعلاقات المتداخلة للشمول مع الإستقرار المالي والنزاهة المالية، وسوف نتناول ذلك تفصيلا من خلال هذا المطلب.

أولا- العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي[٣٧] **:**

من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي[٣٨]، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة كبيرة من المجتمع والقطاع الاقتصادي مازالت مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء بصفة عامة)، مما يعني وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين، حيث يساعد الشمول المالي على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن ثم زيادة استقرار النظام المالي .كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غيرالرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، فتنوع محافظ الأصول والالتزامات يعززمن توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

<u>جانب الإلتزامات:</u> تفترض بعض الدراسات تميز القطاع المالي الشامل بقاعدة ودائع مستقرة حال تنوعها، حيث ثبتُ أن الزيادة بنسبة ١٠% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ٣: ٨%، كما تبين إتجاه المدخرين ذوي الدخل المنخفض إلى الحفاظ على ودائعهم طرف البنوك خلال فترات الأزمات النظامية، أي أن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر مصدر مستقر للتمويل ، في حين قيام كبار المدخرين بسحب ودائعهم من البنوك في أوقات الأزمات المالية ، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك بتنوع الودائع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي .

<u>جانب الأصول:</u> تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة .وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث

---

(٣٧) صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سابق، ص ص ٣: ٨.

(٣٨) عرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأن " يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة".

أشارت بعض الدراسات إلى أن عدم وجود استقرار مالي أو حدوث أزمات مالية ينشأ نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو لدى حدوث صدمات للنظام المالي والتي قد تتفاقم بشكل كبير بسبب عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار .كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى المزيد من عدم وجود استقرار مالي.

تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

ثانيا- الإرتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية:

يعتبر التنفيذ غير الصحيح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية للنزاهة المالية،عامل أساسي في استبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية في الأسواق الناشئة؛ نتيجة امتناع البنوك عن التعامل معهم حال عدم اكتمال بياناتهم، ومن ثم اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي فضلا عن صعوبة قيام الجهات الرقابية القائمة بتتبع حركة الأموال، كما ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يمكن الدول من تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة والمناسبة دون أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لأصحاب الدخول المنخفضة.

لإيضاح العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية يتعين الإشارة إلى بعض المفاهيم العامة في هذا الشأن منها[٣٩]**:**

أ- نطاق الخدمات المالية غير الرسمية:

تحقق الخدمات المالية غير الرسمية ولاسيما في الدول الأقل تقدما من خلال (مؤسسات التمويل متناهي الصغر، مقرضي الأموال، أو جمعيات التمويل غير المسجلة، أو الأطراف العاملة في مجال تحويل الأموال بصورة غير رسمية ،.....)،وتتمثل تلك الأنشطة في قبول الودائع من العملاء، وتقديم القروض الاستهلاكية، وتحويل الأموال في القطاع المالي الرسمي وغير الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى تفضيل أصحاب الدخول المنخفضة استخدام الخدمات المالية غير الرسمية نظرا لإمكانية الحصول عليها بصورة أكثر راحة من حيث المكان والتواجد وقلة إشتراطات إثبات الهوية ، ووجود علاقات قوية مع هذه الجهات ودراية بخدماتها.

ب- أوجه القصور في البنية الأساسية لتحديد هوية العملاء والتحقق منها ومراعاة التطبيق السليم لمبادئ" اعرف عميلك KYC "

تتكبد المؤسسات المالية تكاليف إضافية للتحقق من معلومات الفحص النافي للجهالة للعميل في حالة عدم وجود نظام قومي لتحديد الهوية، أو إفتقار هذا النظام إلى النزاهة وصعوبة الوصول إلى البيانات؛ مما قد يدفع المؤسسات إلى الانسحاب من المعاملات المنخفضة القيمة والأقل ربحا، وقد تخفق بعض الدول ذات الأنظمة القوية في تغطية نسبة كبيرة من أصحاب الدخول المنخفضة أو من يقطنون مناطق ريفية نائية، وتتركهم بلا مستند هوية رسمي .

ج- قصور القدرات الحكومية : قد تؤثر أحيانا القدرات الحكومية للرقابة على عملية مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب على السياسة الخاصة بالشمول المالي، حيث تتجه الجهات الرقابية إلى الرقابة والإشراف على المؤسسات الكبيرة دون أن تعير اهتماما كبيرا لمؤسسات التمويل الصغيرة غير الرسمية؛ ونتيجة لذلك تزداد تكاليف الامتثال على المؤسسات الخاضعة للرقابة والإشراف؛ الأمر الذي قد يدفعها إلى الانسحاب من الأسواق منخفضة الدخل لتفادي تحمل التكاليف التي تخضع لها.

---

(٣٩) صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مرجع سابق، ص ص ٩،١٠.

نظرا لإشتراك العديد من الجهات الرقابية والحكومية في تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وكذا جوانب أخرى للشمول المالي فإنه يتعين على الدولة أن تتبنى سياسة واضحة وشاملة تلزم كافة الجهات بأدوات رقابة فعالة، على أن تشمل هذه السياسة **تحقيق الأهداف التالية:**

١- التنسيق والتشاور بين مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، وهيئات تنفيذ القوانين، وجهات الرقابة على المؤسسات المالية، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة لضمان وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يدعم في ذات الوقت متطلبات الشمول المالي، كما يتعين إشراك الخبراء بمواضيع الإستبعاد الإجتماعي، والشمول المالي، والخدمات المالية غير الرسمية، إلى جانب الإستفادة من خبرات مقدمي الخدمات المالية غير المسجلين، ومقدمي خدمات الرعاية الإجتماعية، وهيئات إصدار بطاقات الهوية ومكاتب الإستعلام الإئتماني في مجال مخاطر مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب .

٢- تقييم المخاطر المحددة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة من خلال تحديد نقاط الضعف في أدوات الرقابة الحالية ومن ثم تصميمها بشكل ملائم يتناسب مع حجم المخاطر، ومع ذلك تحتاج الحكومات إلى تقييم متوازن للمخاطر تأخذ في الإعتبار نقاط الضعف في الأنشطة والخدمات المالية المتاحة والمخاطر المرتبطة بها، وعلى الدول النامية ومنها مصر الإهتمام بعملية تقييم المخاطر و التركيز على الأنشطة مرتفعة المخاطر.

٣- تقييم قدرات مقدمي الخدمات المالية والجهات المنظمة للقطاع المالي، ومدى تغطية وسلامة نظام بطاقات الهوية في الدولة ، مما يساعدها على تصميم أدوات رقابة وفقا لقدرات كل من الهيئات الحكومية ومقدمي الخدمة، حيث يمكن للدولة تطبيق إجراءات مبسطة للفحص النافي للجهالة واستخدام توصيات مجموعة العمل المالي FATF لتصميم أدوات لا تعوق الشمول المالي حال تدني مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤- التدرج في تنفيذ إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عن طريق وضع خطة زمنية محددة التواريخ لمراحل التطبيق مع مراعاة التدرج في خطوات التنفيذ بصورة سليمة، لتفادي تصميم أدوات رقابة مكلفة وذات تأثير محدود، وحال عدم توافر موارد لتغطية كافة مجالات المخاطرالمحتملة على نحو فعال، تستطيع الدولة تتبع منهج يستند إلى المخاطر وفقا للأهمية النسبية.

٥- تشجيع العملاء على التعامل مع مقدمي الخدمات في القطاع الرسمي ، من خلال تطوير الأسواق ، وتقنين أوضاع مقدمي الخدمات في القطاع غير الرسمي عن طريق تيسير إجراءات التسجيل أو الترخيص لهم، ووضع ميثاق السلوك لمقدمي الخدمات المالية في القطاع غير الرسمي، كذا الحد من المزايا المتاحة لإستخدام القنوات غير الرسمية مثل السوق الموازي لأسعار الصرف التي قد تؤثر على سلوكيات العميل، علاوة على تشجيع مقدمي الخدمات المالية الجدد، خاصة ذوي التكلفة الأقل والمتطلبات الأيسر مثل الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول.

المطلب الرابع: العلاقة بين الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة

أقرت الأمم المتحدة من خلال مؤتمر التنمية المستدامة في سبتمبر ٢٠١٥ ، سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة بإعتبارها رؤية عالمية وشاملة تهدف لتحويل العالم إلى عالم أفضل، وفي محاولة لعلاج الأسباب الجذرية للفقر وإستهداف التطلعات العالمية نحو السلام والعدل وعلى الرغم من أن هذه الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة لا تتضمن تصريح حول علاقتها بالشمول المالى[٤٠]، إلا أن هناك علاقة قوية بين الشمول المالى والتنمية المستدامة، حيث يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والإستقرار المالي ، كما أنه يساعد على زيادة مستويات التعليم ، والرعاية الصحية ، ويقلل التفاوت بين الجنسين، ويشجع على تحول الإقتصاد غير الرسمى إلى إقتصاد رسمي مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي[٤١].

على الرغم من أن تمويل أهداف التنمية المستدامة يمثل تحديا، إلا أنه يمثل فرصة للبنوك للعمل في نطاق أوسع عبر الحدود، ويدفعها للإبتكار والتكيف والتطور للوصول إلى قاعدة عملاء أوسع لتحقيق الشمول المالي.

يعد مفهوم الشمول المالي أبعد من مجرد حسابات بنكية، ولكن يشمل ما يتعلق بالإدخار من الأسر غير المقيدة بالبورصة وتخصيص الموارد لتسهيل الحصول على التمويل إلى القطاعات غير المقيدة بالخدمات والمحرومة مثل المدن خارج العواصم والمرأة[٤٢].

أولا- مفهوم التنمية المستدامة:

من أهم تلك التعريفات وأوسعها إنتشارا ذلك الوارد في تقرير بروندتلاند[٤٣]، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" وعَرفت بأنها: "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي ".

خرج مؤتمر منظمة الزراعة والاغذية العالمية (FAO) بتعريف أوسع للتنمية المستدامة بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول". وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن

---

(٤٠) د. منى محمود على الاشقر، دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، ص١

(٤١) د .منى محمود على الاشقر، دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، المرجع السابق، ص١٢

(٤٢) محمود-محي الدين، مقال عن الشمول-المالي، متاح على الرابط الإلكتروني:
/https://almalnews.com

- تمويل-التنمية-المستدامة-يدعم-الابتكار-والشمول، متاح على الرابط الإلكتروني:
/https://www.youm7.com/story/2019/10/17

(٤٣) نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية.

والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية، وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي(٤٤).

وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في (ريو دي جانيرو ١٩٩٢) بأنها : " إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة ، أو تحسنها كى تتمكن الاجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل(٤٥) .

كما تعرف بأنها " التنمية التي تكفل خدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس مصالح الاجيال القادمة. بمعنى ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أفضل (٤٦).

يرى الباحث بناء على ماتقدم من تعريفات، أن التنمية المستدامة توضح العلاقة بين النشاط الإقتصادي وإستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وترشيد إستخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن إستدامتها ، ودون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطورها، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد مرورا بالأسرة والمجتمع دون إغفال دوركلا من القطاع الخاص والدولة، مع ضرورة المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدرالإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية على البيئة، كما يعتبرالإنسان هو محور التنمية المستدامة، حيث تعتبرالتنمية البشرية حجر أساسي للتنمية الاقتصادية؛ لدورها في تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الإجتماعي ومحاربة البطالة.

ثانيا- التنمية المستدامة وعلاقتها بالشمول المالي:

هناك علاقة غير مباشرة بين الشمول المالى والتنمية المستدامة، حيث يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والإستقرارالمالي، كما أنه يساعد على زيادة مستويات التعليم، والرعاية الصحية، ويقلل التفاوت بين الجنسين، ويشجع على تحول الإقتصاد غير الرسمى إلى اقتصاد رسمى مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وكان قد تم تحديد أهداف التنمية المستدامة في سبعة عشرة هدفا أساسياً(٤٧)، وذلك خلال مؤتمر قمة

---

(٤٤) د.عبدالرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها - بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،من ١٥ حتى ١٦ نوفمبر ٢٠١١، جامعة المسيلة، السودان، ص٥.
متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.researchgate.net/profile/Abdelrhman_Mohammed_Elhassan/publication/326408723_altnmyt_almstdamt_wmttlbat_thqyqha/links/5b4b5f7d0f7e9b4637dab282/altnmyt-almstdamt-wmttlbat-thqyqha.pdf?origin=publication_detail

(٤٥) د. منى محمود على الاشقر، دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق ، ص٨

(٤٦) تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة٢٠٠٢، جوهانسبرج ، جنوب أفريقيا ، من ٢٦اغسطس حتى ٤سبتمبر ، الامم المتحدة ، نيويورك .

(٤٧) **أهداف التنمية المستدامة :**
١-القضاء على الفقر المدقع -٢- الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة -٣- ضمان تحقيق أنماط عيش صحية ورفاهية لجميع الأعمار-٤- ضمان التعليم الجيد للجميع-٥- تحقيق المساواة بين الجنسين– ٦- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتهما إدارة مستدامة – ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة-٨- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع-٩- إقامة بُنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار-١٠- الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها -١١- جعل=

التنمية المستدامة الذي عقد في سبتمر ٢٠١٥ ولم تتضمن هذه الأهداف أي تصريح حول علاقتها بالشمول المالي.
على الرغم من ذلك، وبمزيد من التدقيق في أهداف التنمية المستدامة يتضح وجود علاقة بين بعض هذه الأهداف وبين الشمول المالي، وذلك في نحو ثمانية أهداف للتنمية المستدامة (الأهداف من الأول حتى الخامس، إضافة إلى التاسع، والعاشر، والسادس عشر)، **وتتلخص في الآتي:**

الهدف الأول- القضاء على الفقرالمدقع[٤٨]**:**
تشير بيانات البنك الدولي إلى وجود أكثر من٧٠٠ مليون فرد يعيشون بأقل من١,٩ دولار يومياً، ومن ثم إنعدام فرص حصولهم على الخدمات المالية الأساسية ،مما يجعل من الصعب على هؤلاء الأفراد إدارة حياتهم الإقتصادية، حيث تساعد الخدمات المالية الرقمية الأفراد على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، علاوة على أن توفير خدمة الإدخار للأسر تساعد على زيادة قدرتهم في مواجهة الصدمات المالية ، زيادة الإستثمارات في المشاريع وبالتالي زيادة الانتاجية وتنظيم الإستهلاك ، وحيازة الأصول الإنتاجية ، والإستثمار في رأس المال البشرى مثل التعليم والصحة ، مما يساعد الأسر في الخروج من الفقر .

بالنسبة للحكومات، فإن التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكنها من تحسين مستوى الكفاءة والحد من الفساد.

أي أن الشمول المالي يعمل على زيادة دخول الأفراد من خلال توفير مجالات عمل لهم، مما يؤدى لزيادة إستهلاكهم ، كما يؤدى لزيادة الإدخار و ومن ثم الإستثمار.

=المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة-١٢- ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع-١٣- اتخاذ إجراءات التصدي لتغيير المناخ وآثاره -١٤- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة -١٥- حماية النظم الإيكول وجية البرّية واعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي -١٦- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات-١٧- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
للمزيد أنظر:
د. منى محمود على الاشقر، دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق ، ص١٠، ١١

Global Sustainable Development Report 2016. Available at:
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2328Global%20Sust-ainable%20development%20report%202016%20(final).pdf

([1])Leora Klapper, Mayada El-Zoghbi, and Jake Hess," Achieving the Sustainable Development Goals:The Role of Financial Inclusion ",CGAP,working paper, APRIL. 2016,pp2,3. Available at:
https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Achieving-Sustainable-Development-Goals-Apr-2016_0.pdf

الهدف الثانى - الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة [٤٩]:

يعاني نحو ٧٩٥ مليون شخص من نقص الغذاء على الصعيد العالمي ، يعيش أغلبهم في المناطق الريفية البعيدة عن تغطية الخدمات المصرفية ،وذلك وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، الأمر الذي يحد من إمكانية حصولهم على الإئتمان والتأمين على المحاصيل، وزيادة الإستثمارات الزراعية، علما بأن تعميم الخدمات المالية للمزارعين يسهم في زيادة الإستثمارات في القطاع الزراعي من خلال توفير خدمة التأمين ضد الفياضانات والجفاف، علاوة على إمكانية إدخار أرباحهم ، ومن ثم القدرة على الإنفاق على المعدات الزراعية .

أثبتت دراسة مدتها ثلاث سنوات في غانا، أن المزارعين الذين لديهم تأمين ضد هطول الأمطار، علما بأن مدفوعات التأمين تعتمد على كميات الأمطار، قد أنفقوا ٢٦٦ دولارًا إضافية على نفقات الحصاد وذلك مقارنة بالمزارعين غير المؤمن عليهم، ولكنهم ربحوا نحو ٢٨٥ دولار إضافية في الإيرادات ، وإرتفعت أصولهم بعد الحصاد بنحو ٥٣١ دولار.

أدى تقديم قروض قصيرة الأجل للمزارعين في زامبيا بين المحاصيل إلى زيادة الإنتاج والعائدات بنسبة تقارب ١٠% ؛ ويرجع ذلك في الغالب إلى زيادة إستهلاك الغذاء وتوظيف العمالة .

إرتفع إنفاق المزارعين في ملاوي ممن كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للإدخار، على المعدات الزراعية بنسبة ١٣ ٪، وإزدادت قيمة محاصيلهم بنحو ٢١ ٪، كما تسهم الخدمات المالية الرقمية، في تسهيل الحصول على الأجور والتحويلات الاجتماعية والإعانات للعمال المزارعين.

تتميزالمنتجات المالية الرقمية بما تقدمه من خدمات وفوائد، ولاسيما للمزارعين الذين يعيشون في المناطق غير المغطاه بخدمات البنوك التقليدية بشكل جيد، حيث لاتتطلب تلك الخدمات السفر إلى فرع البنك، كما تعمل على تسهيل الوصول إلى التأمين والمنتجات الرسمية الأخرى، إضافة إلى أنها تسهل توزيع الأجور والتحويلات الإجتماعية والإعانات للعمال الزراعيين.

ففي كينيا على سبيل المثال، يبيع أكثر من نصف البالغين سلعًا زراعية ويتم الدفع لنحو٣٠%من هؤلاء البالغين مقابل سلعهم عبر حساب قائم على الهاتف المحمول، علاوة على ماتقدم تدعم الخدمات المالية الرقمية خدمات الإرشاد الزراعي من خلال تحسين نشر المعلومات

أي أن الشمول المالي يساعد على زيادة قدرة المزارعين على الإدخار وبالتالي الإستثمار الزراعي، ومن ثم محاصيل أكثر وتقدم نحو تحقيق هدف القضاء على الجوع .

الهدف الثالث - تحسين الصحة :

يمكن أن تكون الخدمات المالية سببا في تحسين الصحة ، حيث يساعد الإدخار على إدارة الأشخاص لنفقاتهم الطبية سواء المخطط لها أوغير المخطط لها، فحسابات الإدخار تساعد الآباء على دفع رسوم العيادات الطبية لأطفالهم؛ نظرا لما تمثله رسوم الرعاية الصحية من عبء يتسبب في تخفيض الدخل للأسرة، ومن ثم تعتبر أحد الأسباب الرئيسية للبقاء في دائرة الفقر.

أثبتت دراسة أجريت في كينيا، أن إتاحة مكان آمن يودع فيه الناس أموالهم على الرغم من أن المكان غير رسمي، إلا أن ذلك قد أدى إلى زيادة معدل الإنفاق على الصحة بنحو ٦٦٪، علاوة على ذلك قد تساعد المنتجات الجديدة المصممة للإستفادة من تكنولوجيا المدفوعات الرقمية في

([1])Leora Klapper, Mayada El-Zoghbi, and Jake Hess," Achieving the Sustainable Development Goals:The Role of Financial Inclusion ",CGAP,working paper, APRIL. 2016,Op.Cit,p.4

تقليل النفقات الطبية وزيادة شفافية الإعانات الصحية، فعلى سبيل المثال تختبر الأبحاث الجارية في كينيا إدخال "المحفظة الصحية المحمولة" التي تعمل على منصة M-Pesa لأموال المحمول ويقتصر الإنفاق على مقدمي رعاية صحية محددين(٥٠).

بالنسبة لخدمات التأمين، يمكن أن تساعد النساء بشكل خاص على تغطية تكاليف العلاج وإدارة الصدمات الصحية التي يمكن أن تعطل أنشطتهن الإقتصادية ومن ثم تكبدهن خسائر في الدخل، ولاسيما في فترات الحمل والولادة .

أي أن الشمول المالي يؤدى لزيادة الادخار، مما يؤدى لزيادة الإنفاق على الرعاية والنفقات الصحية، ومن ثم زيادة الرفاهية لدى الأفراد.

الهدف الرابع - جودة التعليم (٥١)**:**

يقدرعدد الأطفال المتسربين من التعليم في سن المدرسة الإبتدائية حول العالم نحو ٥٧ مليون طفل، ويعتمد تحقيق التعليم الجيد على قدرة الأشخاص على الإستثمار في فرص التعلم، حيث تساعد خدمات الإدخار على إدارة نفقات التعليم، ففي نيبال أثبتت إحدى الدراسات أن هناك زيادة بنسبة ٢٠ ٪ في الإنفاق على التعليم للأسر التى تمكنت من فتح حسابات مصرفية مجانية ، كما أن خدمة القروض الصغيرة ذات الأجل القصير، قد ساعدت الأسر على دفع نفقات التعليم كالرسوم المدرسية، وأوضحت دراسة شملت عينة من مهاجرى السلفادور للولايات المتحدة الامريكية، أن هؤلاء المهاجرين تمكنوا من تحويل مبالغ نقدية موجهة لتغطية نفقات التعليم لأبنائهم في السلفادور، بفضل خدمة التحويل الرقمي، مما قلل من نسب التسرب المدرسي وخفض من معدل عمالة الأطفال.

الهدف الخامس - تحقيق المساواة بين الجنسين (٥٢)**:**

لايزال التفاوت قائم بين الجنسين مع إستمرار تزايد إمتلاك الحسابات، فوفقاً لبيانات (FINDEX2017) هناك ٧٢ ٪ من الرجال يمتلكون حسابات، مقابل ٦٥ ٪ من النساء، وهذه الفجوة بين الجنسين وهي بواقع ٧ % كانت موجودة أيضاً في عامي٢٠١٤،٢٠١١ ، لم يطرأ أي تغيير على هذه الفجوة في الدول النامية حيث لاتزال بواقع ٩% ، علما بأن هناك بلدان نامية عديدة لا توجد بها فجوات كبيرة بين الجنسين ، من بينها الأرجنتين واندونيسيا وجنوب أفريقيا، ومع ذلك فإن زيادة إمتلاك الحسابات البنكية يمكن أن يشجع على المساواة بين الجنسين، من خلال تمكين النساء من الإدخار والحصول على القروض لتمويل مشاريعهن الصغيرة ، كما يساعد الشمول المالي النساء اللواتى يملكن شركات من تقليل مخاطر السرقة والتكاليف الادارية ، والوصول للأسواق والمعلومات، من خلال إستخدام الوسائل الرقمية كالهواتف المحمولة، وقد

---

(1) Prina, S. 2015. "Banking the Poor via Savings Accounts: Evidence from a Field .Experiment." Journal of Development Economics, Vol. 115: 16-31
Available at:
https://econpapers.repec.org/article/eeedeveco/v_3a115_3ay_3a2015_3ai_3ac_3ap_3a16-31.htm

(2)Burnett, N., and M. Thomas. 2013. "Exclusion from Education: The Economic Cost of Out of School Children in 20 Countries." Washington, D.C.: Results for Development Institute. Pp12,13.Available at:.
https://www.r4d.org/wp-content/uploads/Exclusion-from-Education-Final-Report.pdf

(3)Leora Klapper, Mayada El-Zoghbi, and Jake Hess," Achieving the Sustainable Development Goals:The Role of Financial Inclusion ",CGAP,working paper, APRIL. 2016,Op.Cit,p.6

أوضحت الدراسات أنه حينما عرض على البائعات المتجولات في شوارع كينيا فتح حسابات توفير بنكية، إزدادت نفقاتهن اليومية بنسبة ٣٨ ٪ مقارنة بمجموعة من النساء اللائي لم يحصلن على حساب بنكي.

وفي الهند تدفع الحكومة بقوة نحو زيادة إمتلاك الحسابات من خلال بطاقات تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية، وهو ما ساعد في تضييق الفجوة بين الجنسين وكذلك بين البالغين الأغنياء والفقراء.

قد توفر هذه الخدمات أيضا للمرأة فرصا أكبر للعمل عن بعد من منازلها أو مجتمعاتها ، وتفتح فرصًا للنساء لإستبدال ساعات عملهن غير مدفوعة الأجر بعمل مدفوع الأجر.

تجدر الإشارة إلى تردد العديد من النساء في تسجيل أعمالهن عندما يتطلب ذلك رحلات طويلة ومكلفة إلى مكتب حكومي؛ لذا فإن رقمنة إجراءات التسجيل ودفع رسوم الترخيص ، تعمل على تشجيع إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال وتساعد على تقليل الفجوة بين الجنسين في ملكية الأعمال.

بالنظر إلى هذه الفوائد ، قد لا يكون من المستغرب أن تكون النساء أكثر استعدادا من شركائهن للتضحية ببعض دخل الأسرة، حيث أنه من المرجح أن تنفق الأموال التي تتحكم فيها الإناث على الضروريات، مثل الغذاء والماء، بالإضافة إلى رعاية الأطفال بما في ذلك الرسوم المدرسية والرعاية الصحية، كما تظهر التجارب الميدانية أيضا أن التأمين ساعد المزارعات على زيادة الغلة، وإدارة إنعدام الأمن الغذائي والصدمات بشكل أفضل، حيث قدرت منظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١١ أنه يمكن للمرأة زيادة الغلة الزراعية بنسبة من ٢٠: ٣٠% حال توافر لها نفس إمكانية الوصول إلى الموارد المالية والموارد الإنتاجية الأخرى مثل الرجل.

أي أن الشمول المالى بما يوفره من وسائل دفع إلكترونية، قد يشجع العديد من النساء على القيام بمشاريعهن الخاصة الصغيرة، ولاسيما ربات المنزل اللاتي لا يمكنهن العمل لساعات عمل محددة ويعزز ذلك تطورالتسويق الالكتروني، مما يزيد من دخولهن و تؤكد قوتهن الإقتصادية، وهو أمر أساسي لتعزيز المساواة بين الجنسين.

الهدف التاسع- الصناعة والابتكار :

تتطلب عملية تشجيع الإبتكار الحصول علي الإئتمان وغيره من الخدمات المالية التى من شأنها تسهيل عملية الإستثمار، فحسب إحصائيات مؤسسة التمويل الدولية، يتراوح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية حول العالم ما بين ٣٦٠ مليون إلى ٤٤٠ مليون مؤسسة، ووفقاً لدراسة المشاريع للبنك الدولى ، فإن أغلبية هذه المؤسسات تعتبر أن محدودية حصولها على الخدمات المالية تمثل عائقاً أساسياً لتحقيق النمو، ومن ثم فإن الشمول المالي من خلال توفير الإستثمار، يسمح بالبدء في إقامة مشاريع جديدة ، وكذلك يشجع الشركات الموجودة بالفعل علي توسيع نشاطها الحالي . وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يؤدى لزيادة فرص العمل المتاحة للأفراد وزيادة رفاهيتهم.

أظهرت دراسة في الهند أنه عندما يعرض الإئتمان، فإنه يساعد على إنشاء شركات جديدة وأن هذه الشركات أكثر إحتمالا للإنفاق على الأعمال المعمرة، كما يمكن ذلك من إرتفاع أرباح مايقدر بنحو ٥% إلى ١٠% من رجال الأعمال.

كما أظهرت نتائج التقييم العشوائي لبرنامج القروض الصغيرة للإقراض الجماعي في حيدر أباد بالهند، حيث عمل المقرض في ٥٢ حيًا تم إختيارهم عشوائيًا ، مما أدى إلى زيادة الإئتمان للمشروعات الصغيرة بنحو٨,٤%، كما زادت إستثمارات الشركات الصغيرة وأرباح الشركات

القائمة، في حين لم يرتفع الاستهلاك بشكل ملحوظ، وإزدادت نفقات السلع المعمرة، بينما إنخفضت نفقات السلع المغرية [٥٣].

أي أن للشمول المالي دور أساسي في تمويل الصناعة وإقامة بنية أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتحقيق الربحية وتشجيع الابتكار.

الهدفين العاشر والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة ويهدفا إلى[٥٤]:
الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها، التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، حيث يؤدي التفاوت وعدم المساواة بين الناس ولاسيما الشباب ، إلى الشعوربالحرمان ، مما قد يؤدي الصراعات، ومن ثم عدم الإستقرار وبطئ النمو الإقتصادي.
تساهم الخدمات المالية في وضع أفضل للأشخاص المتمتعين بها، وتزيد من فرص نجاحهم إقتصاديًا وإجتماعيا عن طريق بناء حياة كريمة، مما يساهم في الحد من عدم المساواة المنتشرة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، حيث يتحكم النصف الأفقر من السكان في أقل من ١٠ % من إجمالي الثروة، في حين أن نحو ٤٨ % من صافي ثروات العالم والتي تقدربنحو ٢٦٣ تريليون دولار (بعد طرح الديون) في أيدي أغنى ١ % من مواطنيها.

كما تساعد الخدمات المالية الأشخاص أيضا في الحصول على المساعدات وقت الأزمات، حيث أثبتت دراسة قامت على مراجعة الإتصالات القائمة على الهاتف المحمول في رواندا على مدى أربع سنوات، تلقي الأفراد المتضررين من الصدمات الاقتصادية للعديد من التحويلات، وتتميز التحويلات القائمة على الهاتف المحمول عن الأشكال الأخرى من التحويلات؛ لتقاسم المخاطر حيث يتم إرسالها عبر مسافات جغرافية كبيرة مما يساعد على تعزيز الشبكات الاجتماعية، كما أظهرت دراسات أخرى أن المدفوعات عبر الهاتف المحمول تساعد الأشخاص على تلقي المساعدة من الأقارب البعيدين عندما يواجهون صدمة.

بدأت وكالات الإغاثة في إستخدام الخدمات المالية الرقمية بدلا من النقد لتوصيل الأموال إلى ضحايا الكوارث في لبنان، حيث يستخدم أكثر من مليون لاجئ بطاقات لجمع المساعدات وشراء السلع أو سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي، وقال عمال الإغاثة إن التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول كانت أسهل في التسليم والمراقبة من التعامل النقدي .

مما سبق يتبين أن الشمول المالي يساعد على الحد من عدم المساواة وإحتمالية حدوث إضطراب إجتماعي.

([1])Banerjee, A., E. Duflo, R. Glennerster, and C. Kinnan. 2015. "The Miracle of Microfinance? Evidence from a Randomized Evaluation." American Economics .Journal: Applied Economics Vol. 7, No. 1, 22–53
Available at: https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Achieving-Sustainable-Development-Goals-Apr-2016_0.pdf
([2])Dabla-Norris, E., K. Kochhar, F. Ricka, N. Suphaphiphat, and E. Tsounta. 2015. "Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective." International Monetary Fund Staff Discussion Note. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available at:
https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1513.pdf

المبحث الثالث: تجارب التحول إلى الإقتصاد غيرالنقدي كخطوة نحو الشمول المالي

تمهيد وتقسيم:

إعتمدت محاولات التحول إلى الإقتصاد غير النقدي في العالم على تطويرمجال تقديم الخدمات المالية المتنقلة (Mobile Financial Services MFS)، ويمكن تقسيم تلك المحاولات إلى نوعيين أساسيين[٥٥]: أولهما تقديم **"خدمات مصرفية عبرالهاتف المحمول (Mobile Banking)** ويقوم هذا النوع على تقديم خدمات بنكية مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير من خلال تطبيقات الهاتف المحمول أو الانترنت.

يقدم النوع الثاني **خدمات مالية عبر الهاتف المحمول (Mobile Money)**، حيث يقوم بتقديم خدمات شبيهة من خلال الهاتف المحمول عن طريق مؤسسات غير بنكية مثل شركات الإتصالات.

هناك تجارب ناجحة ورائدة في مجال إستخدام آليات التحول إلى إقتصاد غير نقدي في سبيل تفعيل الشمول المالي، تلك التجارب يجب دراستها والإستفادة منها وتطبيق الملائم منها لمعطيات المجتمع المصري، مع محاولة إيجاد حلول للقصور في هذه التجارب ومحاولة تجاوزها بإستحداث آليات وتشريعات جديدة.

وبناء على ماتقدم، سوف نتناول في هذا المبحث بعض النماذج في هذا الإتجاه، كالنموذج الهندي (المطلب الأول) والجنوب أفريقي (المطلب الثاني)، ثم نتبعه بالتطرق إلى وضع الشمول المالي في مصر والدول العربية ودور البنك المركزي المصري نحو تطبيق الشمول المالي (المطلب الثالث)، مع تناول موقف الدولة المصرية نحو إدماج فئة ذوي الإعاقة في القطاع المصرفي المصري (المطلب الرابع).

([1]) https://mobiforge.com/research-analysis/global-mobile-statistics-2014-section-g-mobilebanking - and-m-money -section-h-venture-capital-vc -inve.

المطلب الأول: النموذج الهندي في التوجه نحو الشمول المالي [٥٦]

كانت الهند من أكثر البلاد إعتمادا على التعامل النقدي، بنسبة تزيد عن ٩٥٪ تقريبا من المعاملات ، وكان ما يقرب من ٥٠٪ من السكان لايمتلكون حسابات مصرفية، إلى أن قررت الحكومة الهندية في الثامن من نوفمبر ٢٠١٦ إطلاق مبادرة إلغاء الفئات الأكثر شيوعا من عملة الروبية والتي كانت تمثل ٨٦٪ من العملة المتداولة، وقد أسفرت المبادرة عن عدة نتائج سلبية وإيجابية، تمثل الجانب السلبي منها في خلق عجز مؤقت في الإقتصاد الهندي ، أما الجانب الإيجابي فتمثل في تحفيز المجتمع لإيجاد وسائل غير نقدية بديلة للدفع مثل المحافظ الذكية ، وواجهة المدفوعات المتحدة، وبيانات الخدمات التكميلية غير المنتظمة [٥٧]، وفيما يلي إستعراض لأهم الخصائص الأساسية لكل نوع من الوسائل غير النقدية البديلة:

أ- **المحافظ الذكية:** يوجد العديد منها في الهند وأكبرها بايتم (Paytm)، وتتسم المحافظ الذكية بالخصائص الآتية:

١- ترتبط ببنك معين ولا يمكن إستخدمها مع عملاء بنك مختلف.
٢- لا تشترط حصول العميل أو المستفيد على حساب بالبنك.
٣- لا يخضع البنك لقواعد التعرف على العميل عند استخدام المحفظة نظرا لأن العميل ليس ملزما بأن يكون لديه حساب مصرفي.

---

[٥٦] قامت الحكومة الهندية عقب الإستقلال بتأميم Imperial Bank، لتؤسس البنك المركزي الهندي State Bank Of India وذلك في عام ١٩٥٥، وفي يوليو ١٩٦٩ دشنت الحكومة الهندية إستراتيجيتها نحو تأميم البنوك مستهدفة وصول خدماتها المصرفية إلى الفقراء، وبالفعل تم تأميم ١٤ بنكا، وإجتاحت الهند موجة جديدة من عمليات التأميم نتج عنها تملك القطاع العام لنحو ٩٠% من النشاط المصرفي وذلك في إبريل ١٩٨٠، وإنتهجت الهند ساسة الإنتشار المعروفة ب ١: ٤ أي فتح أربعة فروع في المناطق التي لاتوجد بها بنوك، مقابل كل فرع في المناطق التي عرفت الصيرفة، ومن ثم حدوث تحول كبير في الخارطة الشمولية للعمل المصرفي في الهند، وذلك بإفتتاح أكثر من ٥٠٠٠ فرع جديد للبنوك .
في عام ١٩٩٣ ظهرت البنوك الخاصة، ومن ثم تطور وسرعة آداء الخدمات المصرفية إعتمادا على النظم التكنولوجية والمصرفية الحديثة، وفي ظل المنافسة القوية إتجهت كل من البنوك العامة والخاصة إلى خوض تجربة الخدمات عن بعد مثل البطاقات الذكية وماكينات الصراف الآلي والإتصالات عبر الإنترنت، وعلى الرغم من ذلك إتسمت بعض المناطق وبعض الفئات بالحرمان من الخدمات المصرفية، حيث عانت المناطق الريفية من عدم وصول الخدمات المصرفية لها، علاوة على الفقراء غير المستفيدين من الخدمات المصرفية نظرا لإنخفاض دخولهم، وبعد البنوك عن المناطق الريفية التي يقطنها عاملين بالأجرة اليومية التي يخشون التضحية بها في سبيل التوجه للبنوك البعيدة، إضافة لعدم إمتلاك أغلبيتهم لوثائق تتطلبها المعاملات مع البنوك، وحال توجه البنوك للمناطق الريفية للتعامل مع تلك الطبقات تجد زيادة في عدد معاملاتهم رغم إنخفاض قيمتها مما يزيد من التكلفة على البنوك، فمعدل الإيداع المصرفي في المناطق الريفية يقدر بنحو عشر معدل الإيداع مقارنة بالمناطق الحضرية، ومن ثم تفضل البنوك عدم التعامل في المناطق الريفية.
- إنتشرت منذ عام ١٩٩٩ تقنية الهواتف المحمولة، حيث إزداد إستخدامها من أقل من خمسة ملايين في عام ١٩٩٦ إلى نحو ٧٠٠ مليون في عام ٢٠١٠.
أنظر: Nilekani, shri Nandon، تجارب الصيرفة الشاملة : التجربة الهندي، الشمول المالي: هل وصلنا إلى نقطة الحافة؟، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مجلد رقم ١٨، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠١٠، ص٣٢، ٣٣.
متاح على الرابط الإلكتروني: http://search,mandumah.com/record/502317

[٥٧] إتحاد بنوك مصر، إتحاد الصناعات المصرية، تيسير التعامل بالحسابات المصرفية: خطوة نحو الشمول المالي، طيبة للإستشارات، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٧، ص ص٣٤، ٣٥.
متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.cipe- arabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/Banks_ Accounts _for_Financial_Inclusion.pdf

٤- يوجد حد أقصى لحجم المعاملات نسبة إلى المحفظة ٢٠ألف روبية في الشهر في حالة عدم الإلتزام بقواعد التعرف على العميل و ١٠٠ ألف روبية في الشهر في حالة الإلتزام بها، وهو أقل من تلك النسبة إلى واجهة المدفوعات المتحدة (١٠٠ألف روبية لكل عملية).

ب- **واجهة المدفوعات المتحدة**: هي نظام دفع عن طريق الهاتف المحمول يسمح للمستخدمين بنقل أموالهم فوريا من بنك إلى آخر بإستخدام هواتفهم الذكية وتتسم الواجهة بالخصائص الأساسية التالية:

١- لا ترتبط ببنك معين.
٢- تشترط أن يكون للمستفيد وللعميل حساب بنكي ويمكن إستخدامها في نقل الأموال، أيا كان البنك، كما تشترط أن يكون للمستفيد عنوان دفع إفتراضي.
٣- الحد الأقصى هو مائة ألف روبية للمعاملة الواحدة مقارنة بعشرين ألف في الشهر للمحافظ الذكية.
٤- يلزم على البنك اتباع قواعد التعرف على العميل عند استخدام الواجهة.
٥- لا تتطلب الواجهة إدخال اسم المستفيد كما لا تشترط إدخال رقم حسابه أو كود فرع البنك الواقع فيه حساب المستفيد.

ج- الخدمات التكميلية غير المنتظمة: هي تلك الخدمات التي تفتح الباب لإستخدام العميل لخدمات بنكية عن طريق الهاتف المحمول، حيث تسمح له بالتحقق من رصيده والحصول على كشف حساب بنكي مصغر، علاوة على إتمام المدفوعات اليومية حتى وإن لم يملك العميل هاتفا ذكيا أولا يوجد لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت، وتتسم تلك الخدمة بالخصائص الأساسية التالية:

١- لا ترتبط ببنك معين.
٢- تشترط أن يكون للعميل حساب بنكي، أيا كان البنك.
٣- يتبع البنك قواعد التعرف على العميل عند إستخدام الخدمة.
٤- لا تشترط أن يملك العميل هاتفا ذكيا أو يكون متصلا بالإنترنت.
٥- يمكن ربطها بواجهة المدفوعات المتحدة.

تجدر الإشارة إلى أن تركيز الهند على بطاقات الهوية الرقمية كان عاملا مؤثرا في إضافة٢٠٠مليون حساب مصرفي جديد [٥٨]، حيث يتمكن البنك من التحقق بسهولة من شخصية العميل ومن ثم تقديم الخدمات المصرفية لهم وتعتبر حرية الحركة غير مسبوقة وتعطي لفقراء القرى نفس الخدمات المتاحة لسكان المدن، إضافة إلى ذلك فإن التثبت بواسطة الرقم القومي يفتح الطريق أمام إمكانية الخدمة الذاتية في العمليات المصرفية، من خلال الهواتف المحمولة.

([٥٨]) إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مرجع سابق، ص٢١.

المطلب الثاني: النموذج الجنوب أفريقي في التوجه نحو الشمول المالي

أسفرالإستقصاء على الإجراءات المتخذة لقياس الشمول المالي خلال السنوات السابقة في جنوب أفريقيا عن خمس حالات تم دراستها من خلال سياسة الI-SIP [٥٩] ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- في عام٢٠٠٤ تم تعديل قواعد "إعرف عميلك KYC" التي إستطاعت من خلالها البنوك تقديم منتج جديد باسم "حسابات Mzansi" المبسطة للأفراد الذين لم يسبق لهم التعامل مع البنوك من قبل.
٢- في عام ٢٠٠٧ ، تم إصدار قانون البنوك التعاونية الذي خلق شريحة جديدة من المؤسسات الخاضعة للرقابة الأمر الذي أضفي صفة الرسمية لمقدمي الخدمات غيرالرسميين وتأسست منظمات مالية تعاونية جديدة.
٣- التزام البنوك بمنح قروض إسكان بأسعار مقبولة وفقا لميثاق القطاع المالي لدولة جنوب أفريقيا.
٤- سماح الحكومة بإستقطاع جزء من مرتبات موظفيها لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة عليهم.
٥- وضع إطار جديد لنشاط التأمين متناهي الصغر.

وقد تمت الدراسة من خلال تحليل ما إذا كان الارتباط بين أهداف الI-SIP قد تم أخذه في الاعتبار، والإجراءات المتخذة للحد من المخاطر الكامنة بالI-SIP.

([٥٩]) **مفاهيم أهداف الإطار المتكامل للشمول المالي I-SIP**

الشمول المالي Financial Inclusion : والذي سبق تعريفه، ومفاده: تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة.

الإستقرار المالي Financial Stability: يعتمد على تيسير عملية نظام الوساطة المالية فيما بين القطاع العائلي والشركات والحكومة من خلال مجموعة من المؤسسات المالية.

حيث أن توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول سوف يؤدي إلى زيادة استقرار النظام المالي، ومن ثم الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

النزاهة المالية Financial Integrity: تعتمد على مكافحة الجريمة المالية، والتي تتمثل في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وذلك لتحقيق سلامة الاقتصاد الكلي بما ينعكس إيجابيا على الاستقرار المالي وتوفير بيئة مناسبة لنموالاستثمار الأجنبي، وقد أصدرت مجموعة العمل المالي FATF توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وتجنبا لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ قام فريق العمل المالي بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لتعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللوائح والتدابير التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى.

الحماية المالية للمستهلك Financial Consumer Protection: حظي مفهوم الحماية المالية للمستهلك بإهتمام كبير في الآونة الأخيرة، وذلك في ظل تطور القطاع المالي وتعقيد الخدمات المالية المقدمة للعملاء، ومن أهم الأهداف المرجوة من تطبيقه هو حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا .

- كما تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة.

للمزيد أنظر: صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، مرجع سابق، ص ٣١، ٣٢.

- أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مجلد٢٣، العدد الثالث، ٢٠١٥، ص٨.

بإستعراض مراحل تجربة جنوب أفريقيا، يتبين لنا مدى الإدراك بإرتباط أهداف الI-SIP وذلك خلال عملية تقييم المخاطر والفوائد بالنسبة للأهداف الأخرى(النزاهة، الاستقرار)، وكذلك مؤشرات نتائج الارتباط الإيجابي.

أ -**الإرتباط الإيجابي بين الشمول المالي والنزاهة المالية :**وفقا لحالة حسابات Mzansi [٦٠]، فقد قامت أكبر أربع بنوك تجزئة في جنوب أفريقيا بتبني مبادرة لفتح ٢,٢ مليون حساب مصرفي جديد خلال أربعة سنوات ، وخلال تلك الفترة بلغ عدد الأفراد الذين يتعاملون مع البنوك حوالي ١٢ مليون شخص فقط .(وقد تم ذلك أخذا في الاعتبار مبدأ النزاهة المالية نظر ا لمتطلبات قواعد مكافحة غسل الأموال فيما يتعلق بالتأكد من مدى صحة بيانات العملاء(الاسم، العنوان،...) ، مما قد يحول دون وصول المنتج المذكور إلى العملاء المستهدفين.

تلى ذلك سلسلة من الإجتماعات التي تمت بين جهات مختلفة منها(اتحاد البنوك، الخزانة العامة للدولة Financial Intelligence Center FIC)، حيث وافقت البنوك على تعديل تصميم المنتج المذكور للحد من المخاطر المصاحبة لها، وبالتالي وافقت FIC على تعديل متطلبات قواعد مكافحة غسل الأموال.

تعد حالة حسابات Mzansi مثال ناجح لتطبيق الشمول المالي؛ للأسباب الآتية:

- فتح ٦ مليون حساب خلال الفترة المستهدفة وهي ٤ سنوات.
- بلغت نسبة حسابات Mzansi التي تم فتحها من قبل أفراد لم يسبق لهم التعامل مع البنوك نحو ٧٢ %.
- بلغت نسبة أصحاب الحسابات من الشريحة المستهدفة ذات الدخل المنخفض نحو ٦١ %.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقا لِّلجهات الرقابية، فإن حسابات Mzansi لم تسفر عن زيادة المشاكل الناتجة عن النزاهة المالية، بل كان لها نتيجة إيجابية على تحقيق هدف النزاهة المالية في جنوب أفريقيا.

ب -الإرتباط الإيجابي بين الشمول المالي والإستقرار المالي : في حالة قروض الإسكان الميسرة، وافقت البنوك في جنوب أفريقيا على الأهداف المذكورة بميثاق القطاع المالي للدولة، وعلى الرغم من أن الجهات الرقابية كان لديها بعض التحفظات على مخاطرالإستقرار التي قد تنشأ عن تلك القروض، إلا أن تلك المخاطر لم يتم مناقشتها لدى مداولات الميثاق، علما بِّأن الهدف الأساسي للبنك اقتصر على تقييم المخاطر الخاصة به، والتي تمثلت في كون حجم الإقراض كان ضئيلا جدا مقارنة بكل من إجمالي أصول البنك وحجم القروض العقارية.

---

(٦٠) تظهر التجارب والخبرات الحديثة أن إدخال تغييرات بسيطة نسبياً على الحسابات المصرفية فيما يتعلق بالسياسات والتصميم والتسويق يمكن أن يزيد من جاذبية الأدوات المصرفية بالنسبة للفقراء، وحساب**" ميزانسي Mzansi"** بجنوب أفريقيا هو حساب أولي تم تصميمة بشكل خاص، وهو مزود بوظائف تمكن من الادخار وإنجاز المعاملات، والغالبية العظمى من الحسابات المفتوحه وفقا لهذا النوع إمتلكها شريحة العملاء المقصودة من المواطنين ذوي الدخل المنخفض الذين لم يكونوا ليتعاملوا مع البنوك في السابق، واتسم ثلث هذه الحسابات ببعض الخمول، ولكن ثبت أن الشاغل الرئيسي للبنوك القائل بأن" ميزانسي "قد يلتهم الإيرادات المتولدة من أدوات معاملات أخرى أكثر ربحية للشرائح الأعلى دخلاً لم يكن له أساس كبير من الصحة.

للمزيد أنظر:

Bankable Frontier Associates. 2009. "The Mzansi Bank Account.Initiative in South Africa." Johannesburg: FinMark Trust

نقلا عن: مارك بيكنز، وديفيد بورتيوس، وسارة روتمان، تقديم الخدمات المصرفية إلى الفقراء عن طريق المدفوعات الحكومية للأفراد، مذكرة مناقشة مركزة، ديسمبر ٢٠٠٩، ص١٦

أظهرت تجربة الشمول المالي في هذه الحالة نجاحا مًلحوظاً لدى مقارنة النتائج بما هو مستهدف، على الرغم من عدم توافر بيانات كافية، إلا أن النتائج المحققة عن الاستقرار المالي كانت إيجابية.

ج -الإرتباط السلبي بين الشمول المالي والإستقرار المالي: حيث قامت حكومة جنوب أفريقيا بالسماح باستقطاع جزء من مرتبات موظفي الحكومة لمقابلة الأقساط المستحقة لقروض الإسكان الصغيرة غير المضمونة .وقد كان الهدف الأساسي من ذلك هو إقراض الشريحة المجنبة؛ ونظر ا لًقيام المقرضين بإساءة استخدام تلك القروض، حيث قاموا بمنح القروض لأغراض أخرى وإعطاء أولوية السداد لتلك القروض على حساب قروض الإسكان، إلى جانب كثرة الطلب على تلك القروض؛ فقد أدى ذلك إلى زيادة المديونيات خاصة على مستوى موظفي الحكومة، مما دعا الحكومة إلى إلغاء قرارها السابق بإستقطاع جزء من المرتبات لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة، وقد أسفر ذلك عن تعثر تلك القروض مما أدى إلى سقوط أحد البنوك الكبرى في الدولة، وإضطرار الحكومة إلى ضمان ودائع أحد البنوك الأخرى..

يرى الباحث من خلال إستعراض تجربة جنوب أفريقيا مايلي:

١- أوضحت تجربة جنوب أفريقيا مدى أهمية التعاون بين الجهات المختلفة، وكذا التعاون بين الإدارات المختلفة ضمن الهيئة الواحدة لنجاح النظرية المطبقة ، حيث تم تطبيق مبدأ الإرتباط الثنائي في بعض الحالات، منهاعلى سبيل المثال تحقيق الإرتباط الإيجابي بين الشمول المالي والنزاهة المالية على حسابات العملاء، وكذا تحقيق الإرتباط الإيجابي بين الشمول المالي والإستقرار المالي على قروض الإسكان.
٢- تبين من خلال هذه التجربة، مدى الجهود المبذولة لدى تصميم سياسة جديدة من خلال تقييم المخاطر والفوائد من خلال القيام بإجراء تعديلات على تصميم المنتجات لتحديد مخاطرالنزاهة المالية وتعديل القواعد المنظمة لمكافحة غسل الأموال التي تم تطبيقها على حسابات البنوك والمنتجات المثيلة، أما في حالة قروض الإسكان لمحدودي ومنخفضي الدخل فقد اقتصر أسلوب القياس على التأكد من فاعلية إدارة المخاطر المصاحبة لهذا التمويل لتحديد إجمالي قروض الإسكان الممنوحة خلال فترة زمنية محددة.
٣- سماح الحكومة بإستقطاع جزء من مرتبات موظفي الحكومة لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة على موظفيها لم يؤت النتائج المرجوة منه وذلك نظرا لًقيام المقرضون بإساءة استخدام ذلك مما أدى إلى وجود شمول مالي غير مدروس نتيجة تزايد ديون هذه الفئة وبما أثر سلبا على الإستقرار المالي، ويوضح هذا المثال مخاطر النتائج السلبية المترتبة على عدم الإدراك الكامل لمنهجية الإرتباط بين الأهداف ولاسيما في مرحلة وضع السياسة.
٤- تعد حسابات Mzansi المفتوحة وكذا قروض الإسكان مثالا لًلتدخل الفعال للقطاع الخاص في تصميم أسلوب قياس الشمول المالي في جنوب أفريقيا، حيث تم إدارة ارتباط الشمول المالي بكل من النزاهة والإستقرار من خلال هذه العملية.

المطلب الثالث: الشمول المالي في مصر والدول العربية

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي ٢٠١١, و٢٠١٧ ، إلا أن هناك تباينا كبيرا بين الدول، وسوف نتناول ذلك من خلال هذا المطلب، إضافة إلى معرفة دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي.

أولا- ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥ عاما:

تعود أسباب التحسن في ملكية الحسابات إلى إجراءات البنوك المتمثلة في تطوير خدماتها من خلال تحويل رواتب الموظفين إلى البنوك، ومنح المزيد من القروض، فضلاً عن تنامي عدد شركات الدفع الإلكتروني.

من جهة أخرى، لا تزال النساء تعاني من إقصاء مالي، وتستمر الفجوة بين الجنسين في مسألة الشمول المالي نتيجة إمتلاك الذكور حسابات ضعف ما تمتلكه النساء تقريباً في معظم الدول العربية، حيث لا تزال المرأة العربية تعاني بشكل عام من صعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، نتيجة الحواجز الهيكلية بما في ذلك القيود القانونية، والعقبات التنظيمية (متطلبات إعرف عميلك)، وبالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملّك الأصول والتمكين الإقتصادي.

جدول رقم (٣) ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥ عاما (إجمالي، ذكور، إناث)

الدولـــة	٢٠١١			٢٠١٤			٢٠١٧		
	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
الإمارات	٥٩,٧	٦٨,٨	٤٧,٢	٨٣,٧	٩٠	٦٧,٧	٨٨,٢	٩٢,٧	٧٦,٤
البحرين	٦٤,٥	٧٩	٤٨,٨	٨١,٩	٩٠,٢	٦٦,٧	٨٢,٦	٨٦,٣	٧٥,٤
الكويت	٨٦,٨	٩٢,٧	٧٩,٦	٧٢,٩	٧٩,٣	٦٤	٧٩,٨	٨٣,٣	٧٣,٥
السعودية	٤٦,٤	٧٢,٧	١٥,٢	٦٩,٤	٧٥,٣	٦١,١	٧١,٧	٨٠,٥	٥٨,٢
ليبيا	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	٦٥,٧	٧٠,٧	٥٩,٦
لبنان	٣٧	٤٩,٤	٢٥,٩	٤٦,٩	٦٢,٤	٣٢,٩	٤٤,٨	٥٦,٧	٣٢,٩
الجزائر	٣٣,٣	٤٦,١	٢٠,٤	٥٠,٥	٦٠,٩	٤٠,١	٤٢,٨	٥٦,٣	٢٩,٣
الأردن	٢٥,٥	٣٣,٧	١٧,٤	٢٤,٦	٣٣,٣	١٥,٥	٤٢,٥	٥٦,٣	٢٦,٦
تونس	غ.م	غ.م	غ.م	٢٧,٤	٣٤,٢	٢٠,٧	٣٦,٩	٤٥,٧	٢٨,٤
مصر	٩,٧	١٢,٧	٦,٥	١٤,١	١٨,٨	٩,٣	٣٢,٨	٣٨,٧	٢٧
المغرب	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	٢٨,٦	٤١,٥	١٦,٨
فلسطين	١٩,٤	٢٨,٧	١٠,٢	٢٤,٢	٢٧,٣	٢١,٢	٢٥	٣٤,٤	١٥,٩
العراق	١٠,٦	١٣,٥	٧,٥	١١	١٤,٦	٧,٤	٢٢,٧	٢٥,٨	١٩,٥
موريتانيا	١٧,٥	٢٣,٣	١٢,١	٢٢,٩	٢٤,٨	٢١	٢٠,٩	٢٦,٣	١٥,٥
جزر القمر	٢١,٧	٢٥,٧	١٧,٩	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
جيبوتي	١٢,٣	١٦,٦	٨,٨	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

سلطنة عمان	٧٣,٦	٨٣,٧	٦٣,٥	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
قطر	٦٥,٩	٦٨,٦	٦١,٦	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
الصومال	غ.م	غ.م	غ.م	٣٨,٧	٤٣,٦	٣٣,٧	غ.م	غ.م	غ.م
السودان	٦,٩	٩,٤	٤,٤	١٥,٣	٢٠,٢	١٠	غ.م	غ.م	غ.م
سوريا	٢٣,٣	٢٦,٨	١٩,٦	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
اليمن	٣,٧	٦,٤	١,١	٦,٤	١١,٤	١,٧	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: إعداد الباحث، إعتمادا على المؤشرات المعلنة بواسطة البنك الدولي ٢٠١٧، نقلا عن إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مرجع سابق، ص ص ١٢, ١٣

بإستقرا البيانات المتاحة والموضحة بالجدول السابق، تبين الآتي:

- إرتفعت نسبة ملكية الحسابات بشكل ملحوظ وسجلت في كلا من الإمارات نحو٨٨% والبحرين، نحو ٨٣%، والكويت نحو ٨٠%، في حين لا يتجاوز هذا الرقم ٢٥% في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا .
- إرتفعت نسبة الشمول المالي في المنطقة العربية عن طريق ملكية **الحسابات وقد شهدت مصر ارتفاعاً في ملكية الحسابات من نحو٩,٧ عام ٢٠١١ إلى ٣٢,٨%عام ٢٠١٧**.
- سجّلت الدول العربية تحسناً ملحوظاً في نسب الشمول المالي لدى النساء ولاسيما في السعودية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من ١٥,٢ % عام ٢٠١١ إلى نحو ٥٨,٢ % عام ٢٠١٧ ، ففي الإمارات إرتفعت النسبة من نحو ٤٧,٢ % إلى ٧٦,٤ % تقريبا)، وفي البحرين (من ٤٨,٨% إلى ٧٥,٤ %)، **وفي مصر (من ٦,٥ % تقريبا إلى نحو ٢٧ %).**
- لا تزال النساء تعاني من إقصاء مالي في كل من اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا وفلسطين والمغرب والعراق، حيث يملك أقل من ٢٠ % من النساء حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وتنخفض هذه النسبة إلى أقل من ٢ % في اليمن.

ثانيا- دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي:

بعد إستعراض التجارب السابقة والتي اثبتت أهمية الشمول المالي، وضرورة الإهتمام بالفقراء والمهمشين، ومدى أهمية تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة, والإستفادة من الموارد الداخلية غيرالمستخدمة للدولة لتحسين الاوضاع الاقتصادية، نتناول فيما يلي دور البنك المركزي المصري في **تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها وذلك عن طريق**[٦١]:

١- إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة, ووضع تعريف موحد للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر **وفقا لحجم المبيعات وذلك للشركات القائمة بالفعل**، بحيث تكون الشركات متناهية الصغر أقل من مليون جم، والصغيرة من ١: ٥٠ مليون جم، والمتوسطة من ٥٠: ٢٠٠ مليون جم، كذا وضع التعريف الموحد

(٦١) رنا بدوي، الشمول المالي- دورالبنك المركزي المصري، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزي المصري، ص ص ٩: ١٧

وفقا لرأس المال وذلك للشركات الجديدة و حديثة التأسيس، بحيث تكون الشركات متناهية الصغر أقل من ٥٠ ألف جم، والشركات الصغيرة غير الصناعية من ٥٠ألف : ٣ مليون جم، والشركات الصغيرة الصناعية من ٥٠ ألف: ٥ مليون جم، والشركات المتوسطة غير الصناعية من ٣: ٥ مليون جم، والشركات المتوسطة الصناعية من٥: ١٥ مليون جم.

- **تم طرح مبادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تم وضع عدة ضوابط تمثلت في :

أ- إلزام البنوك بأن تكون نسبة القروض ٢٠% من محافظها خلال أربع سنوات تبدأ من ٢٠١٦.

ب- سعر الفائدة ٥% متناقصة، وذلك بالنسبة للشركات الصغيرة.

ج- تحديد مبلغ ٥ مليار لتمويل آلات ومعدات الشركات المتوسطة (زراعة- صناعة- طاقة متجددة)، وذلك بنسبة فائدة ٧% متناقصة على ١٠ سنوات.

د- تحديد مبلغ ١٠ مليار لتمويل رأس المال العامل شركات متوسطة (زراعة- صناعة- طاقة متجددة)، وذلك بنسبة فائدة ١٢% .

٢- **إتاحة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل:** حيث تم وضع بعض المعاييروالتي تمثلت في :

أ- تقسيم محدودي الدخل إلى شريحتين : **الأولى** تمول بنسبة فائدة ٥% لمن يقل دخلهم الشهري عن ١٤٠٠ جم، و**الثانية** تمول بنسبة فائدة ٧% لمن يتراوح دخلهم الشهري مابين ٢٥٠٠: ٣٥٠٠ جم، على أن يكون الحد الأقصى لسعر الوحدة محل التمويل ١٦٥ألف جم.

ب- تمويل متوسطي الدخل بنسبة فائدة ٨%، لمن يتراوح دخلهم مابين ٨: ١٠ آلف جم، على أن يكون الحد الأقصى لسعر الوحدة محل التمويل ٥٠٠ألف جم.

ج – تمويل شريحة جديدة لفوق المتوسط بمعدل فائدة ١٠,٥%، لمن يتراوح دخلهم الشهري مابين١٥: ٢٠ ألف جم، على أن يكون الحد الأقصى لسعر الوحدة محل التمويل ٩٥٠ألف جم.

٣- **خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول:** حيث تم إصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع بإستخدام الهاتف المحمول في ديسمبر٢٠١٦، وتضمنت تلك القواعد مايلي:

أ- توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

ب- تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل جمهورية مصر العربية.

ج- تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، تحصيل الفواتير، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية.

د- السماح بإستقبال تحويلات المصريين من الخارج بطرق ميسرة وسريعة، مع إمكانية صرف التحويل من خلال مقدمي الخدمة المنتشرين بمحافظات الجمهورية.

هـ - إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمات الدفع عن طريق وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

و- تشكيل المجلس القومي للمدفوعات لضمان التعاون بين الجهات المعنية بنشر إستخدام الخدمات المالية الرقمية وضمان جودتها بقرارجمهورى.

تجدر الإشارة إلى تجاوز عدد المشتركين في خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول عن ١٢ مليون عميل تقريبا حتى الآن، ويستهدف البنك التوسع في تقديم الخدمة حتى تصل إلى كل أفراد المجتمع وخاصة العمليات ذات القيم المالية الصغيرة، ويتم الآن إجراء بعض التعديلات على القواعد الخاصة بالخدمة[٦٢]، هذا بالإضافة إلى الدورالهام للبنك المركزي في دراسة جانبي العرض والطلب وتحديد الفجوات، عن طريق إعداد دراسة وقياس الشمول المالي على جانب العرض(المعروض من الخدمات)، **ومن ثم إتخاذ القرار بشأن أحد البدائل التالية:**

- البدء في إعداد الدراسة الكمية على جانب الطلب وتحديد الفجوة.
- تحديد أهداف مستقبلية للقطاع المالي مع ترتيب أولويات التنفيذ.
- إعداد إستراتيجية قومية على مستوى الجمهورية.

يقوم البنك المركزي في إطار خطة تحليل البيانات على جانب العرض، بتشكيل لجنة داخلية من بين إداراته المعنية، وإنشاء لجنة تسيير أعمال تضم ممثلين من البنك المركزي المصري والأطراف المرتبطة ذات الصلة لتحديد أولويات احتياجات البيانات المطلوب تجميعها[٦٣]، ثم تجميع البيانات وتحليلها، ومن ثم إصدار التوصيات بناء على نتائج الدراسة على جانب العرض.

كما حرص البنك المركزي المصري على نشر الثقافة المالية، حيث اصدر البنك المركزي نشرتين تعريفيتين للشمول المالي موجهة للعملاء والعاملين بالقطاع المالي، إضافة إلى التنسيق مع البنوك للتواجد في المناطق النائية والمهمشة والأقاليم، وفتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف وبدون حد أدنى لفتح الحساب تحت شعار حساب لكل مواطن[٦٤].

بعد إعلان الدولة المصرية عام ٢٠١٨، عاما لذوي الإعاقة، كان لابد من تناول هذه الفئه الهامة بالبحث عن مدى أخذهم في الإعتبار من الناحية التشريعية والإجرائية لإدماجهم في القطاع المصرفي ووضع الحلول المناسبة للتحديات التي تواجههم، في إطار توجه الدولة نحو الشمول المالي، وهذا ماسيتم تناوله من خلال المطلب التالي.

ثالثا- معوقات تحقيق الشمول المالى في مصر :

بدأت محاولات تحقيق الشمول المالي في مصرخلال التسعينات من خلال محاولات دمج العاطلين أو العاملين في القطاع غير الرسمي من ذوي الدخول والإنتاجية المنخفضة، وذلك في العديد من البرامج، بدءا من الصندوق الاجتماعي مرورا ببرامج المنظمات غير الحكومية التي تعطي قروض ميسرة للمشروعات متناهية الصغر، ويتضمن الشمول المالي زيادة أدوات الدفع الإلكتروني، وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر على القطاع المصرفي تكون أكبر في حالة الإقراض دون مصدر دخل ثابت أو دون ضمانات، لكن في حالة فتح حسابات فلا توجد مخاطر لكن توجد تكاليف مرتفعة، وعادة مايكون الفقراء أكثر انتظامًا في السداد، وبالتالي أقل خطو رة من الشركات المتوسطة، لكن تكاليف التعاملات البنكية الصغيرة مرتفعة وغير مجدية للبنوك،علما بأن ربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر محدودة في مصر، حيث لا تتعامل البنوك تاريخيًا مع هذه الفئات، للمخاطر المتوقعة من جراء التعامل معهم، وبالتالي فالبنوك ليس عندها لا الرغبة ولا القدرة المؤسسية بأن تتوسع في إقراض تلك الفئات،

---

(٦٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٧، ص١٧.

(٦٣) تتكون لجنة تسيير الأعمال المشتركة مع الأطراف ذات الصلة (خارج البنك المركزي) من : البنك المركزي كمنسق عام، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الصندوق الإجتماعي للتنمية، وزارة المالية، البنك الزراعي المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني، وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الهيئة القومية للبريد.

(٦٤) رنا بدوي، الشمول المالي- دورالبنك المركزي المصري، مرجع سابق، ص ص ١٨: ٢٦

ويعد حجم عملاء البنوك في مصر محدود للغاية حتى إذا تم مقارنته بدول مثل الهند والبرازيل والمكسيك؛ ويرجع ذلك إلى أن الجهاز المصرفي محافظ جد اَ، كما أنه يعزف عن التعامل مع العملاء الصغار سواء كمدخرين أو كمقترضين، حيث أن مصاريف التعامل معهم مرتفعة جداً والعائد صغير جدا، كما يرجع إرتفاع التكاليف إلي غياب قاعدة بيانات ذات كفاءة[٦٥].

هناك العديد من العوامل المقيدة للشمول المالى فى الدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص وبموجب تلك العوامل تنعدم إمكانية التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام، ومن أهم هذه العوامل [٦٦] :

١. تدني مستويات الدخول الفردية: حيث تعانى الدول النامية من إنخفاض الناتج القومى المحلي الإجمالي، ومن ثم تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وإنخفاض فى مستويات المعيشة، وينعكس ذلك على مستوى معدلات الإدخار القومي بالتراجع؛ نظرا لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، ولاسيما في المناطق غير الحضرية، وبالتالي تنعدم إمكانيات تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام نظرا لعدم كفاية الدخول .

٢. عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى: تعانى الدول النامية من عدم العدالة في توزيع الدخل القومى بنسبة أكبر من الدول المتقدمة، حيث يستمتع البعض بالدخول المرتفعة بينما يعانى غالبية السكان من الدخول المنخفضة ، وذلك في ظل عدم توافر آليات للحد من الإختلالات في توزيع الدخل كالحد الادنى والحد الأقصى للأجور، ومن ثم تكون الفرصة شبه معدومة أمام غالبية السكان في التعامل مع البنوك الذى يتطلب حد أدنى من المال لا تتيحه لهم دخولهم .

٣. إرتفاع معدلات الفقر: حيث تتزايد معدلات الفقر في الدول النامية بشكل كبير نتيجة تدنى مستويات الدخول الفردية وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في هذه الدول ، حيث يقع حوالي٥٠ ٪ من السكان تحت خط الفقر الدولي والمحدد دوليا بأقل من دولارين في اليوم، ويؤدى إرتفاع معدلات الفقر إلى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية .

٤. إرتفاع معدلات البطالة: تسجل معدلات البطالة بالدول النامية معدلات مرتفعة للغاية مقارنة بالدول المتقدمة ، حيث يعجز الإقتصاد عن خلق الوظائف بسبب إنخفاض الإدخار المحلي وعدم كفايته لتمويل الإستثمار المحلي اللازم لتوليد فرص العمل الجديدة من جهة ، ومن جهة أخرى لا يستوعب القطاع الإقتصادي الأولي العمالة المحلية بالكامل ، ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل ، ومن ثم لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لإنعدام الدخل .

٥. إرتفاع معدلات الإعالة : تعانى العديد من الدول النامية من مشكلات سكانية كبيرة ، لا تقتصر على زيادة السكان أو الإنفجار السكانى فحسب ، بل تتضمن عادات و تقاليد موروثة مثل كثرة الإنجاب، ومن ثم يكون عدد أفراد الأسرة كبيرا، ويرتفع معدل الإعالة فى الإقتصاد، و فى ظل إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وإنخفاض مستويات المعيشة فى الدول النامية يكون دخل العائل غير كاف للإنفاق على عدد المعالين الكبير، ومن ثم تنعدم الفرص أمام هؤلاء للحصول على الخدمات المالية والمصرفية لعدم كفاية الدخل بسبب إرتفاع معدل الإعالة.

٦. إرتفاع معدلات التضخم : تسجل الدول النامية معدلات تضخم مرتفعة للغاية مقارنة بالدول المتقدمة ، ويختلف التضخم في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة في كونه تضخم هيكلي ناشئ نتيجة إختلال الهيكل الإقتصادى في هذه الدول والإعتماد المفرط على القطاع الأولي

---

(٦٥) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الشمول المالي في مصر ..هل لمحدودى الدخل نصيب في إتاحة الادوات المالية ؟ ، القاهرة،مرجع سابق، ٢٠١٨، ص ص ١٥، ١٦.

(٦٦) د. منى محمود على الاشقر، دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق، ص ص ٣٦: ٤١.

- محمد محمد أحمد باغة، " مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالى، مجلة المدير الناجح ، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد ١٦١ ، يونيو ٢٠١٨ ، ص ص١٢: ١٦

المتمثل في الزراعة والصناعات الإستخراجية، بينما يعد التضخم في الدول المتقدمة مجرد ظاهرة نقدية تنشأ بسبب زيادة التيار النقدى عن التيار السلعى في الاقتصاد؛ لذا يمكن إحتوائها من خلال أدوات السياسة النقدية، وتؤدى معدلات التضخم المرتفعة في الدول النامية إلى تراجع القوة الشرائية لعملاتها وتفضيل الإستهلاك على الإدخار نظرا للتراجع المستمر في قيمة العملات المحلية بفعل معدلات التضخم المرتفعة التى تحد كثيرا من وظائف النقود كمستودع للقيمة ، لذلك تحد معدلات التضخم المرتفعة في الدول النامية من إنتشار الشمول المالي .

٧. **زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمى :** يبلغ حجم الإقتصاد غير الرسمى في الدول النامية حوالى ٥٠ ٪ من حجم الإقتصاد ، حيث يعادل حجم الإقتصاد الرسمي في بعض الدول ، ويفوق في بعض الدول حجم الاقتصاد الرسمي بنسبة كبيرة فقد يصل في بعض الدول إلى ٧٠% من حجم النشاط الاقتصادى، بينما لا يتجاوز حجم الإقتصاد غير الرسمى فى الدول المتقدمة ٢٠٪ من حجم النشاط الإقتصادي، وبما أن الاقتصاد غير الرسمى إقتصاد لايعتمد على الأوراق والمستندات ولايرغب في الكشف عن هويته؛ فإنه لا يتعامل مع البنوك و المؤسسات المالية ، لذلك فإن إتساع حجم الإقتصاد غير الرسمى فى الدول النامية يعد بمثابة عائق أمام إستراتيجيات الشمول المالى.

٨. **ضعف مؤشر الكثافة المصرفية :** تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان، ففى الدول النامية يكون مؤشر الكثافة المصرفية ضعيفا للغاية ، حيث يتوفر لكل خمسين أو ستين ألف وربما مائة ألف نسمة من السكان فرع لبنك أو وحدة مصرفية، بينما المؤشر الطبيعى أن يكون لكل عشرة آلاف نسمة من السكان وحدة مصرفية أو فرع لبنك؛ لذلك يرتبط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالى بعلاقة طردية مؤكدة ، فكلما إنتشرت وحدات البنوك و فروعها ، كلما إزداد مستوى الشمول المالى و العكس صحيح ، لذلك يعد ضعف مؤشر الكثافة المصرفية عائقا للشمول المالى.

٩. **إرتفاع درجة التركز المصرفى والجغرافي للبنوك:** حيث تستحوذ عدة بنوك كبيرة على أكثر من ٥٠% من السوق المصرفى من جهة ، ومن جهة أخرى تتركز معظم فروع البنوك ووحداتها المصرفية فى الأحياء و المناطق الأعلى دخلا و يندر تواجدها فى الأحياء و المناطق الاقل دخلا أو ذات الدخول المتوسطة ، وهذا التركز يعوق الشمول المالى بتكدس المعاملات فى بنوك قليلة و حرمان البنوك الصغيرة الأخرى منها ، علاوة على قيام البنوك بالتواجد جغرافيا فى الأحياء الغنية وإهمال الأحياء و المناطق الأقل دخلا .

١٠. **تحديات البنية الأساسية التكنولوجية :** يقصد بها البنية الأساسية لقواعد البيانات بالقطاع المصرفى وغير المصرفي، فمن أبرز التحديات التى تعوق توسيع الشمول المالي عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذى يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، ويلعب البريد المصرى دور هام في المدفوعات خاصة في المناطق الريفية والنائية، حيث يقوم بسد الفجوة الناتجه عن عدم توفر البنوك في بعض الأماكن .

١١. **عدم وجود تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهية الصغر فى الدول العربية:** حيث تسجل هذه المؤسسات كمنظمات غير حكومية ، وبالتالى يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال إستقطاب الودائع أو الإقتراض.

١٢. **بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه** خاص مؤسسات الإدخار التعاقدى وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك ، بما يؤدى إلى تزايد الإعتماد على الإئتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسد الإحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

١٣- **ضعف الوعي والثقافة المصرفية:** يعد ضعف الوعي والثقافة المصرفية بمثابة العامل الأقل تأثيرا لأنه عامل غير هيكلى، لذا يمكن معالجته و إحتوائه بالحملات الإعلانية .

برغم تلك المعوقات، التى تحد من إنتشار الشمول المالى فى الدول النامية، إلا أنه خلال السنوات الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء من غير المتعاملين مع البنوك، وتتضمن هذه الجهات منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية ، وبنوك تجارية وحكومية ، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ، فضلا عن مقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية والتحويل البرقي ، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع ، إحتواء قطاع كبير من الفقراء بإدراجهم ضمن الشمول المالى، و لن يتحقق الشمول المالى إلا بمحو أسباب عدم تحققه و فى مقدمتها تدني حجم الدخول أو عدم وجودها.

المطلب الرابع: دور الشمول المالى فى مواجهة تحديات ذوي الإعاقة

يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة ولاسيما المكفوفين، تحديات كبيرة للإستفادة من الخدمات المصرفية، حيث يتعلق بعضها بالقوانين والأنظمة، والبعض الآخربكيفية وإمكانية الوصول بشكل عام.

أولا- التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة وتتمثل في صور متعددة منها[١]**:**

١- التوقيع وطلب المعرف أو الشاهد من الدرجة الأولى لإتمام المعاملات البنكية، حيث تكمن المشكلة في قوانين البنوك ، التي تتطلب ضرورة توفر المعرف لإتمام المعاملات البنكية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على القراءة والكتابة؛ نظرا لعدم قدرتهم على التعرف على محتوى المستندات التي يجب عليه التوقيع عليها، وبالتالي قد يكون غير ملزم بها قانونيا، وبطبيعة الحال يصنف المكفوفين ضمن تلك الفئة، ومن ثم ضرورة وجود شاهد لإتمام المعاملات.

٢- ماكينات الصارف الآلي (ATM): قيام العديد من البنوك بوضع ماكينات الصارف الآلي في أماكن يصعب الوصول إليها من مستخدمي الكراسي المتحركة، أو في إرتفاعات غير مناسبة، كذا فإن أغلب تلك الماكينات لا تدعم خدمة المكفوفين ، حيث لا يمكن للكفيف التعامل معها بشكل جيد، مما يضطره لطلب المساعدة من شخص آخر، وبالتالي حرمان الكفيف من حقه في الخصوصية، إضافة إلى عدم ثقة البنوك في التعامل مع المكفوفين ورفض بعضها للتعامل بشكل نهائي معهم، أو رفض منحهم بطاقات صارف آلي أو بطاقات ائتمانية؛ بحجة حماية أموالهم في ظل إحتمالية تعرضهم للسرقة والاحتيال، وبالنسبة للقروض التجارية قد يكون اتخاذ القرار بالموافقة عليها صعبًا تخوفًا من ألا يتاح للكفيف إدارة مشروعه التجارى بفاعلية[٢].

بفاعلية[٢].

٣-إمكانية الوصول للمواقع والتطبيقات البنكية :على الرغم من مساهمة التكنولوجيا بصورة كبيرة في تسهيل الخدمات المصرفية بشكل عام، ومنها خدمات المكفوفين، إلا أن بعض البنوك لا تراعي الجوانب المتعلقة بإمكانية الوصول عند تصميم موقعها الإلكتروني، أو تطبيق الهاتف المحمول ، وهذا بدوره يخلق صعوبة جديدة لخيارات يفترض وجودها لتسهيل الخدمات.

---

(١) مقال منشور بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٨، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.blindtec.net/node/2841

(٢) المكفوفون-يطالبون-بقواعد-واضحة-للتعاملات-البنكية-فى-عام-ذوى-الاحتياجات، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.youm7.com/story/2018/1/17

ثانيا- موقف الإتفاقات الدولية والتشريعات المحلية من ذوي الإعاقة:

الإعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبأهليتهم القانونية في إنجاز المعاملات، هو حق تضمنه الإتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تنص في المادة ١٢ على ضرورة الإعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون، وقد تطرقت الاتفاقية في البند الخامس من ذات المادة إلى الشؤون المصرفية [١].

صادقت الدول العربية ومنها مصر على الإتفاقية؛ لذا فهي ملزمة قانونا بتنفيذ أحكام هذه المادة، وتقديم كل التسهيلات اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالإستقلال المالي بعيدا عن ابتكار قوانين تعسفية، على غرار ضرورة توفير الشهود، أو عدم إمكانية إصدار البطاقات المصرفية.

- نص الدستور المصري المعدل في ٢٠١٩ ، الباب الثالث (الحقوق والحريات والواجبات العامة) وتحديدا في مواده رقم [٥٣، ٥٧، ٨١، ٨٣، ٩٢][٢]، على أن

---

(١) المادة ١٢: الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع آخرين أمام القانون

١- تؤكد الدول الأطراف من جديد حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتراف بهم في كل مكان كأشخاص أمام القانون.

٢- تقر الدول الأطراف بتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية على قدم المساواة مع آخرين في جميع مناحي الحياة.

٣- تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لتوفير إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم الذي قد يتطلبونه أثناء ممارسة أهليتهم القانونية.

٤- تكفل الدول الأطراف أن توفر جميع التدابير المرتبطة بممارسة الأهلية القانونية الضمانات المناسبة والفعالة لمنع إساءة استعمال هذه التدابير وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان .وتكفل هذه الضمانات أن تحترم التدابير المرتبطة بممارسة الأهلية القانونية حقوق الشخص المعني وإرادته وأفضلياته، وأن تكون مجردة من تضارب المصالح ومن التأثير الذي لا شخص، مسوغ له، ومتناسبة ومتماشية مع ظروف الشخص وتسري في أقصر مدة ممكنة، وتخضع لمراجعة منتظمة من جانب سلطة مختصة ومستقلة ومحايدة أو من جانب هيئة قضائية .وتكون هذه الضمانات متناسبة مع القدر الذي تؤثر به التدابير في حقوق الشخص ومصالحه.

٥- رهنا بأحكام هذه المادة، تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة والفعالة لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة، على أساس المساواة، في ملكية أو وراثة الممتلكات وإدارة شؤونهم المالية وإمكانية حصولهم، مساواة بغيرهم، على القروض المصرفية والرهون وغيرها من أشكال الائتمان المالي، وتضمن عدم حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل تعسفي من ممتلكاتهم.

للمزيد أنظر: الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري

https://www.un.org/disabilities/documents/convoptprot-a.pdf

(٢) **مادة ٥٣:** المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الإجتماعى، أو الإنتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأى سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.

تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء علي كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

مادة ٥٧ : للحياة الخاصة حرمة، وهى مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التي يبينها القانون.

كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفى، وينظم القانون ذلك.

مادة ٨١ : تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا ورياضيا وتعليمياً، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة

المواطنون لدى القانون سواء، مع تأكيده على حرمة الحياة الخاصة، وإلتزام الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سواء كانت (صحية أو إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية أو ترفيهية أو رياضية أو تعليمية...)، مع التأكيد على أن الحقوق والحريات لصيقة بشخص المواطن ولا تقبل أي تعطيل ولا إنتقاص.

يرى الباحث: أنه بتصديق مصر على إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري، وعدم مخالفة ذلك من خلال المواد الخاصة بذوي الإعاقة أو المتعلقة بحقوق وحريات الأشخاص في الدستور المصري؛ يلزم ذلك بذل العناية الكافية من جانب البنوك المصرية تحت مظلة البنك المركزي لتذليل كافة العقبات ومواجهة التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة في سبيل ضمهم إلى منظومة القطاع المصرفي للتمتع بكافة الخدمات المصرفية في إطار السعي نحو تحقيق شمول مالي حقيقي، ولا سيما بعد توجه الدولة المصرية للإهتمام بهذه الشريحة الهامة من المجتمع وإعلانها عام ٢٠١٨ بأنه عام ذوي الإعاقة.

كما يرى الباحث أن هناك بعض الحالات التي قد تستدعي تعيين مساعدا قضائيا حال إجتمعت في الجسم عاهتان من ثلاث (العمى، البكم، الصم) حرصا على مصلحة الشخص في ذلك، وهذا ليس لنقص في أهلية من قررت المحكمة مساعدته فهو كامل التمييز، ولكن بسبب العجز الطبيعي في التعبير عن الإرادة لتوقف أدوات الإطلاع والبيان، وينص بجواز ذلك القانون المدني المصري رقم ١٣١لسنة ١٩٤٨ في المادة ١/١١٧، ٢/١١٧ [١].

ثالثا- نسبة الاشخاص ذوي الإعاقة بمصر والدول العربية[٢]:

بصفة عامة تشير الإحصاءات الى صغر نسب الأشخاص ذوى الإعاقة بالدول العربية، حيث تأتي المغرب في المقدمة بنحو (٥,١%) ثم السودان بنحو(٤,٨%)، وتراوحت النسبة بين ٢-٣% فى كل من مصر، البحرين، فلسطين، اليمن، كما بلغت النسبة أقل من ٢% تقريبا في باقى الدول .

يشكل ذوي الإعاقة نحو ١٠,٦٧% من إجمالى عدد السكان في مصر(من ٥ سنوات فأكثر)[٣].

والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.

مادة ٨٣ : تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وترفيهياً وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

وتراعي الدولة في تخطيطها للمرافق العامة إحتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين. وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون

مادة ٩٢ : الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصًا. ولا يجوز لأى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها.

أنظر: دستور مصر المعدل٢٠١٩، الباب الثالث، الحقوق والحريات والواجبات العامة.

(١) **المادة ١/١١٧ :** إذا كان الشخص أصم أبكم، أعمى أصم، أعمى أبكم، وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته، جاز للمحكمة أن تعين له مساعداً قضائيا يعاونه في التصرفات التي تقضى مصلحته فيها ذلك .

المادة ٢/١١٧: ويكون قابلا للإبطال كل تصرف من التصرفات التي تقررت المساعدة القضائية فيها، متى صدر من الشخص الذى تقررت مساعدته قضائيا بغير معاونة المساعد، إذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار المساعدة .

(٢) بيان صحفي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نسب ذوي الإحتياجات الخاصة في مصر، ٣ ديسمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.fedcoc.org.eg/c10826

(٣) يندرج تحت مسمى "ذوي الإعاقة" – وفقا لتصنيف جهاز الإحصاء- كل من يعانى من صعوبات ومشاكل فى "الرؤية، السمع، التذكر والتركيز، المشى أو الصعود، رعاية نفسه، فهم الآخرين والتواصل معهم."

يحتل الأشخاص ذوى إعاقة "المشى أو الصعود" المركز الأول من حيث ارتفاع نسبتهم من جملة أصحاب الإعاقات، إذ تبلغ النسبة نحو ٦,٣٢%

أ- أهم المؤشرات لنسبة ذوى الصعوبات بين الشباب (١٨-٢٩ سنة) وفقا لبيانات تعداد السكان في مصر عام ٢٠١٧: نحو ١,٤٨% من الشباب لديهم أى صعوبة (من الكبيرة الى المطلقة)، ونحو ٥,١٤% من الشباب لديهم أي صعوبة (من البسيطة الى المطلقة).

ب- الشباب (١٨-٢٩ سنة) ذوى الصعوبات الوظيفية وفقا لنوع الصعوبة: أكبر نسبة لذوى الصعوبات الوظيفية من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة هى للأفراد الذين يعانون من صعوبة الفهم والتواصل بنسبة تقدر بنحو ٠,٥٦% ، ثم صعوبة المشى أو صعود السلالم بنحو ٠,٥٤%، تليها رعاية النفس بنحو٠,٤١% ، وجاءت أقل نسبة لصعوبة التذكر أو التركيز بنحو٠,٣٩%، والرؤية بنحو ٠,٢٦%.

رابعا- خصائص ذوى الصعوبات (من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة)

أ- وفقا للنوع (ذكور/ إناث): نحو ٥٣,٩% من ذوى الصعوبات من الذكور، ونحو ٤٦,١% من ذوى الصعوبات من الإناث.

ب-وفقا للحالة التعليمية: تقدر نسبة الأمية بين الأفراد ذوى الصعوبات الوظيفية (١٠ سنوات فأكثر) بنحو ٥٨,٥%، مقابل ٢٥,٨% لجميع الأفراد (١٠ سنوات فأكثر)، منهم مايقدر بنحو ٩,١% حاصلين على مؤهل أقل من المتوسط، ونحو ١٤,٤% حاصلين على مؤهل متوسط ، ونحو ١,٧% حاصلين على مؤهل فوق المتوسط، ونحو ٥,٤% حاصلين على مؤهل جامعي فأعلى، ونحو ٢,٤% تربية فكرية.

خامسا- إستخدام ذوي الصعوبات الوظيفية (٥ سنوات فأكثر) (من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة) لوسائل تكنولوجيا المعلومات :

يقوم نحو ٣٨,٤% من الأفراد (٥ سنوات فأكثر) بإستخدام المحمول منهم مايقدر بنحو (٤٥,٦% ذكور، ٢٩,٩% إناث)، إضافة إلى نحو ١١,٩% يستخدمون الحاسب الآلي منهم مايقدر بنحو (١٤,١% ذكور، ٩,٣% إناث)،علاوة على وجود نحو ١١,٤%يستخدمون الإنترنت منهم مايقدر بنحو (١٣,٧% ذكور، ٨,٦% إناث) [١].

يرى الباحث: وجود مشكلة فعلية في آليات تعامل ذوي الإعاقة مع القطاع المصرفي في ظل إرتفاع نسبة الأمية بينهم والتي تصل إلى نحو ٥٨% من عدد الأفراد فوق سن العشرة سنوات، إلا أنه وفي ظل الإرتفاع النسبي لعدد مستخدمي وسائل تكنولوجيا المعلومات مثل أجهزة المحمول والحاسب الآلي والإنترنت؛ يجب قيام البنوك بوضع لوائح واضحة وموحدة تنظم التعاملات البنكية لذوي الإعاقة، كذا تطوير الآليات التكنولوجية لتيسير تعاملات ذوي الإعاقة معها.

- **نبدأ بالمكفوفين:** حيث أنهم من أكثر الفئات تضررا من التعامل مع البنوك لكثرة

يأتى أصحاب إعاقة "فهم الآخرين والتواصل معهم" فى المرتبة الأخيرة من حيث انخفاض نسبتهم بنحو ٢,٧٨% من جملة الأشخاص ذوى الإعاقة على مستوى الجمهورية.
تبلغ نسبة ذوى إعاقة "السمع" ٣,٥٩%، كما تبلغ نسبة من يعانون من صعوبة فى التذكر والتركيز "الزهايمر." نحو ٣,٦٥% .
أما من لديهم صعوبة فى رعاية أنفسهم، فتبلغ نسبتهم ٢,٩٤ نحو% من إجمالى الأشخاص ذوى الإعاقة بالدولة.
للمزيد أنظر: البيانات الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء عن تعداد مصر ٢٠١٧، نقلا عن:
https://www.youm7.com/story/2018/2/26

(١) بيان صحفي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نسب ذوي الإحتياجات الخاصة في مصر، المرجع السابق.

التحديات التي تواجههم، وأول تلك التحديات هي التوقيع، وما يتعلق به من عدم قدرة الكفيف على قراءة الوثائق؛ **لذا يقترح الباحث:**

١- على البنوك توفير نسخة قابلة للوصول من الوثائق البنكية، ليتسنى للشخص الكفيف الإطلاع على تلك الوثائق بإستقلالية، ويتمثل ذلك بتقديم المستندات بطريقة برايل أو توفير نسخة مسموعة يمكن الإستماع إليها عن طريق الهاتف البنكي، كما يفعل بنك أوف أمريكا مع عملائه من المكفوفين.

٢- تكليف أحد موظفي البنك بقراءة محتوى المستندات، بحضور مدير الفرع لتأكيد إطلاع الكفيف على الوثائق المهمة وذلك في مكان مخصص لذلك مغطى بكاميرات دقيقة لتسجيل الحدث وحفظه للرجوع إليه وقت الحاجة، علاوة على إدخال إمكانية التوقيع الرقمي، والتي تعتبر مماثلة للتوقيع التقليدي قانونيا، ولا يحق لأحد التشكيك فيه.

٣- توفير آلات صارف آلي مزودة بنظام إرشاد صوتي، يمكنه مساعدة الكفيف على سحب أمواله بكل سهولة، وهذه الأنظمة متاحة حاليا في الآلات التقليدية، ومن ثم لايوجد عذر للبنوك في عدم توفير هذه الخدمة، حتى لو في أماكن محددة على الأقل، كما أنه لايوجد عذر في عدم منح الكفيف بطاقة صارف آلي على الرغم من السماح له بقبض راتبه من عمله ببطاقة مشابهه.

كما أنه يمكن تعديل إرتفاع وضع هذه الآلات لتتناسب مع **مستخدمي الكراسي المتحركة**، حيث أن هذا ليس بالأمر الصعب ولاسيما في ظل إتاحة تلك الخدمة كرفاهية لمستخدمي السيارات في بعض الأماكن، إضافة إلى ضرورة الوضع في الإعتبار عمل ميول تصاعدي ممهد بجوار درجات السلالم التي يتم بناؤها للأصحاء، وذلك بالنسبة لبعض الماكينات التي تعلو عن سطح الأرض، كذا توفير نوافذ للتعامل مع الجمهور من ذوي الإعاقة وكبار السن في الطوابق الأولى للبنوك متعددة الطوابق.

٤- تهيئة وتطوير التطبيقات البنكية، ومواقعها الإلكترونية للعمل بشكل أفضل مع قارئات الشاشة، والتي أصبحت تقدم خدمات كثيرة تغني العملاء عن زيارة الفروع، والإصطدام بالإجراءات.

أما فى ما يخص القروض الشخصية للمكفوفين: تتم الموافقة عليها بشكل طبيعى حال إستيفاء الشروط ولكن القروض التجارية قد يكون اتخاذ القرار بالموافقة عليها صعبًا تخوفًا من ألا يتاح للكفيف إدارة مشروعه التجارى بفاعلية، مما قد يستدعي وجود معين.

- **بالنسبة لفئة الصم**: والتي تعاني من تعذر وجود مترجمين للغة الإشارة عند الحاجة لإجراء وإنهاء معاملتهم البنكية؛ يجب توفير تلك الخدمة في البنوك عن طريق التنسيق بينها تحت مظلة البنك المركزي المصري وإسنادها لأحد البنوك على الأقل في كل محافظة خاصة في مرحلة تعريف العميل بالمنتجات المتاحة وإبرام العقود معه، وإتاحة تلبية الخدمات المصرفية من أي فرع من الفروع التابعة فيما بعد، علاوة على ماتقدم : فإنه يجب تهيئة وإعداد العاملين بالبنوك على كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة بصورة لائقة، تجنبا لنقل شعور خاطئ من خلال التعامل معهم على أنهم ناقصي أو عديمي الأهلية.

الخاتمة

يمثل بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي على مستوى الوطن، اللبنة الأساسية في تحقيق الشمول المالي، بالرغم من أن عملية البناء للإستراتيجية قد يعترضها العديد من المعوقات والتحديات التي قد تطيل فترة عملية البناء وقد تقودها إلى التعثر الجزئي او الفشل التام، ولتفادي التعرض لهذه الحالات يجب تحديد كافة المعطيات والخطوات على مستوى مراحل البناء بشكل واضح باتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، والإعتماد على أسلوب التدرج في بناء الإستراتيجية، بحيث يتم بناء إستراتيجية وطنية للتوعية والتثقيف المالي كتمهيد لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي، ويمكن التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات بهذا الشأن نتناولها فيما يلي:

أولا- النتائج:

١- لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، ولازالت المرأة العربية تعاني من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، كما أن هناك فجوة أخرى في ملكية الحسابات تتعلق بمستوى التعليم ، الأمر الذي يعكس أهمية الوعي الثقافي بصفة عامة والثقافة المالية بصفة خاصة، عند فتح الحسابات المصرفية والمشاركة في القطاع المالي الرسمي، كما توجد عدة عوامل متداخلة ومؤثرة بالسلب وراء الإقصاء المالي في الدول أصحاب المراكز المتأخرة، وعكسها بالنسبة للدول ذات المراكز المتقدمة

٢- يتأثر الشمول المالي بمستوى الثقافة والمعرفة، ومستوى محو الأمية المالية، حيث يرتفع مستوى الشمول المالي في الدول ذات المؤشرات الثقافية والمعرفية العالية؛ نتيجة القدرة على إستيعاب وإستخدام المنتجات والخدمات المالية المتاحة.

٣- أظهرت عدة دراسات حقيقية ان هناك ثروة عند قاعدة الهرم، وكبرحجم السوق في الريف.

٤- ليس بالضرورة أن تتسم التعاملات البنكية للفقراء بأنها تعاملات فقيرة، فهناك الكثيرمن إمكانيات القيام بعمل مع الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة، لذا يجب ترسيخ ذلك في أذهان موظفي البنوك من أجل دفع حركة الشمول المالي.

٥- يؤدي التنفيذ غير الصحيح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا للمعايير الدولية للنزاهة المالية،إلى إستبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية في الأسواق الناشئة؛ نتيجة إمتناع البنوك عن التعامل معهم حال عدم اكتمال بياناتهم، ومن ثم لجوئهم إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي فضلا عن صعوبة تتبع حركة أموالهم، علاوة على ذلك يفضل أصحاب الدخول المنخفضة استخدام الخدمات المالية غير الرسمية نظرا لإمكانية الحصول عليها بصورة أكثر راحة من حيث المكان والتواجد وقلة إشتراطات إثبات الهوية ، ووجود علاقات قوية مع هذه الجهات ودراية بخدماتها.

٦- من أهم معوقات تحقيق الشمول المالي في مصر هو تدنى مستويات الدخول الفردية ، والتفاوت في توزيع الدخل، إرتفاع معدلات الفقر والبطالة ، إرتفاع معدلات التضخم ، زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي ، ضعف الوعى والثقافة المصرفية ، وضعف مؤشر الكثافة المصرفية ،تحديات البنية الأساسية، وبطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية .

٧- يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة ولاسيما المكفوفين، تحديات كبيرة للإستفادة من الخدمات المصرفية، يتعلق بعضها بالقوانين والأنظمة، والبعض الآخربكيفية وإمكانية الوصول بشكل عام.

٨- يساعد الشمول المالي على توفير فرص عمل للأفراد، ومن ثم زيادة دخولهم التي توجه إلى زيادة الإستهلاك أو زيادة الإدخار، وبالتالي تحسين مستوى الصحة والتعليم، وبالتبعية زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادى والخروج من دائرة الفقر.
٩- يعمل الشمول المالي على تقليل التفاوت بين الجنسين (الذكور والإناث) ، وتشجيع الإبتكار لدى الأفراد.
١٠- إكتساب الخبرات من الدول التي نجحت في بناء إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، وإعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلى كأساس منهجي لعملية البناء.
١١- أهمية توفير آليات لقياس الإنجاز والإنحراف عن خطة بناء الإستراتيجية؛ لتعزيز وتطويرالإنجاز وتصويب الإنحراف، كذا أهمية وجود قيادة داعمة لإنجازعملية بناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي وفقاً لخطة العمل الموضوعة.

ثانيا- التوصيات:

بناءً على ما تقدم، ونظرا لأهمية تمكين الفئات المستهدفة من الوصول الى وإستخدام الخدمات والمنتجات المالية بما يتلاءم مع إحتياجاتهم بأسعار معقولة لتحسين ظروفهم المعيشية، فإنه يجب تبني فكرة بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي وتهيأة كافة الظروف المادية والإدارية لقيادة الإستراتيجية لضمان تحقيق الأهداف وفق الخطط الموضوعة، ومن ثم يمكن إستنتاج عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي، ومن أهم هذه التوصيات :

١- تطويرمنظومة التعليم والتثقيف المالي، من خلال إعداد إستراتيجية تهدف لتعزيزالوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع المختلفة، ولاسيما الشباب والنساء وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، مع ضرورة وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات الشمول المالي و تحديد الفئات المستهدفة من كل مبادرة أو مشروع بعناية ودقة؛ وذلك لضمان نجاحها ووصولها الى القطاعات المستهدفة.
٢- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية، بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات أو التغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية .
٣- تطوير البنية التحتية للنظام المالي ولاسيما في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الإستعلام الإئتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية ، إستغلال التكنولوجيا كأداة فعالة في توفير فرص الحصول على المنتجات المصرفية في المناطق النائية بتعديل ماكينات الصراف الآلي بشكل مناسب لجعلها سهلة الإستعمال بالنسبة للأشخاص الأميون والأقل تعليما أو لا يعرفون اللغة الإنجليزية.
٤- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والدفع عبر الهاتف المحمول؛ وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية، كذا تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة ذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة؛ لتلبية إحتياجات ومتطلبات العملاء .
٥- التصريح بفتح حسابات مصرفية محدودة المزايا عن طريق الهاتف المحمول مباشرة، دون الحاجة لإجراءات فتح الحساب الورقي أو المستندي ودون إشتراط الحضور

لفروع البنوك، وأن يتم الإكتفاء بما يتم الإفصاح عنه لشركات الهاتف عند شراء الخط، مع وضع بعض القيود على الإستخدام اليومي والشهري للحساب، وذلك كله مع إستمرار العمل بضوابط عدم تفعيل الأوامر المصرفية من خلال الهاتف إلا بعد إدخال الرقم القومي ورقم المحمول معا.

٦- الإهتمام بتوفير قاعدة بيانات حقيقية عن المستفيدين وغير المستفيدين من الخدمات المالية، وأي نوع من الخدمات المالية، وأنواع المؤسسات المقدمة لتلك الخدمات، بما فيها المؤسسات غير الرسمية.

٧- التيسيرعلى متطلبات فتح الحسابات دون الإخلال بالضوابط الرقابية، وذلك من خلال الإكتفاء بتقديم تحقيق الشخصية متضمنا محل الإقامة، والإقرار على مسؤولية صاحب الحساب بالمهنة التي يزاولها وباقي البيانات المطلوبة لفتح الحسابات، كذا الإعفاء من مصاريف فتح الحسابات لبعض الفئات؛ تشجيعا لها على بدء العمل المصرفي مثل الطلاب الجامعيين.

٨- تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع،ماكينات الصراف الآلي، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها .

٩- إخضاع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى رقابة البنك المركزي لضمان إستمراريتها في تقديم الخدمة وإكسابها صفة المشروعية،لتقديم الخدمة إلى قطاع كبير من الجمهور يصعب الوصول اليه عن طريق فروع البنوك, ولا سيما في المناطق غير المغطاه بالخدمات البنكية ، علاوة على ذلك فإن تحفيز تلك الجهات على تقديم أسعار تنافسية يصب في صالح العميل، في ظل زيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تلعب دورا هاما فى مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية.

١٠- تخفيف بعض شروط فتح فروع البنوك الصغيرة بما يساعدها على الإنتشار الجغرافي وييسر على المتعاملين معها، من خلال التشجيع على فتح المزيد من الفروع عن طريق تخفيض رأس المال المخصص لكل منها، وعدم التقيد بضرورة وضع الخطة السنوية لفتح الفروع وتقديمها في موعد معين في العام، كذا الموافقة على فتح فروع الكترونية قليلة التكلفة ، حتى يتمكن العملاء من التعامل على حساباتهم بواسطة الربط مع الفروع الرئيسية للبنوك.

١١- التوسع في دور الصيرفة الإسلامية، من خلال طرح منتجات تتوافق مع ضوابط المعاملات الإسلامية (المشاركة والمرابحة والإستزراع...)، أو من خلال فتح فروع للمعاملات الإسلامية بالتنسيق مابين البنوك تحت مظلة البنك المركزي، وحال تعذر ذلك لإرتفاع تكلفة تسجيل أو إقامة فرع، فمن الممكن القيام بتكليف بعض الفروع (القائمة فعليا وليست تحت الإنشاء) بذلك عن طريق فتح أقسام مستقلة بها، وليكن ذلك في الفرع الرئيسي للبنك في كل محافظة للتعاقد من خلاله، مع إمكانية التعامل من أي فرع آخر أو بأي آلية أخرى لاحقا ، بإعتبار البنك وحدة واحدة؛ وذلك لإعطاء دافع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، للدخول تحت مظلة النظام المصرفي الرسمي.

١٢- الإستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية لتفادي الحواجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية، وذلك بنشر ثقافة أهمية المحافظ الإلكترونية على أجهزة المحمول(Mobile Wallet) والذي يمكن من خلاله إجراء العديد من المعاملات والمدفوعات والتحويلات بصورة أكثر ترشيدا لنفقات ووقت ومجهود العملاء، وتخفيفا

على الأعباء الملقاه على العاملين بالبنوك، ومن ثم إدخال قطاع كبير من عملاء الخدمات المالية غير الرسمية إلى المنظومة الرسمية بصورة آمنة وميسرة لكلا من العملاء والبنوك.

١٣- العمل على تحسين بيئة الاعمال، من خلال إجراء إصلاحات تشريعية وإقتصادية، تساهم في جذب الإستثمارات المباشرة وتعزيز النمو والتشغيل، والتأكيد على أهمية التعاون العربى المشترك لوضع وتنفيذ إستراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالى ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كذا تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة فى النظام المصرفي ويساهم فى توسيع قاعدة العملاء.

١٤- ضرورة بذل العناية الكافية من جانب البنوك المصرية تحت مظلة البنك المركزي لتذليل كافة العقبات ومواجهة التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة الجسدية والمكفوفين في سبيل ضمهم إلى منظومة القطاع المصرفي للتمتع بكافة الخدمات المصرفية في إطار السعي نحو تحقيق شمول مالي حقيقي.

١٥- هناك العديد من الحسابات الراكدة منذ يوم فتحها، والتي قد تصل الى ١٠٠ % من حسابات ناتجة عن حملات الشمول المالي، ومن ثم تعرضها للإغلاق خلال فترة وجيزة لعدم تحرك هذه الحسابات فعليا، وبالتالي عدم الإستفادة من إدخال أصحاب تلك الحسابات في المنظومة المصرفية؛ لذا يجب على البنوك تحت مظلة البنك المركزي القيام بعقد ورش عمل حول الشمول المالي لموظفي البنوك، مع التأكيد على ضرورة الغاء التفكير السلبي بأن "الشمول المالي ليس مربحاً" من عقول موظفي البنوك وذلك من خلال تسعير سليم ومعقول لمنتجات الشمول المالي بهدف إستقطاب صغار العملاء والحفاظ عليهم.

أي أن أهم المتطلبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالي في مصر تتلخص في دراسة الفجوة بين العرض والطلب لإعداد إستراتيجية مناسبة تعتمد على توفير بنية مالية وتكنولوجية تحتية قوية ، كذا تعزيز وتطوير الثقافة المالية، وحماية المستهلك وإنشاء قواعد بيانات شاملة، وتعزيز الإنتشار الجغرافي لفروع البنوك ومقدمى الخدمات المالية .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

١- مراجع متخصصة

(١) إتحاد المصارف العربية : شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، ملخص تنفيذي، - إدارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم، ٢١٧٠/١١/٢٢، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.uabonline.org/en/research/financial/

(٢) منى محمود على الاشقر، دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر

(٣) رنا بدوي، الشمول المالي- دورالبنك المركزي المصري، إدارة التعليمات الرقابية، قطاع الرقابة والإشراف، البنك المركزي المصري.

٢- دوريات ومجلات

(١) إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه، المجلة الشهرية، العدد ٤٢٧، يونيو ٢٠١٦.

(٢) إتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، المجلة الشهرية، العدد ٤٥٨، يناير ٢٠١٩.

(٣) أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مجلد٢٣، العدد الثالث، ٢٠١٥.

(٤) صبري نوفل، " الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية "، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، نادى التجارة ، ع ٦٦٧ ، يناير ٢٠١٨

(٥) صورية شنبي،السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد ٣/ العدد٢ سنة ٢٠١٨ جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر

(٦) مجدي الأمين نورين، الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، مجلة المصرفي – السودان، العدد٧٧، سبتمبر٢٠١٥، متاح على الرابط الإلكتروني: .
http://search.mandumah.com/Record/728126

(٧) محمد محمد أحمد باغة، " مدخل إستراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالى، مجلة المدير الناجح ، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد ١٦١ ، يونيو ٢٠١٨.

(٨) محمد ابن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام ٢٠١٧، مجلة الإستراتسجية والتنمية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٨. متاح على الرابط الإلكتروني: http://search.mandumah.com/Record940984

٣- تقارير ومنشورات

(١) البنك الدولي، المؤشر العالمي للشمول المالي يكشف التزايد المطرد في الشمول المالي مع استمرار الفجوات، بيان صحفي بتاريخ ٢٠١٨/٠٤/١٩. متاح على الرابط الإلكتروني:
. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٨.

(٣) البنك المركزي المصري، الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، ٢٠١٩

(٤) إتحاد بنوك مصر، إتحاد الصناعات المصرية، تيسير التعامل بالحسابات المصرفية: خطوة نحو الشمول المالي، طيبة للإستشارات، القاهرة، سبتمبر٢٠١٧.متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.cipe - arabia.org/files/pdf/Democratic_ Governance/Banks_ Accounts _for_Financial_Inclusion.pdf

(٥) الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.un.org/disabilities/documents/convention/convoptprot-a.pdf

(٦) البيانات الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء عن تعداد مصر ٢٠١٧، نقلا عن:
https://www.youm7.com/story/2018/2/26

(٧) بيان صحفي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نسب ذوي الإحتياجات الخاصة في مصر، ٣ ديسمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.fedcoc.org.eg/c10826

(٨) تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة٢٠٠٢، جوهانسبرج ، جنوب أفريقيا ، من ٢٦ أغسطس حتى ٤سبتمبر ، الامم المتحدة ، نيويورك .

(٩) ستاندرد آند بورز، المؤشر العالمي للمعرفة المالية٢٠١٥، نقلا عن:إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث، الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، ملخص تنفيذي

(١٠) الشمول المالي في مصر..هل لمحدودي الدخل نصيب في إتاحة الأدوات المالية ؟، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، ٢٠١٨. متاح على الرابط الإلكتروني:
http://hrdoegypt.org/wp-content/uploads/2018/04

(١١) صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥.

(١٢) صندوق النقد العربي، ورقة عمل حول "متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥.

(١٣) ورقة عمل حول "متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية" - أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي٢٠١٥

٤- قوانين ومنشورات

(١) دستور مصر المعدل٢٠١٩، الباب الثالث، الحقوق والحريات والواجبات العامة.
(٢) القانون المدني المصري رقم ١٣١لسنة ١٩٤٨، المادة ١،٢/١١٧

٥- مؤتمرات

(١) عبدالرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها - بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،من ١٥ حتى ١٦ نوفمبر ٢٠١١، جامعة المسيلة، السودان. متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.researchgate.net/profile/Abdelrhman_Mohammed_Elhassan/publication/326408723_altnmyt_almstdamt_wmttlbat_thqyqha/links/5b4b5f7d0f7e9b4637dab282/altnmyt-almstdamt-wmttlbat-thqyqha.pdf?origin=publication_detail

٦- مقالات

(١) إليسا ماكارتر لابورد، الخدمات المالية الرقمية ومستقبل الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط، مايو ٢٠١٧، مقال متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.findevgateway.org/ar/blog/2017
(٢) تمويل التنمية المستدامة يدعم الابتكار والشمول، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.youm7.com/story/2019/10/17/
(٣) محمود محي الدين، مقال عن الشمول المالي، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://almalnews.com
(٤) مقال منشور بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٨، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.blindtec.net/node/2841
(٥) المكفوفون-يطالبون-بقواعد-واضحة-للتعاملات-البنكية-فى-عام-ذوى-الاحتياجات، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.youm7.com/story/2018/1/17
(٦) وائل اللبابيدي، أهمية تمكين المرأة العربية رقمياً، مقال منشور بجريدة البيان، في ١٧ فبراير ٢٠٢٠، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-02-17-1.3780354

. https://www.mckinsey.com/middle-east/ar/media-center

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Attia, H. & Engelhardt, H. (2016). "Financial Education Initiatives in the Arab Region: A stocktaking report". Arab Monetary Fund (AMF) and the Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit)GIZ Available at: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Studie_Arab.Region_190417_v : 5-FINAL.pdf

2) Banerjee, A., E. Duflo, R. Glennerster, and C. Kinnan. 2015. "The Miracle of Microfinance? Evidence from a Randomized Evaluation." American Economics Journal: Applied Economics Available at: https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Achieving- .Sustainable-Development-Goals-Apr-2016_. Pdf

3) Bankable Frontier Associates. 2009. "The Mzansi Bank Account.Initiative in South Africa." Johannesburg: FinMark Trust

4) Burnett, N., and M. Thomas. 2013. "Exclusion from Education: The Economic Cost of Out of School Children in 20 Countries." Washington, D.C.: Results for Development Institute.Available at: https://www.r4d.org/wp-content/uploads/Exclusion-from-Education - :Final-Report. pdf

5) Dabla-Norris, E., K. Kochhar, F. Ricka, N. Suphaphiphat, and E. Tsounta. 2015. "Causes and Consequences of Income Inequality: A Global Perspective." International Monetary Fund Staff Discussion Note. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available at: https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1513.pdf

6) Global Sustainable Development Report 2016. Available at: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2328Global%2 - 0Sustainable%20development%20report%202016%20(final). pdf

7) Kishan, K., & Alfan, E,"Financial statement Literacy of individual ..investors in China". International Journal of China studies,9, 2018

8) Klapper, L. et al. (2015). "Financial Literacy Around The World: Insights from the Standard. Available at: & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey". http://gflec.org/wp-content/uploads/2015/11/Finlit_paper_16_F2_singles. pdf

9) Kozup, J., and Hogarth, J. M,"Financial Literacy Public Policy and Consumer's Self-Protection – More Questions, Fewer Answers". Journal of Consumer Affairs, 42, 2008

10) Leora Klapper, Mayada El-Zoghbi, and Jake Hess," Achieving the Sustainable Development Goals:The Role of Financial Inclusion ",CGAP,working paper, APRIL. 2016. Available at: https://www.cgap.org/sites/default/files/Working-Paper-Achieving-:Sustainable-Development-Goals-Apr-2016_0. pdf

11) Lusardi, A., and Bassa Scheresberg, C. (2013). "Financial Literacy and High-Cost Borrowing in the United States," NBER Working Paper 18969

12) Lusardi, A., and Tufano, P. (2015). "Debt Literacy, Financial Experiences, and Over Indebtedness," Journal of Pension Economics and Finance, Vol. 14, special issue 4, October

13) Prina, S. 2015. "Banking the Poor via Savings Accounts: Evidence from a Field Experiment." Journal of Development Economics, Available at: https://econpapers.repec.org/article/eeedeveco/v_3a115_3ay_3a2015_3ai. _3ac_3ap_3a16-31. htm

14) The Little Data Book on Financial Inclusion 2018, International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank. Available at : https://globalfindex.worldbank.org/#related_sec_focus

15) World Bank, 2015

16) https://mobiforge.com/research-analysis/global-mobile-statistics-2014- section-g-mobilebanking- and-m-money-section-h-venture-capital-vc-inve

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	مقارنة إقليمية لملكية الحسابات (للذكور والإناث) كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥ عاما	١٢
٢	الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في الدول العربية	٢٣
٣	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥ عاما (إجمالي، ذكور، إناث)	٤٩

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	رسم بياني يوضح مقارنة إقليمية لملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن ال ١٥ عاما	١١
٢	مقارنة إقليمية للإقتراض من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقات إئتمانية، كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥ عاما	١٤
٣	مصادر الإقتراض في الدول العربية كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥عاما	١٦
٤	مقارنة إقليمية لنسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية (دفع – إستلام)	١٨

قائمة الإختصارات

GATT	General Agreement On Tariffs and Track.
GATS	General Agreement on Trade in Services.
WTO	World trade Organization.
IMF	International Monetary Fund.
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development.
TRIPS	Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights.
ATM	Automated Teller Machine.
UNCTAD	United Nations conference on Trade and Development.
E.P.O.S	Electronic Point Of Sale.
FSB	Financial Stability Board.
FATF	Financial Action Task Force.
OECD	Organization For Economic Cooperation and Development.
KYC	Know your customer.
IFC	International Finance Corporation.
SMEs	Small and Medium Enterprises Sized.
ROA	Rate of Return on Assets.
NIM	Net Interest Rate Marginal.
EDIS	Explicit Deposit Insurance Schema.
IDIS	Implicit Deposit Insurance Schema.
GPF	Global Policy Forum.
INFE	International Network For Financial Education.
FAO	World Food and Agriculture Organization.
MFS	Mobile Financial Services.
I-SIP	I → :Financial Inclusion. S → :Financial Stability. I → :Financial Integrity. P→ :Financial Consumer Protection.
FIC	Financial Consumer Protection.

قائمة المحتويات

المبحث الأول: أهمية الشمول المالي ودور التكنولوجيا في تعزيزه ٧
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي وأهميته ومؤشره العالمي ٧
أولا- مفهوم الشمول المالي ٧
ثالثا- المؤشر العالمي للشمول المالي ٨
المطلب الثاني: مؤشرات ملكية الحسابات في المؤسسات المالية ١٠
أولا- وفقا لنسبة من البالغين فوق سن ال ١٥ عاما ١١
ثانيا- وفقا للنوع (ذكور وإناث) ١٢
ثالثا- وفقا لنسبة الإقتراض أو إستخدام بطاقات إئتمانية ١٤
رابعا- الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية أو عبر بطاقات الإئتمان في الدول العربية ١٥
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي ١٦
أولا- المدفوعات الرقمية ١٦
ثانيا- العوامل الرئيسية لإستخدام منصات المدفوعات الرقمية ١٩
المبحث الثاني: الأسباب الرئيسية للإقصاء المالي في مصر والدول العربية ٢٠
المطلب الأول: مظاهر الحرمان المالي وأثر المعرفة على الشمول المالي ٢١
أولا: صور الحرمان المالي ٢١
ثانيا- أسباب إنخفاض ملكية الحسابات المصرفية في المنطقة العربية ٢٢
ثالثا- أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي ٢٣
المطلب الثاني: الثقافة المالية في الدول العربية وإستراتيجيات التعليم المالي في مصر ٢٦
أولا- الثقافة المالية في الدول العربية ٢٦
ثانيا- إستراتيجيات ومبادرات وبرامج التعليم المالي في مصر ٢٧
ثالثا- أنشطة التثقيف والتعليم المالي في مصر ٢٨
المطلب الثالث: العلاقات المتداخلة للشمول المالي ٢٩
أولا- العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي ٢٩
ثانيا- الإرتباط بين الشمول المالي والنزاهة المالية ٣٠
المطلب الرابع: العلاقة بين الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة ٣٢
المبحث الثالث: تجارب التحول إلى الإقتصاد غيرالنقدي كخطوة نحو الشمول المالي ٣٩

المطلب الأول: النموذج الهندي في التوجه نحو الشمول المالي..... ٤٠
المطلب الثاني: النموذج الجنوب أفريقي في التوجه نحو الشمول المالي..... ٤٢
المطلب الثالث: الشمول المالي في مصر والدول العربية..... ٤٥
أولا- ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن ال١٥ عاما ٤٥
ثانيا- دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي..... ٤٦
ثالثا- معوقات تحقيق الشمول المالى في مصر ٤٨
المطلب الرابع: دور الشمول المالي في مواجهة تحديات ذوي الإعاقة..... ٥١
أولا- التحديات التي تواجه ذوي الإعاقة ٥١
ثانيا- موقف الإتفاقات الدولية والتشريعات المحلية من ذوي الإعاقة ٥٢
ثالثا- نسبة الاشخاص ذوي الاعاقة بمصر والدول العربية ٥٣
رابعا- خصائص ذوى الصعوبات (من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة)..... ٥٤
خامسا- إستخدام ذوي الصعوبات الوظيفية (٥ سنوات فأكثر) (من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة) لوسائل تكنولوجيا المعلومات..... ٥٤
الخاتمة ٥٦
أولا- النتائج ٥٦
ثانيا- التوصيات..... ٥٧
قائمة المراجع..... ٦٠
قائمة الجداول والأشكال ٦٥
قائمة المحتويات ٦٧